



# الهداية شرح البداية

في أصول الفقه

أبو يوسف محمد بن طه

الألوكة

[www.alukah.net](http://www.alukah.net)

الهداية شرح البداية الهداية شرح البداية الهداية شرح البداية

# الهداية

شرح البداية في أصول الفقه

فضيلة الشيخ

وحيد بن عبد السلام بالي

أبي يوسف مُجَّد بن طه

# المُدَايِة

شرح البداية في أصول الفقه

رقم الإيداع: ١٠٠٤٧ / ٢٠١٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فضيلة الشيخ/ وحيد بن عبد السلام بالي حفظه الله

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، شَرَحَ صُدُورَ أَوْلِيَائِهِ لِبَطَاعَتِهِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ قُدْوَةٌ كُلُّ مُؤْمِنٍ تَقِيٍّ، وَبَعْدُ ...

فَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى كِتَابِ «الْهِدَايَةُ شَرْحُ الْبِدَايَةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ / مُحَمَّدِ بْنِ طَهٍ حَفِظَهُ اللَّهُ.

فَوَجَدْتُهُ شَرْحًا سَهْلًا مَيْسُورًا، حَاوَلَ أَنْ يَجْمَعَ فِيهِ مَقَاصِدَ الْمَتَنِ «الْبِدَايَةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ».

فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مَدْخُلٌ مُهِمٌّ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَتَخَصَّصَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ، عَلَى طَرِيقَةِ عُلَمَائِنَا الْكِرَامِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - الَّذِينَ كَانُوا يُرْشِدُونَ الطَّالِبَ أَنْ يَبْدَأَ الطَّرِيقَ مِنْ أَوَّلِهِ؛ فَيَبْدَأُ بِمَتْنٍ مُخْتَصَرٍ فِي الْعِلْمِ الَّذِي يُرِيدُ دِرَاسَتَهُ، ثُمَّ بِشَرْحٍ لِهَذَا الْمَتْنِ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى كِتَابٍ مُتَوَسِّطٍ فِي هَذَا الْعِلْمِ، ثُمَّ يَدْخُلُ فِي الْمَطَوَّلَاتِ.

فَإِذَا اسْتَوَى سُوْقُهُ وَنَضَجَ عِلْمُهُ بَدَأَ فِي الْبُحُوثِ وَالْمُقَارَنَاتِ.

فَجَزَى اللَّهُ الشَّارِحَ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَزَادَهُ عِلْمًا وَتَوْفِيقًا.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

كتبه الفقير إلى عفو ربه

وحيد بن عبد السلام بالي

مصر - كفر الشيخ - منشأة عباس

في ١٤/١/١٤٣٣ هـ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا  
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،  
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ  
وَرَسُولُهُ.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [١٠٢] آل

عمران: [١٠٢].

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا

كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [٧٠] يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ

لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

**وَبَعْدُ:** فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ،  
وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ  
فِي النَّارِ.

**أَمَّا بَعْدُ:**

فَإِنَّ عِلْمَ أَصُولِ الْفِقْهِ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي لَا يَسْتَعْنِي عَنْهَا طَالِبُ عِلْمٍ،  
فَضْلًا عَنْ عَالِمٍ، فَهُوَ عِلْمٌ ذُو أَهْمِيَّةٍ كَبِيرَةٍ؛ حَيْثُ إِنَّ الطَّالِبَ يَدْرُسُ فِيهِ:

**أولاً:** مَا هِيَ مَصَادِرُ الْفِقْهِ.

**ثانياً:** كَيْفِيَّةُ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْهَا.

**ثالثاً:** شُرُوطُ الْمُسْتَفِيدِ، الَّذِي هُوَ الْمُجْتَهِدُ.

وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ أَرْكَانُ هَذَا الْعِلْمِ.  
وَقَدْ صَنَّفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَأَثَرُوا الْمَكْتَبَةَ  
الْإِسْلَامِيَّةَ بِمُصَنَّفَاتٍ لَا حَصْرَ لَهَا، مِمَّا جَعَلَ هَذَا الْعِلْمَ غَنِيًّا بِالْمُصَنَّفَاتِ  
النَّافِعَةِ.

وَكَانَ مِمَّنْ صَنَّفَ فِي هَذَا الْعِلْمِ، وَأَدْلَى بِدَلْوِهِ فِيهِ: فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْعَالِمِ  
الْمُحَقِّقِ/ وَحِيدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بِالِي - حَفِظَهُ اللَّهُ-، حَيْثُ صَنَّفَ فِيهِ  
مُخْتَصَرًا نَافِعًا سَمَّاهُ «الْبِدَايَةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ».

وَقَدْ قُتِّمْتُ بِشَرْحِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ، هَذَا الشَّرْحِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ - أَخِي  
الْكَرِيمِ - وَسَمَّيْتُهُ «الْهُدَايَةُ شَرْحُ الْبِدَايَةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ».

فَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ لِرُؤُوسِهِ خَالِصًا، وَأَلَّا يَجْعَلَ لِبَدَنِهِ فِيهِ شَيْئًا،  
كَمَا أَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي وَحَسَنَاتِ وَالِدِي وَأَهْلِي  
جَمِيعًا، فَهُوَ وَلِيِّ ذَلِكِ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ الْكَرِيمُ الْجَوَادُّ الْغَنِيُّ  
الَّذِي يَمُنُّ عَلَى عِبَادِهِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا

وكتبه

يوسف محمد بن طه

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ.  
وَبَعْدُ،

فَهَذِهِ هِيَ الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ كِتَابِ «الْهُدَايَةُ شَرْحُ الْبِدَايَةِ فِي أُصُولِ  
الْفِقْهِ»، يَخْرُجُ فِي حُلَّةٍ جَدِيدَةٍ قَشِيَّةٍ، بِهَا مِنَ الزِّيَادَاتِ وَالتَّصْوِيَّاتِ  
وَالْفَوَائِدِ مَا سِيرَاهُ طَالِبُ الْعِلْمِ، وَيَتَنَفَّعُ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.  
فَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ،  
فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَلِيِّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ





الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ.

وَبَعْدُ،

فَهَذِهِ هِيَ الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ مِنْ كِتَابِ «الْهُدَايَةُ شَرْحُ الْبِدَايَةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ»؛ اسْتَدْرَكْتُ فِيهَا بَعْضَ مَا وَقَعَ فِي الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَأَكْمَلْتُ بَعْضَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَاجُ إِلَى تَرْتِيبٍ، وَرَتَّبْتُ بَعْضَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَاجُ إِلَى تَرْتِيبٍ.

فَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْقَبُولَ وَالسَّدَادَ

وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ



# متن البداية في الأصول

## أصول الفقه

وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ بَابًا:

الباب الأول: الْأَحْكَامُ التَّكْلِيفِيَّةُ.

الباب الثاني: الْأَحْكَامُ الْوَضْعِيَّةُ.

الباب الثالث: الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ.

الباب الرابع: الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ.

الباب الخامس: السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ.

الباب السادس: الْإِجْمَاعُ.

الباب السابع: الْقِيَّاسُ.

الباب الثامن: الْأَدِلَّةُ الْإِسْتِنَاسِيَّةُ.

الباب التاسع: قَوَاعِدُ فِي فَهْمِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ.

الباب العاشر: النَّسْخُ.

الباب الحادي عشر: التَّعَارُضُ وَالتَّرْجِيحُ.

الباب الثاني عشر: الْإِجْتِهَادُ وَالتَّقْلِيدُ.

الباب الثالث عشر: كَيْفِيَّةُ الْوُصُولِ إِلَى الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ.



## البَابُ الْأَوَّلُ

### الْأَحْكَامُ التَّكْلِيفِيَّةُ

وَفِيهِ عَشْرَةٌ ضَوَابِطُ:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ قِسْمَانِ:

١- تَكْلِيفِيَّةٌ.

٢- وَوَضْعِيَّةٌ.

الضَّابِطُ الثَّانِي: الْأَحْكَامُ التَّكْلِيفِيَّةُ خَمْسَةٌ: الْوَجُوبُ، وَالِاسْتِحْبَابُ، وَالْحُرْمَةُ، وَالْكَرَاهَةُ، وَالْإِبَاحَةُ.

الضَّابِطُ الثَّلَاثُ: الْوَاجِبُ: مَا يُثَابُ فَاعِلُهُ امْتِثَالًا، وَيَسْتَحِقُّ تَارِكُهُ الْعِقَابَ.

الضَّابِطُ الرَّابِعُ: الْوَاجِبُ: مُوسَعٌ وَمُضَيِّقٌ، وَمَعِينٌ وَمُخَيَّرٌ، وَكِفَائِيٌّ وَعَيْنِيٌّ، وَمُقَدَّرٌ وَعَيْرٌ مُقَدَّرٌ.

الضَّابِطُ الْخَامِسُ: الْمُسْتَحَبُّ: مَا يُثَابُ فَاعِلُهُ امْتِثَالًا، وَلَا يُعَاقَبُ تَارِكُهُ.

الضَّابِطُ السَّادِسُ: الْحَرَامُ: مَا يُثَابُ تَارِكُهُ امْتِثَالًا، وَيَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ الْعِقَابَ.

الضَّابِطُ السَّابِعُ: الْحَرَامُ قِسْمَانِ:

١ - حَرَامٌ لِدَاتِهِ.

٢ - حَرَامٌ لِكَسْبِهِ.

**الضَّابِطُ الثَّامِنُ:** مَا حُرِّمَ لِدَاتِهِ لَا يُبَاحُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ، وَمَا حُرِّمَ سَدًّا  
لِلذَّرِيعَةِ أُبِيحَ لِلْحَاجَةِ.

**الضَّابِطُ التَّاسِعُ:** الْمَكْرُوهُ: مَا يُثَابُ تَارِكُهُ امْتِثَالًا، وَلَا يُعَاقَبُ فَاعِلُهُ، وَإِنْ  
كَانَ مَلُومًا.

**الضَّابِطُ الْعَاشِرُ:** الْمُبَاحُ: مَا خَيْرٌ الْمُكَلَّفُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ.



## البَابُ الثَّانِي

### الأَحْكَامُ الوَضْعِيَّةُ

وَفِيهِ تِسْعَةٌ ضَوَابِطَ:

**الضَّابِطُ الأوَّلُ:** الأَحْكَامُ الوَضْعِيَّةُ حَمْسَةٌ: السَّبَبُ، وَالشَّرْطُ، وَالْمَانِعُ، وَالصِّحَّةُ، وَالْفَسَادُ.

**الضَّابِطُ الثَّانِي:** السَّبَبُ: مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الوُجُودُ، وَيَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ.

**الضَّابِطُ الثَّالِثُ:** الشَّرْطُ: مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ.

**الضَّابِطُ الرَّابِعُ:** الشَّرْطُ الشَّرْعِيُّ نَوْعَانِ:

١- شَرْطٌ وُجُوبٍ.

٢- وَشَرْطٌ صِحَّةٍ.

**الضَّابِطُ الخَامِسُ:** الشَّرْطُ الجَعْلِيُّ وَاجِبُ التَّنْفِيذِ مَا لَمْ يُخَالَفْ نَصًّا شَرْعِيًّا.

**الضَّابِطُ السَّادِسُ:** المَانِعُ: مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ العَدَمُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ.

**الضَّابِطُ السَّابِعُ:** الصَّحِيحُ: الْمُسْتَوْفِي لِشُرُوطِهِ وَأَرْكَانِهِ، وَتَرْتَبَتْ عَلَيْهِ  
آثَارُهُ، وَبَرَّتْ بِهِ الذَّمَّةُ.

**الضَّابِطُ الثَّامِنُ:** الْفَاسِدُ: مَا فَقَدَ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِهِ، أَوْ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِهِ،  
أَوْ وُجِدَ مَانِعٌ مِنْ صِحَّتِهِ.

**الضَّابِطُ التَّاسِعُ:** الْفَاسِدُ: هُوَ الْبَاطِلُ إِلَّا فِي الْحَجِّ وَالنِّكَاحِ.



## الباب الثالث

### الأدلة الشرعية

وفيه ضابطان:

**الضابط الأول:** الأدلة الشرعية أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.

**الضابط الثاني:** الأدلة الاستنباطية ستة: إجماع الخلفاء الراشدين، وقول الصحابي، وإجماع أهل المدينة في عصر التابعين، والاستصحاب، والعرف، والمصالح المرسلة.





## الباب الرابع

### القرآن الكريم

وفيه ثلاثة ضوابط:

**الضابط الأول:** القرآن: هو كلام الله تعالى المنزل على محمد ﷺ بلفظه العربي، المتعبد بتلاوته، المنقول بالتواتر، المكتوب في المصاحف.

**الضابط الثاني:** يحمل المتشابه على المحكم، ويرجع في المنسوخ إلى حكم النسخ.

**الضابط الثالث:** القراءات الشاذة ليست قراءنا، ولكن تصح تفسيراً.



## الباب الخامس

### السنة النبوية

وفيه سبعة ضوابط:

**الضابط الأول:** السنة: ما ثبت عن رسول الله ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ.

**الضابط الثاني:** ما تركه رسول الله ﷺ مع وجود المقتضي وانتفاء المانع فتركه سنة.

**الضابط الثالث:** السنة تفصل مجمل القرآن، وتبين مبهمه، وتخصص عمومه، وتقيد مطلقه، وتضيف حكماً جديداً.

**الضابط الرابع:** الحديث الصحيح حجة في العقائد والأحكام، وإن لم يكن متواتراً.

**الضابط الخامس:** الحديث الصحيح: ما اتصل سنده، برواية العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

**الضابط السادس:** الحديث الحسن: ما جمع شروط الصحيح ولكن خف ضبط أحد رواته.

**الضابط السابع:** الحديث الضعيف؛ ما فقد أحد شروط الحديث الحسن.



## الباب السادس

### الإجماع

وفيه ضابطان:

**الضابط الأول:** الإجماع: اتفاق مجتهدَي الأمة بعد النبي ﷺ في عصرٍ من العصور على حكم شرعيٍّ.

**الضابط الثاني:** الإجماع السكوتي حجة عند بعضهم.



## البَابُ السَّابِعُ

### الْقِيَاسُ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ ضَوَابِطَ:

**الضَّابِطُ الْأَوَّلُ:** الْقِيَاسُ: إِلْحَاقُ فَرْعٍ بِأَصْلٍ لِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا أَوْ شَبَهٍ.

**الضَّابِطُ الثَّانِي:** أَرْكَانُ الْقِيَاسِ أَرْبَعَةٌ:

١- أَصْلٌ مَقِيسٌ عَلَيْهِ.

٢- حُكْمٌ ثَابِتٌ لِلأَصْلِ.

٣- فَرْعٌ مُلْحَقٌ بِالأَصْلِ.

٤- عِلَّةٌ أَوْ شَبَهٌ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

**الضَّابِطُ الثَّلَاثُ:** شُرُوطُ صِحَّةِ الْقِيَاسِ خَمْسَةٌ:

١- أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الأَصْلِ ثَابِتًا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ.

٢- أَنْ تَكُونَ عِلَّةُ الحُكْمِ فِي الأَصْلِ مَعْلُومَةً بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ.

٣- أَنْ تَكُونَ العِلَّةُ مُؤَثِّرَةً فِي الحُكْمِ.

٤- أَنْ تُوجَدَ العِلَّةُ فِي الفَرْعِ.

٥- أَنْ لَا يَمْنَعَ مِنَ الْقِيَاسِ مَانِعٌ.



## الباب الثامن

### الأدلة الاستثنائية

وفيه ستة ضوابط:

**الضابط الأول:** إذا أجمع الخلفاء الراشدون على أمرٍ ولم يخالفهم أحدٌ من الصحابة فهو حجة على الصحيح.

**الضابط الثاني:** قول الصحابي إذا لم يخالف قرينه مرجحة.

**الضابط الثالث:** عمل أهل المدينة في عصر التابعين إذا لم يخالف الكتاب والسنة فهو قرينه مرجحة.

**الضابط الرابع:** على الفقيه أن يستصحب الأصل في الأحكام حتى يثبت ناقلاً صحيحاً.

**الضابط الخامس:** المعروف عرفاً، كالمشروط شرطاً ما لم يخالف نصاً.

**الضابط السادس:** يُشرع العمل بالمصالح المرسلة ما لم تخالف نصاً.



## الباب التاسع

### قواعد فهم النصوص الشرعية

وفيه اثنا عشر ضابطاً:

**الضابط الأول:** المُجْمَلُ: ما احتَمَلَ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنَى دُونَ رُجْحَانٍ.

وَالْمُبَيَّنُّ: مَا دَلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ.

وَيُحْمَلُ الْمُجْمَلُ عَلَى الْمُبَيَّنِّ.

**الضابط الثاني:** الْعَامُّ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْرَقُ لِكُلِّ مَا يَصْلُحُ لَهُ دَفْعَةٌ

وَاحِدَةً.

وَالْخَاصُّ: قَصْرُ حُكْمِ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ.

وَيُحْمَلُ الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ.

**الضابط الثالث:** تَرْكُ الْإِسْتِنْفَاصِ فِي مَقَامِ الْإِحْتِمَالِ يُنَزِّلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ

فِي الْمَقَالِ.

**الضابط الرابع:** الظاهر: هو المتبادر إلى الذهن عند سماع اللفظ.

والتأويل معنى آخر يحتمله اللفظ.

والظاهر لا يؤوّل إلا بشروط ثلاثة:

١ - عند تعذر حمل اللفظ على الظاهر.

٢- بَدَلِيلٌ يُرْجِحُ الْمَعْنَى الْآخَرَ.

٣- أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الْآخَرَ مِمَّا تَحْتَمِلُهُ اللَّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ .

**الضَّابِطُ الْخَامِسُ:** النَّصُّ: هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا، وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ.

**الضَّابِطُ السَّادِسُ:** السِّيَاقُ مِنَ الْمُقَيَّدَاتِ وَتَرْجِيحِ أَحَدِ الْمُحْتَمَلَاتِ.

**الضَّابِطُ السَّابِعُ:** الْمُطْلَقُ مَا كَانَ شَائِعًا فِي جِنْسِهِ، وَالْمُقَيَّدُ مَا قُيِّدَ بِوَضْفٍ.

**الضَّابِطُ الثَّامِنُ:** لَا يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِلَّا إِذَا اتَّفَقَ الْحُكْمُ وَالسَّبَبُ.

**الضَّابِطُ التَّاسِعُ:** الْأَمْرُ لِلْوَجُوبِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ صَارِفَةٍ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَهُ صِيغٌ مَشْهُورَةٌ.

**الضَّابِطُ الْعَاشِرُ:** الْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظْرِ يَدُلُّ عَلَى حُكْمِ الْفِعْلِ قَبْلَ الْحَظْرِ.

**الضَّابِطُ الْحَادِي عَشَرَ:** النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ صَارِفَةٍ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَهُ صِيغٌ مَشْهُورَةٌ.

**الضَّابِطُ الثَّانِي عَشَرَ:** إِذَا انْصَبَّ النَّهْيُ عَلَى ذَاتِ الْفِعْلِ أَوْ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ اقْتَضَى الْفَسَادَ وَالْبُطْلَانَ، وَإِذَا انْصَبَّ عَلَى أَمْرٍ مُقَارِنٍ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ.



## الباب العاشر

### النسخ

وفيه ستة ضوابط:

الضابط الأول: النسخ يقع في نصوص الكتاب والسنة.

الضابط الثاني: الإجماع لا ينسخ نصاً من الكتاب والسنة.

الضابط الثالث: النص لا ينسخ إجماعاً.

الضابط الرابع: القياس لا ينسخ نصاً ولا إجماعاً.

الضابط الخامس: لا يقال بالنسخ إذا أمكن الجمع بين النصين.

الضابط السادس: لا يقال بالنسخ إلا إذا عرف المتقدم والمتأخر.





## الباب الحادي عشر

### التعارض والترجيح

وفيه ضابطان:

**الضابط الأول:** لا تعارض بين نصوص الشريعة في الحقيقة، وإنما هو في ذهن المجتهد.

**الضابط الثاني:** المرجحات عند التعارض ثلاثة وعشرون مرجحًا:

- ١- يرجح المتواتر على الأحاد.
- ٢- يرجح المتصل على المرسل.
- ٣- ترجح رواية الأوثق والأضبط والأفقه على من دونه.
- ٤- يرجح الأكثر رواة على الأقل.
- ٥- ترجح رواية الراوي المتفق على عدالته على المختلف في عدالته.
- ٦- يرجح ما سلم من الإضطراب على المضطرب.
- ٧- يرجح ما له شواهد على ما لا شاهد له.
- ٨- ترجح رواية الصحابي صاحب الواقعة على غيره.
- ٩- ترجح رواية الراوي على رأيه.
- ١٠- ترجح رواية المثبت على النافي.

- ١١- يُرَجِّحُ مَا اتَّفَقَ عَلَيَّ رَفَعِهِ عَلَيَّ مَا اخْتَلَفَ فِي رَفَعِهِ وَوَقَفِهِ.
- ١٢- يُرَجِّحُ مَا اتَّفَقَ عَلَيَّ وَصَلِيهِ عَلَيَّ مَا اخْتَلَفَ فِي وَصَلِيهِ وَإِرْسَالِهِ.
- ١٣- تُرَجِّحُ رِوَايَةً مَنْ لَا يُجَوِّزُ رِوَايَةَ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى عَلَيَّ مَنْ يُجَوِّزُ ذَلِكَ.

- ١٤- يُرَجِّحُ النَّصَّ عَلَيَّ الظَّاهِرِ.
- ١٥- يُرَجِّحُ الظَّاهِرُ عَلَيَّ الْمُؤَوَّلِ.
- ١٦- يُرَجِّحُ الْمَنْطُوقُ عَلَيَّ الْمَفْهُومِ.
- ١٧- يُرَجِّحُ الْقَوْلُ عَلَيَّ الْفِعْلِ.
- ١٨- يُرَجِّحُ مَا ذَكَرَتْ عَلَيْهِ عَلَيَّ مَا لَمْ تُذَكَرْ.
- ١٩- يُرَجِّحُ الْحَظْرُ عَلَيَّ الْإِبَاحَةِ.
- ٢٠- يُرَجِّحُ الْخَاصُّ عَلَيَّ الْعَامِّ.
- ٢١- يُرَجِّحُ الْمُقَيَّدُ عَلَيَّ الْمُطْلَقِ.
- ٢٢- يُرَجِّحُ الْمُبِينُ عَلَيَّ الْمُجْمَلِ.
- ٢٣- تُرَجِّحُ الْحَقِيقَةُ عَلَيَّ الْمَجَازِ.



## البَابُ الثَّانِي عَشَرَ

### الاجْتِهَادُ وَالتَّقْلِيدُ

وَفِيهِ سَبْعَةُ ضَوَابِطَ:

**الضَّابِطُ الْأَوَّلُ:** الاجْتِهَادُ: بَدَلُ الْعَالِمِ الْمُؤَهَّلِ وَسَعَهُ فِي اسْتِنْبَاطِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ.

**الضَّابِطُ الثَّانِي:** الْإِتِّبَاعُ: قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ مَعَ مَعْرِفَةِ دَلِيلِهِ.

**الضَّابِطُ الثَّلَاثُ:** التَّقْلِيدُ: قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ بِدُونِ مَعْرِفَةِ دَلِيلِهِ.

**الضَّابِطُ الرَّابِعُ:** قَدْ يَكُونُ الْعَالِمُ مُجْتَهِدًا فِي إِثْبَاتِ النَّصِّ، مُقَلِّدًا فِي اسْتِنْبَاطِ الْحُكْمِ، وَالْعَكْسُ، وَقَدْ يَكُونُ مُجْتَهِدًا فِي بَابِ، مُقَلِّدًا فِي غَيْرِهِ.

**الضَّابِطُ الْخَامِسُ:** شُرُوطُ الْمُجْتَهِدِ تِسْعَةٌ:

١- الْإِسْلَامُ.

٢- التَّكْلِيفُ.

٣- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْقُرْآنِ.

٤- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالسُّنَّةِ مُمَيِّزًا صَاحِحَهَا مِنْ سَقِيمِهَا.

٥- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

٦- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأُصُولِ الْفِقْهِ.

٧- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ.

٨- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ.

٩- أَنْ يَكُونَ ذَا ذِكَاةٍ وَفِطْنَةٍ.

**الضَّابِطُ السَّادِسُ:** الْإِجْتِهَادُ لَا يُنْقَضُ بِاجْتِهَادٍ آخَرَ.

**الضَّابِطُ السَّابِعُ:** لَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ:

١- أَنْ يَكُونَ الْمُقَلِّدُ عَامِيًّا عَاجِزًا عَنِ فَهْمِ الدَّلِيلِ.

٢- أَنْ يَسْتَفْتِيَ عَالِمًا ثِقَةً تَقِيًّا.



## الباب الثالث عشر

### كيفية الوصول إلى الحكم الشرعي

وفيه ثمانية ضوابط:

**الضابط الأول:** تصوّر المسألة تصوّرًا صحيحًا.

**الضابط الثاني:** إذا كان في المسألة إجماعٌ فلا يُخالِفُه.

**الضابط الثالث:** الإطلاعُ على أقوال أهل العلم في المسألة، ومعرفة أدلة كل فريق.

**الضابط الرابع:** دراسة أدلة العلماء من وجهين:

٢- الدلالة.

١- الثبوت.

**الضابط الخامس:** البحث عن أدلة أخرى توضّح حكم الشرع في المسألة.

**الضابط السادس:** الإطلاعُ على أقوال المجامع الفقهية، ودور الفتوى، والعلماء المعاصرين في المسألة، إذا كانت حديثة نازلة.

**الضابط السابع:** إذا لم يجد قولاً للعلماء، ولا نصًا في المسألة، نظر إلى عموماً النصوص الشرعية وأدرجها تحتها إن كانت من أفرادها.

**الضَّابِطُ الثَّامِنُ:** إِذَا لَمْ يَجِدْ قَاسَهَا عَلَى مَا يُشَابِهُهَا أَوْ يَتَّفِقُ مَعَهَا فِي الْعِلَّةِ.



**أولاً: تعريف علم أصول الفقه:**

١- **تَعْرِيفُهُ بِاعْتِبَارِ مُفْرَدَيْهِ؛** فَالْمَرْكَبُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِمُفْرَدَاتِهِ.

وَلِذَا فَتَحْنَا نَعْرِفُهُ بِاعْتِبَارِ مُفْرَدَيْهِ، فَتَقُولُ:

**أُصُولٌ لُغَةً:** جَمْعُ أَصْلٍ؛ وَأَصْلُ الشَّيْءِ: مَا يَتَفَرَّعُ مِنْهُ الشَّيْءُ؛ كَالْوَالِدِ لِلْوَلَدِ، وَالشَّجَرَةَ لِلْغُصْنِ.

وَالْأَصْلُ هُوَ الْأَسَاسُ، الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

**وَالْأَصْلُ اضْطِلَاحًا:** مَا لَهُ فَرْعٌ؛ لِأَنَّ الْفَرْعَ لَا يَنْشَأُ إِلَّا عَنِ أَصْلٍ<sup>(٢)</sup>.

**وَالْفِئَةُ لُغَةً:** الْفَهْمُ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحْلَلْ عُقَدَةَ مِنَ لِسَانِي﴾<sup>(٣٧)</sup> يَفْقَهُوا

قَوْلِي ﴿طه: ٢٧-٢٨﴾، أَي: يَفْهَمُوا قَوْلِي، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا

يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨].

(١) «البحر المحيط»، للزرکشي (١ / ٢٤)، ط. دار الکتبي.

(٢) «مختصر التحرير شرح الكوكب المنير»، لأبي البقاء ابن النجار الحنبلي (١ / ٣٨)، ط. العبيکان.

**وَالْفِقْهُ اضْطِلَاحًا: مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ بِأَدْلَتِهَا السَّمْعِيَّةِ (١).**

فَتَعْرِفُ كَيْفَ تَقِيمُ الصَّلَاةَ، وَكَيْفَ تُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ، وَكَيْفَ تَصُومُ، وَكَيْفَ تَبِيعُ وَتَشْتَرِي، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؛ كُلُّ ذَلِكَ، بِأَدْلَتِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

**٢- تَعْرِيفُ أُصُولِ الْفِقْهِ بِاعْتِبَارِهِ لِقَبَا عَلَى عِلْمٍ خَاصٍّ:**

تَقَدَّمَ فِي تَعْرِيفِ «الْأَصْلِ» أَنَّهُ هُوَ: الْأَسَاسُ الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْهُ غَيْرُهُ؛ وَالْمَقْصُودُ بِالْأَصْلِ هُنَا: الدَّلِيلُ.

وَتَقَدَّمَ أَنَّ «الْفِقْهَ» هُوَ مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِأَدْلَتِهَا.

فَإِذَا تَبَيَّنَ لَكَ ذَلِكَ، تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ «عِلْمَ أُصُولِ الْفِقْهِ» هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَدْلَةِ الْإِجْمَالِيَّةِ الَّتِي يَتَفَرَّعُ مِنْهَا الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةِ.

فَإِنَّكَ إِذَا كُنْتَ تَدْرُسُ فِي عِلْمِ «الْفِقْهِ» كَيْفَ تَقِيمُ الصَّلَاةَ بِأَرْكَانِهَا وَشُرُوطِهَا، وَكَيْفَ تُزَكِّي عَنْ مَالِكَ، وَكَيْفَ تَحُجُّ أَوْ تَعْتَمِرُ... إِلَى آخِرِهِ؛ كُلُّ ذَلِكَ بِدَلِيلِهِ.

فَأَنْتَ تَدْرُسُ فِي عِلْمِ «أُصُولِ الْفِقْهِ» أَنَّ الْأَدْلَةَ الْعَامَّةَ هِيَ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ...، وَأَنَّ الْأَمْرَ يَدُلُّ عَلَى كَذَا، وَالنَّهْيَ يَدُلُّ

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٠ / ٢١٢).

عَلَى كَذَا، وَالْفِعْلَ الْمُجَرَّدَ يَدُلُّ عَلَى كَذَا، وَأَنَّهُ قَدْ تَقْتَرَنُ بِذَلِكَ قَرِينَةٌ فَتَدُلُّ  
عَلَى كَذَا.

فَهَذَا هُوَ عِلْمُ أُصُولِ الْفِقْهِ.

وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ عَرَّفُوا عِلْمَ أُصُولِ الْفِقْهِ بِأَنَّهُ هُوَ: الْعِلْمُ بِالْقَوَاعِدِ  
الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ مِنْ أَدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ<sup>(١)</sup>.

فَهَذِهِ الْقَوَاعِدُ يُعْرَفُ مِنْ خِلَالِهَا أَنَّ الْأَدِلَّةَ الْعَامَّةَ هِيَ: الْكِتَابُ  
وَالسُّنَّةُ...، وَأَنَّ الْأَمْرَ يَدُلُّ عَلَى كَذَا، وَالنَّهْيَ يَدُلُّ عَلَى كَذَا... إِلَى آخِرِهِ.

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤].

فَالْآيَةُ دَلِيلٌ عَامٌّ عَلَى أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ إِنَّمَا تُؤْخَذُ مِنَ الْكِتَابِ  
وَالسُّنَّةِ.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ

سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فَالْآيَةُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ إِذَا أَجْمَعَتْ عَلَى شَيْءٍ فَلَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ.

وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ

يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

[الأحزاب: ٣٦].

(١) «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب»، لتاج الدين السبكي (١ / ٢٤٢)، «المختصر في أصول الفقه»، لابن اللحام (٣٠)، «التحبير شرح التحرير»، للمرداوي (١ / ١٧٧).



وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ  
عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

فَالْأَيَّتَانِ دَلِيلَانِ أَحَدُ مِنْهُمَا قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ، وَهِيَ: «الْأَمْرُ  
يُفِيدُ الْوُجُوبَ».

### ثانياً: الفرق بين القاعدة الأصولية والقاعدة الفقهية:

يُعَدُّ الْإِمَامُ الْقَرَّافِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوَّلَ مَنْ مَيَّزَ بَيْنَ الْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ  
وَالْقَاعِدَةِ الْفِقْهِيَّةِ حَيْثُ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«إِنَّ الشَّرِيعَةَ الْمُعْظَمَةَ الْمُحَمَّدِيَّةَ - زَادَ اللَّهُ تَعَالَى مَنَارَهَا شَرَفًا وَعُلْوًا -  
اشْتَمَلَتْ عَلَى أُصُولٍ وَفُرُوعٍ، وَأُصُولُهَا قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْمُسَمَّى بِأُصُولِ الْفِقْهِ؛ وَهُوَ - فِي غَالِبِ أَمْرِهِ - لَيْسَ فِيهِ إِلَّا  
قَوَاعِدَ الْأَحْكَامِ النَّاشِئَةِ عَنِ الْأَلْفَاظِ... نَحْوُ: الْأَمْرِ لِلْوُجُوبِ، وَالنَّهْيِ  
لِلتَّحْرِيمِ...

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: قَوَاعِدُ فِقْهِيَّةٌ كَلِيَّةٌ: كَثِيرَةُ الْعَدَدِ، عَظِيمَةُ الْمَدَدِ، مُشْتَمَلَةٌ  
عَلَى أَسْرَارِ الشَّرْعِ وَحِكْمِهِ، لِكُلِّ قَاعِدَةٍ مِنَ الْفُرُوعِ فِي الشَّرِيعَةِ مَا لَا  
يُحْصَى، وَلَمْ يُذَكَّرْ شَيْءٌ مِنْهَا فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

(١) «الفروق» (١/ ٥، ٦) طدار الكتب العلمية.

وَفَرَّقَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بَيْنَ الْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ وَالْقَاعِدَةِ الْفِقْهِيَّةِ فَقَالَ: «إِنَّ الْفَرْقَ هُوَ بِاعْتِبَارِ أَنَّ أُصُولَ الْفِقْهِ هِيَ الْأَدِلَّةُ الْعَامَّةُ، خِلَافًا لِقَوَاعِدِ الْفِقْهِ؛ فَإِنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْأَحْكَامِ الْعَامَّةِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

فَالَّذِي يُفَرِّقُ بَيْنَ الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ، وَالْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ أَنَّ الْقَوَاعِدَ الْأُصُولِيَّةَ: هِيَ الَّتِي يُسْتَنْبَطُ بِهَا الْحُكْمُ مِنَ الدَّلِيلِ التَّفْصِيلِيِّ.  
أَمَّا الْقَاعِدَةُ الْفِقْهِيَّةُ: فَهِيَ الَّتِي تَنْدَرِجُ تَحْتَهَا أَحْكَامٌ فِقْهِيَّةٌ كَثِيرَةٌ؛ وَالْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ هُوَ تَسْهِيلُ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ وَتَقْرِيْبِهَا.

### ثالثاً: نشأة علم أصول الفقه:

كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بَعْدَ عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا اسْتَنْبَطُوا أَحْكَامًا شَرْعِيَّةً لَتَطْبِيقِهَا عَلَى وَقَائِعٍ جَدِيدَةٍ يُصْدِرُونَ فِي اسْتِنْبَاطِهِمْ عَنْ أُصُولٍ مُسْتَقَرَّةٍ فِي أَنْفُسِهِمْ، عَلِمُوهَا مِنْ نُصُوصِ الشَّرِيعَةِ وَرُوحِهَا، وَمِنْ تَصَرُّفَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي عَاشَوْهَا وَشَاهَدُوهَا، وَرُبَّمَا صَرَّحَ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ بِالْأَصْلِ الَّذِي اسْتَدَدَ إِلَيْهِ فِي اسْتِنْبَاطِهِ لِلْحُكْمِ الْفَرْعِيِّ؛ كَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ لِمَنْ سَمِعَهُ يَنْهَى عَنِ التَّمَتُّعِ بِالْحَجِّ اتِّبَاعًا لِنَهْيِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: يُوشِكُ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ!! أَقُولُ لَكُمْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، وَتَقُولُونَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ!!؟

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٩/١٦٧).

فَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: إِنَّ التَّمَتُّعَ جَائِزٌ، وَهَذَا حُكْمٌ فَفَهِيٌّ فَرَعِيٌّ، وَهُوَ  
يَسْتَنْدُ فِي دَفْعِ الْقَوْلِ بَعْدَ جَوَازِهِ إِلَى قَاعِدَةِ أُصُولِيَّةٍ يُصْرِّحُ بِهَا، وَهِيَ: (أَنَّ  
الدَّلِيلَ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ مُقَدَّمٌ عَلَى قَوْلِ الصَّحَابِيِّ، وَلَوْ كَانَ قَائِلُهُ أَحَدُ  
الشَّيْخَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).

وَقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَبِي مُوسَى - عِنْدَمَا وَلَّاهُ الْقَضَاءَ -: اعْرِفِ الْأَشْبَاهَ  
وَالْأَمْثَالَ وَقِسِ الْأُمُورَ بِرَأْيِكَ.

فَهُوَ تَصْرِيحٌ بِالْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ أُصُولِيَّةٌ.

ثُمَّ فِي عَهْدِ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ كَثُرَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْإِسْتِنْبَاطِ؛ لِكَثْرَةِ  
الْحَوَادِثِ الَّتِي نَشَأَتْ عَنْ دُخُولِ بِلَادٍ شَاسِعَةٍ تَحْتَ الْحُكْمِ الْإِسْلَامِيِّ،  
فَتَخَصَّصَ فِي الْفَتْيَا كَثِيرٌ مِنَ التَّابِعِينَ، فَاحْتَاجُوا إِلَى أَنْ يَسِيرُوا فِي  
اسْتِنْبَاطِهِمْ عَلَى قَوَاعِدَ مُحَدَّدَةٍ، وَمَنَاهِجَ مَعْرُوفَةٍ، وَأُصُولٍ وَاضِحَةٍ، وَكَانَ  
لِبَعْضِهِمْ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ وَاضِحٌ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِمْ فِي عِلْمِ الْفِقْهِ.

غَيْرَ أَنَّ عِلْمَ الْأُصُولِ لَمْ يَتَمَيَّزْ عَنْ غَيْرِهِ إِلَّا عِنْدَمَا جَمَعَ مَسَائِلُهُ الْإِمَامُ  
الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (ت: ٢٠٤هـ) فِي كِتَابِ سَمَاءُ: «الرَّسَالَةُ»،  
أَفْرَدَهَا لِلْكَلامِ فِي أُصُولِ الْإِسْتِنْبَاطِ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ،  
وَالْقِيَاسِ، وَتَكَلَّمَ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَالْخَاصِّ وَالْعَامِّ، وَمَا يَكُونُ حُجَّةً  
مِنَ الْأَحَادِيثِ وَمَا لَا يَكُونُ.

فَجَمَعَ الشَّافِعِيُّ فِي رِسَالَتِهِ أَشْتَاتَ هَذَا الْعِلْمِ، وَصَنَعَ لَهُ هَيْكَلًا حَذَا فِيهِ  
مَنْ بَعْدَهُ حَذْوَهُ.

فَكَثُرَتِ الْمُؤَلَّفَاتُ الْأُصُولِيَّةُ بَعْدَهُ؛ فَالَّفَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ كِتَابًا فِي طَاعَةِ  
الرَّسُولِ ﷺ، وَآخَرَ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوحِ.

ثُمَّ تَتَابَعَ الْعُلَمَاءُ فِي الْكِتَابَةِ، وَأَخَذُوا يُنْظِمُونَ هَذَا الْعِلْمَ وَيُوسِّعُونَهُ  
وَيَزِيدُونَ عَلَيْهِ.

وَحَرَّرَ أَيْمَةُ الْأُصُولِ مَسَائِلَهُ، وَنَمَّا عِلْمُ الْأُصُولِ، وَأَصْبَحَ الْاجْتِهَادُ  
وَالِاسْتِنْبَاطُ مُيسَّرًا؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ أَصْبَحَتْ مَحْصُورَةً، وَطُرُقَ الْإِسْتِنْبَاطِ  
أَصْبَحَتْ وَاضِحَةً مُنْضَبِطَةً<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: حكم تعلم أصول الفقه:

تَعَلَّمَ عِلْمَ أُصُولِ الْفِقْهِ كَأَغْلَبِ الْعُلُومِ الصَّحِيحَةِ النَّافِعَةِ الشَّرْعِيَّةِ؛  
وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ.

وَإِنَّمَا كَانَ تَعَلُّمُ أُصُولِ الْفِقْهِ وَاجِبًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي فَهْمُ نُصُوصِ الشَّرْعِ -  
لِأَجْلِ الْعَمَلِ بِهَا، وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ لِلْوَقَائِعِ - إِلَّا بِهِ؛ إِذْ لَوْ تَرَكَ تَعَلُّمَهُ  
لَتَحَبَّطَ النَّاسُ فِي فَهْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

(١) «الواضح في أصول الفقه» للأشقر (١٤، ١٥)، بتصرف.

وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ عَيْنِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ فَرْدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِحَاجَةٍ إِلَيْهِ، بَلْ  
يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أُلُو الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ، وَالَّذِينَ نَصَبُوا أَنْفُسَهُمْ لِلْفَتْوَى أَوْ لِلْقَضَاءِ  
وَالْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ<sup>(١)</sup>.



---

(١) السابق (١٦)، باختصار.

# الأحكام التكليفية

## الأحكام التكليفية

وَفِيهِ عَشْرَةٌ ضَوَابِطٌ:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ قِسْمَانِ:

١- تَكْلِيفِيَّةٌ.

٢- وَوَضْعِيَّةٌ.

### الشرح

قَوْلُهُ: (الْأَحْكَامُ): جَمْعُ (حُكْمٍ).

وَالْحُكْمُ لُغَةً: الْمَنْعُ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِيرٍ:

أَبِي حَنِيفَةَ أَحْكُمُوا سُفَهَاءَكُمْ

إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَعْضَبَا

أَي: امْنَعُوا سُفَهَاءَكُمْ.

وَالْحُكْمُ اضْطِلَاحًا: إِثْبَاتُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أَوْ نَهْيُهُ عَنْهُ.

نَحْوُ (زَيْدٌ قَائِمٌ) فَفِيهِ إِثْبَاتُ الْقِيَامِ لَزَيْدٍ، وَ(عَمْرٌو لَيْسَ بِقَائِمٍ) فَفِيهِ نَهْيُ

الْقِيَامِ عَنْ عَمْرٍو.

(١) «لسان العرب» مادة: (حكم).

قَوْلُهُ: **(الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ)**: عَرَّفَ الْأُصُولِيُّونَ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ بِقَوْلِهِمْ: هُوَ خِطَابُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ الْمُكَلَّفِ بِالطَّلَبِ أَوْ التَّخْيِيرِ أَوْ الْوَضْعِ <sup>(١)</sup>.

فَخَرَجَ بِقَوْلِهِمْ: (خِطَابُ اللَّهِ): خِطَابُ غَيْرِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ ﷻ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧].

وَقَوْلُهُمْ: (بِالطَّلَبِ أَوْ التَّخْيِيرِ أَوْ الْوَضْعِ): الطَّلَبُ يَشْمَلُ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢].  
وَالتَّخْيِيرُ يَشْمَلُ الْإِبَاحَةَ؛ نَحْوُ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَالَ:  
أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ تَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ لَا تَتَوَضَّأْ» <sup>(٢)</sup>.

وَالْوَضْعُ؛ سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي بَابِهِ.

قَوْلُهُ: **(... قِسْمَانِ ١- تَكْلِيفِيَّةٌ ٢- وَوَضْعِيَّةٌ)**:

يَنْقَسِمُ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١- حُكْمٌ تَكْلِيفِيٌّ: وَهُوَ مَا افْتَضَى طَلَبَ فِعْلٍ مِنَ الْمُكَلَّفِ، أَوْ كَفَّهُ عَنِ فِعْلٍ، أَوْ تَخْيِيرَهُ بَيْنَ فِعْلٍ وَالْكَفِّ عَنْهُ.

وَسُمِّيَتْ أَحْكَامًا تَكْلِيفِيَّةً لِمَا فِيهَا مِنْ نَوْعِ كَلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ.

٢- حُكْمٌ وَضْعِيٌّ: وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ.

(١) انظر: «الإحكام» للآمدني (١/٩٥)، «المستصفى» للغزالي (١/٥٥)، «المنهاج» للبيضاوي

(٤١)، «إرشاد الفحول» للشوكاني (١/٧١).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٦٠).



**الصَّابِغُ الثَّانِي:** الْأَحْكَامُ التَّكْلِيفِيَّةُ خَمْسَةٌ: الْوَجُوبُ، وَالِاسْتِحْبَابُ،  
وَالْحُرْمَةُ، وَالْكَرَاهَةُ، وَالْإِبَاحَةُ.

## الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (الْأَحْكَامُ التَّكْلِيفِيَّةُ خَمْسَةٌ: الْوَجُوبُ، وَالِاسْتِحْبَابُ، وَالْحُرْمَةُ،  
وَالْكَرَاهَةُ، وَالْإِبَاحَةُ): تَقَدَّمَ أَنَّ الْحُكْمَ التَّكْلِيفِيَّ هُوَ: مَا اقْتَضَى طَلَبَ فِعْلٍ  
مِنَ الْمُكَلَّفِ، أَوْ كَفَّهُ عَن فِعْلٍ، أَوْ تَخَيَّرَهُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْكَفِّ عَنْهُ.  
فَمَا اقْتَضَى طَلَبَ فِعْلٍ، فَإِنْ كَانَ اقْتِضَاؤُهُ عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ،  
فَهُوَ (الْوَاجِبُ)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ، فَهُوَ (الْمُسْتَحَبُّ).  
وَمَا اقْتَضَى طَلَبَ كَفِّ عَن فِعْلٍ، فَإِنْ كَانَ اقْتِضَاؤُهُ عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ  
وَالْإِلْزَامِ، فَهُوَ (الْمُحَرَّمُ)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ، فَهُوَ  
(الْمَكْرُوهُ).

وَمَا اقْتَضَى تَخَيَّرًا بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، فَهُوَ (الْمُبَاحُ).



**الصَّابِطُ الثَّالِثُ:** الْوَاجِبُ: مَا يُثَابُ فَاعِلُهُ امْتِثَالًا، وَيَسْتَحِقُّ تَارِكُهُ الْعِقَابَ.

## الشرح

الْوَاجِبُ لُغَةً: السَّاقِطُ وَاللَّازِمُ.

وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبَهَا﴾ [الحج: ٣٦]، أَي: سَقَطَتْ لِأَزْمَةِ مَحَلِّهَا.

وَالْوَاجِبُ اصْطِلَاحًا: مَا أَمَرَ بِهِ الشَّارِعُ عَلَى وَجْهِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ. فَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: (مَا أَمَرَ بِهِ الشَّارِعُ): الْمُحَرَّمُ وَالْمَكْرُوهُ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِمَا الشَّارِعُ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهُمَا.

كَمَا خَرَجَ بِهِ: الْمُبَاحُ؛ لِأَنَّ فِيهِ التَّخْيِيرَ. وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: (عَلَى وَجْهِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ): الْمُسْتَحَبُّ، لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ.

وَأَمَّا حُكْمُ الْوَاجِبِ وَثَمَرَتُهُ، فَقَدْ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: (مَا يُثَابُ فَاعِلُهُ امْتِثَالًا، وَيَسْتَحِقُّ تَارِكُهُ الْعِقَابَ).

فَقَوْلُهُ: (امْتِثَالًا): أَي: امْتِثَالًا لِأَمْرِ اللَّهِ ﷻ، وَأَنْ يُرِيدَ الْمُكَلَّفُ بِفِعْلِهِ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ ﷻ؛ لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ قَدْ يَفْعَلُ الْفِعْلَ عَلَى وَجْهِ الْعَادَةِ، لَا بِقَصْدِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ كَمَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِلتَّنْظِفِ فَحَسَبَ، أَوْ كَمَنْ أَنْفَقَ عَلَى أَهْلِهِ لِلْعُرْفِ، وَلَا يَقْصِدُ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ، أَوْ كَمَنْ وَصَلَ رَحِمَهُ لِأُمُورٍ دُنْيَوِيَّةٍ، لَا بِقَصْدِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ.

وَقَوْلُهُ: **(وَيَسْتَحِقُّ تَارِكُهُ الْعِقَابَ)**: لِأَنَّهُ تَرَكَ مَا أُمِرَ بِهِ وَأُلْزِمَ بِهِ مِنْ قِبَلِ  
اللَّهِ ﷻ، فَاسْتَحَقَّ الْعِقَابَ لِذَلِكَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ  
غِيًّا﴾ [مريم: ٥٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾  
[الماعون: ٤ - ٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٦ - ٧].  
فَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ مِنْ تَوَعَّدِ اللَّهِ ﷻ بِالْعِقَابِ لِمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا مِنَ الْوَاجِبَاتِ.  
ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ يَغْفِرُ ذَلِكَ الذَّنْبَ، فَهُوَ تَحْتَ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ  
تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وَلِذَلِكَ قَالَ الْمُصَنِّفُ: **(وَيَسْتَحِقُّ تَارِكُهُ الْعِقَابَ)**، مِنْ غَيْرِ جَزْمٍ بِأَنَّهُ  
مُعَاقَبٌ.

### • أدلة الوجوب:

يُسْتَفَادُ الْوَجُوبُ مِنْ:

**أَوَّلًا: صِيغُ الْأَمْرِ: وَتَنْقَسِمُ إِلَى:**

١- التَّصْرِيحُ بِالْأَمْرِ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ

أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾

[النحل: ٩٠].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢].

## ٢- فِعْلُ الْأَمْرِ:

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

## ٣- الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُقْتَرِنُ بِلَامِ الْأَمْرِ:

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُدُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا

بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فليُنْفِقْ مِمَّا

ءَاتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

## ٤- الْمَصْدَرُ النَّائِبُ عَنِ فِعْلِ الْأَمْرِ:

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَضْرِبَ الرَّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

أَيُّ: فَاضْرِبُوا الرَّقَابَ.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]؛ أَيُّ: فَحَرِّرُوا رَقَبَةً.

## ثَانِيًا: التَّصْرِيحُ بِالِإِجَابِ أَوْ الْفَرْضِيَّةِ:

نَحْوُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧].

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِمُعَاذٍ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ، فَلْيُكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ: شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ...» الْحَدِيثُ<sup>(٢)</sup>.

## ثَالِثًا: لَفْظَةُ كَتَبَ، وَمَا يُسْتَقُّ مِنْهَا:

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

## رَابِعًا: لَفْظَةُ (حَقٌّ):

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَتَّعْتُ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١].

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٨٥٨)، ومسلم (٨٤٦).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩).

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»<sup>(١)</sup>.

**خَامِسًا: لَفْظَةُ (عَلَى):**

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة:

.[١٨٤]

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل

عمران: ٩٧].

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: (لِلَّهِ) هِيَ اللَّامُ الَّتِي يُقَالُ لَهَا: لَامٌ الْإِيجَابِ وَالْإِلْزَامِ،  
ثُمَّ زَادَ هَذَا الْمَعْنَى تَأْكِيدًا: حَرْفُ (عَلَى)؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَوْضَحِ الدَّلَالَاتِ عَلَى  
الْوُجُوبِ عِنْدَ الْعَرَبِ، كَمَا إِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ كَذَا»<sup>(٢)</sup>.

وَنَحْوُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ

وَكْرَهُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٦٧)، وصحَّحه الألباني في «صحيح أبي داود» (٩٧٨)،

«المشكاة» (١٣٧٧)، «الإرواء» (٥٩٢).

(٢) «فتح القدير» (١/ ٤١٦).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٣٦).

## سَادِسًا: الْوَعِيدُ أَوْ الذَّمُّ عَلَى التَّرْكِ:

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَفَرٍ ۚ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَئِنْ لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾﴾ [المدثر: ٤٢، ٤٣].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلَفَ مِنْ بََعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا ﴿٥٩﴾﴾ [مريم: ٥٩].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴿٧﴾﴾ [فصلت: ٦-٧].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾﴾ [الماعون: ٤-٥].

وَقَوْلِهِ ﷺ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»<sup>(١)</sup>.



---

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٦٢١)، وقال: حسن صحيح غريب، وابن ماجه (١٠٧٩)، والنسائي في «الكبرى» (٣٢٩)، وصححه الألباني في «المشكاة» (٥٧٤).

**الصَّابِطُ الرَّابِعُ: الْوَاجِبُ:** مُوسَعٌ وَمُضَيِّقٌ، وَمُعَيَّنٌ وَمُحَيَّرٌ، وَكِفَائِيٌّ وَعَيْنِيٌّ، وَمُقَدَّرٌ وَغَيْرُ مُقَدَّرٍ.

## الشرح

قوله: **(الوَاجِبُ: مُوسَعٌ وَمُضَيِّقٌ):** فَإِنَّ الْوَاجِبَ يَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ وَقْتِهِ

إِلَى:

**أَوَّلًا: وَاجِبٌ مُوسَعٌ:** وَهُوَ مَا يَسَعُ وَقْتَهُ أَكْثَرَ مِنْ فِعْلِهِ<sup>(١)</sup>.

**وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ:**

١- اِمْتِدَادُ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ

شَيْءٍ مِثْلَهُ.

فَهَذَا الْوَقْتُ يَتَّسِعُ لِأَدَاءِ أَرْبَعِ رَكَعَاتِ فَرِيضَةِ الظُّهْرِ، وَيَتَّسِعُ أَيْضًا لِأَدَاءِ

غَيْرِهَا.

٢- وَقْتُ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، يَبْدَأُ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ يَوْمَ الْعِيدِ، وَيَتَّسِعُ

وَيَمْتَدُّ إِلَى دُخُولِ لَيْلِ هَذَا الْيَوْمِ.

٣- وَقْتُ رَمِي جَمَارِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، يَبْدَأُ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ - وَهَذَا هُوَ

الْوَقْتُ الْأَفْضَلُ - وَلَكِنَّهُ يَمْتَدُّ وَيَتَّسِعُ إِلَى مُتْتَصِفِ اللَّيْلِ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِلَى

قُبُلِ فَجْرِ الْيَوْمِ التَّالِي.

**ثَانِيًا: وَاجِبٌ مُضَيِّقٌ:** وَهُوَ مَا لَا يَسَعُ وَقْتَهُ أَكْثَرَ مِنْ فِعْلِهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) «مذكورة في أصول الفقه» (١٤)، ط مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

(٢) «مذكورة في أصول الفقه» (١٤).



## وَمِنْ أُمَّلْتِهِ:

١- وَقْتُ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ يَبْدَأُ مِنْ طُلُوعِ هَلَالِ رَمَضَانَ إِلَى طُلُوعِ هَلَالِ شَهْرِ شَوَّالٍ، وَهَذَا الْوَقْتُ لَا يَتَّسِعُ لِأَدَاءِ غَيْرِهِ.

٢- وَقْتُ أَدَاءِ فَرِيضَةِ الْحَجِّ لَا يَتَّسِعُ لِأَدَاءِ غَيْرِهَا.

• ما يترتب على الواجب الموسع والمضيق:

**أَوَّلًا:** أَنَّ الْوَاجِبَ الْمَوْسَعِ لَوْ أَخْرَهُ الْمُكَلَّفُ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهِ جَازَ لَهُ ذَلِكَ.

بِخِلَافِ الْمُضَيَّقِ؛ فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ لِتَأْخِيرِهِ<sup>(١)</sup>.

**ثَانِيًا:** أَنَّ الْوَاجِبَ الْمَوْسَعِ لَوْ لَمْ يُؤَدِّهِ الْمُكَلَّفُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهِ، وَمَاتَ أَثْنَاءَ وَقْتِهِ الَّذِي حَدَدَهُ الشَّرْعُ، قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَهُ، لَا يُعَدُّ عَاصِيًا وَلَا آثِمًا بِذَلِكَ التَّأْخِيرِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ - إِنْ كَانَ يَنْوِي أَدَاءَهُ - وَحَكَاهُ بَعْضُهُمْ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ، وَهُوَ جَوَازُ التَّأْخِيرِ<sup>(٢)</sup>. بِخِلَافِ الْمُضَيَّقِ.

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«إِذَا أَخْرَ الْوَاجِبَ الْمَوْسَعِ فَمَاتَ فِي أَثْنَاءِ وَقْتِهِ قَبْلَ ضَيْقِهِ لَمْ يَمُتْ عَاصِيًا لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا أُبِيحَ لَهُ فِعْلُهُ لِكَوْنِهِ جَوَّزَ لَهُ التَّأْخِيرُ. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا جَازَ لَهُ التَّأْخِيرُ بِشَرَطِ سَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ. قُلْنَا: هَذَا مُحَالٌ فَإِنَّ الْعَاقِبَةَ مَسْتُورَةٌ عَنْهُ.»

(١) انظر: «شرح مختصر الروضة»، نجم الدين الطوفي (١/٣٢٢)، ط الرسالة.

(٢) السابق.

وَلَوْ سَأَلْنَا فَقَالَ: عَلَيَّ صَوْمُ يَوْمٍ؛ فَهَلْ يَحِقُّ لِي تَأْخِيرُهُ إِلَيَّ غَدًا؟ فَمَا  
جَوَابُهُ؟

إِنْ قُلْنَا: نَعَمْ، فَلِمَ أَثِمَ بِالتَّأْخِيرِ؟ وَإِنْ قُلْنَا: لَا، فَخِلَافُ الإِجْمَاعِ فِي  
الْوَاجِبِ الْمُوسَّعِ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّكَ تَمُوتُ قَبْلَ غَدٍ لَمْ  
يَحِلَّ، وَإِلَّا فَهُوَ يَحِلُّ، فَيَقُولُ وَمَا يُدْرِينِي مَا فِي عِلْمِ اللَّهِ؟ فَلَا بُدَّ مِنَ الْجَزْمِ  
بِجَوَابٍ، وَهُوَ التَّحْلِيلُ أَوْ التَّحْرِيمُ.

فَإِذَا مَعْنَى الْوُجُوبِ وَتَحْقِيقُهُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَّا بِشَرْطِ الْعَزْمِ،  
وَلَا يُؤَخَّرُ إِلَّا إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ الْبَقَاءُ إِلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

• الواجب الموسع يضيق بمرور الوقت:

وَالْوَاجِبُ الْمُوسَّعُ يُضَيِّقُ بِمُرُورِ الْوَقْتِ؛ إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنَ الْوَقْتِ إِلَّا مَا  
يَسَعُ الْفَرَضَ لَا غَيْرَ؛ كَمَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الظُّهْرِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ عَلَى وَقْتِ الْعَصْرِ  
إِلَّا مَا يَسَعُ لِأَدَاءِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ فَقَطُّ.

وَقَدْ يُضَيِّقُ بِغَيْرِ مُرُورِ الْوَقْتِ؛ كَمَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهَا نَزُولَ دَمِ الْحَيْضِ  
عَلَيْهَا فِي مُتَّصِفِ الْوَقْتِ - مَثَلًا - فَإِنَّهُ يُضَيِّقُ عَلَيْهَا الْوَقْتُ إِلَى مُتَّصِفِهِ.

أَوْ كَمَنْ سَيِّقَامُ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَتْلِ فِي ثُلْثِ الْوَقْتِ - مَثَلًا - فَإِنَّهُ يُضَيِّقُ عَلَيْهِ  
الْوَقْتُ إِلَى ثُلْثِهِ.

(٢) روضة الناظر (١/١١٦، ١١٧)، ط مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.

قَوْلُهُ: **(وَمُعَيَّنٌ وَمُخَيَّرٌ)**: فَإِنَّ الْوَاجِبَ يَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ الْفِعْلِ الْمُكَلَّفِ بِهِ

إِلَى:

**أَوَّلًا: وَاجِبٌ مُعَيَّنٌ**: وَهُوَ مَا لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ، وَلَا خِيَارَ لِلْمُكَلَّفِ فِي

نَوْعِهِ.

**وَمَنْ أَمَثَلَتْهُ:**

الْوُضُوءُ، وَغُسْلُ الْجَنَابَةِ، وَالصَّلَاةُ، وَالصِّيَامُ، وَالزَّكَاةُ، وَالْحَجُّ، وَصَلَةُ

الْأَرْحَامِ.

فَالْمَطْلُوبُ فِي هَذِهِ الْوَاجِبَاتِ وَاحِدٌ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ، وَلَا خِيَارَ فِيهِ

لِلْمُكَلَّفِ.

**ثَانِيًا: وَاجِبٌ مُخَيَّرٌ**: وَهُوَ مَا خِيَّرَ فِيهِ الْمُكَلَّفُ، وَيَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ.

**وَمَنْ أَمَثَلَتْهُ:**

١- كَفَّارَةُ الْيَمِينِ: فَإِنَّ الْمُكَلَّفَ مُخَيَّرَ فِيهَا حَالَ الْإِسْتِطَاعَةِ بَيْنَ:

الْإِطْعَامِ، أَوْ الْكِسْوَةِ، أَوْ الْعَتَقِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَكَفَّرْتَهُمْ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ

كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ ۖ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۖ﴾ [المائدة: ٨٩].

٢- زَكَاةُ الْفِطْرِ: خِيَّرَ الْمُكَلَّفُ فِي أَدَائِهَا بَيْنَ عِدَّةِ أَصْنَافٍ.

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ <sup>(١)</sup>.

٣- التَّخْيِيرُ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ حَالِ الْإِحْرَامِ: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَفْتَلُونَ الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعِدًّا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدِيًّا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةً طَعَامٌ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ [المائدة: ٩٥].

٤- التَّخْيِيرُ فِي فِدْيَةِ الْحَلْقِ لِلأَذَى بِالنَّسْبَةِ لِلْمُحْرِمِ: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

٥- تَخْيِيرُ الْإِمَامِ فِي حُكْمِ الْأَسْرَى بَيْنَ الْمَنِّ وَالْفِدَاءِ: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَا بَعْدَ وَإِن مَّا فِدَاءٌ﴾ [محمد: ٤].

٦- التَّخْيِيرُ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذَلِكَ تَوْعُظُونَ بِهِ ؕ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ؕ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٣، ٤].

٧- تَخْيِيرُ الْمَرْأَةِ فِي التَّرْوِجِ بَيْنَ كُفْتَيْنِ.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٥٠٦)، ومسلم (٩٨٥).

٨- التَّخْيِيرُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ كِلَاهُمَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ.

**مَسْأَلَةٌ:** هَلْ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُمُورِ الْمُخَيَّرِ بَيْنَهَا؟

**الجواب:** بَعْضُ الْأُمُورِ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا؛ كَزَوَاجِ الْمَرْأَةِ مِنْ كُفَّيْنِ، وَكَتَعْيِينِ إِمَامَيْنِ.

وَبَعْضُهَا يَجُوزُ؛ كَكْفَارَةِ الْيَمِينِ، وَفِدْيَةِ الْحَلْقِ لِلْأَذَى، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

**قَوْلُهُ: (وَكَفَائِيٌّ وَعَيْنِيٌّ):** وَيَنْتَقِسُ الْوَاجِبُ بِاعْتِبَارِ الْمُخَاطَبِينَ بِهِ إِلَى:

**أَوَّلًا:** وَاجِبٌ عَيْنِيٌّ: وَهُوَ: مَا يَجِبُ أَدَاؤُهُ عَلَى الْمُكَلَّفِ بِعَيْنِهِ، وَلَا تَبَرُّاً ذِمَّةَ الْمُكَلَّفِ إِلَّا بِأَدَائِهِ بِنَفْسِهِ.

فَالْوَاجِبُ الْعَيْنِيُّ يَنْظَرُ فِيهِ الشَّارِعُ إِلَى ذَاتِ الْفَاعِلِ، وَلَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ مَعَ الْقُدْرَةِ وَعَدَمِ الْحَاجَةِ.

**وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ:**

الصَّلَاةُ، وَالطَّهَارَةُ، وَالصَّوْمُ، وَالزَّكَاةُ، وَالْحَجُّ.

**ثَانِيًا:** وَاجِبٌ كِفَائِيٌّ: وَهُوَ: الْمَطْلُوبُ فِعْلُهُ مِنْ مَجْمُوعِ الْمُكَلَّفِينَ، لَا مِنْ كُلِّ فَرْدٍ بِعَيْنِهِ؛ بِحَيْثُ إِنَّهُ إِذَا قَامَ بِهِ بَعْضُ الْمُكَلَّفِينَ سَقَطَ الْإِثْمُ وَالْحَرَجُ عَنِ الْبَاقِينَ، وَإِذَا لَمْ يَقُمْ بِهِ أَيُّ فَرْدٍ أَثِمَ كُلُّ مَنْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ.

فَالْوَاجِبُ الْكِفَائِيُّ يَنْظَرُ فِيهِ الشَّارِعُ إِلَى ذَاتِ الْفِعْلِ، بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنِ الْفَاعِلِ.

**وَمَنْ أَمَّنْتَهُ:**

تَغْسِيلُ الْمَيِّتِ، وَتَكْفِينُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَالْقَضَاءُ، وَالْإِمَامَةُ، وَالْإِفْتَاءُ،  
وَالْجِهَادُ، وَرَدُّ السَّلَامِ.

فَهَذِهِ الْوَاجِبَاتُ مَطْلُوبٌ فِعْلُهَا وَوُجُودُهَا فِي الْأُمَّةِ، بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ  
فَاعِلِهَا.

والواجب الكفائي قد يتعين في بعض الأوقات أو بعض الحالات:

**مِنْ ذَلِكَ:** أَنَّ الْعَدُوَّ إِذَا دَاهَمَ أَرْضَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ الْجِهَادَ - حِينَهَا -  
يَصِيرُ فَرْضًا عَيْنِيًّا عَلَى كُلِّ مَنْ يَسْتَطِيعُ الْجِهَادَ.

وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَنْفَرَ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ رَجُلًا بَعِيْنِهِ؛ فَإِنَّهُ يَتَّعِنُ عَلَيْهِ  
الْخُرُوجُ.

وَيَتَّعِنُ الْوَاجِبُ الْكِفَائِيُّ - أَيْضًا - فِي حَقِّ رَجُلٍ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ  
غَيْرُهُ، وَرَجُلٍ لَا يَصْلُحُ لِإِقَامَةِ الْقَضَاءِ غَيْرُهُ.

قَوْلُهُ: **(وَمُقَدَّرٌ وَغَيْرُ مُقَدَّرٍ):** وَيَنْقَسِمُ الْوَاجِبُ أَيْضًا - مِنْ حَيْثُ مِقْدَارُهُ

- إِلَى:

**أَوَّلًا:** وَاجِبٌ مُقَدَّرٌ: وَهُوَ مَا قَدَّرَهُ الشَّارِعُ بِمِقْدَارٍ مَعْلُومٍ؛ لَا تَبْرَأُ ذِمَّةُ  
الْمُكَلَّفِ، إِلَّا إِذَا آدَاهُ بِالْقَدْرِ الَّذِي حَدَدَهُ الشَّرْعُ.

## وَمَنْ أَمَلْتَهُ:

الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالزَّكَاةُ، وَالصَّوْمُ، وَالْحَجُّ.

فَهَذِهِ الْوَاجِبَاتُ قَدْ حَدَدَهَا الشَّارِعُ بِكَيْفِيَّاتٍ مُعَيَّنَةٍ، وَقَدَّرَهَا بِمِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ لَا تَبْرَأُ ذِمَّةُ الْمُكَلَّفِ إِلَّا بِأَدَائِهَا عَلَى الْقَدْرِ الَّذِي حَدَدَهُ الشَّارِعُ.

**ثَانِيًا:** وَاجِبٌ غَيْرُ مُقَدَّرٍ: وَهُوَ مَا لَمْ يُحَدِّدْ لَهُ الشَّارِعُ مِقْدَارًا مُعَيَّنًا؛ وَإِنَّمَا تَبْرَأُ ذِمَّةُ الْمُكَلَّفِ بِأَدَائِهَا عَلَى أَيِّ مِقْدَارٍ؛ حَسَبَ سَدِّ الْحَاجَةِ.

## وَمَنْ أَمَلْتَهُ:

صِلَةُ الْأَرْحَامِ، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ، وَالْإِنْفَاقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالتَّعَاوُنُ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى؛ فَكُلُّ هَذِهِ الْوَاجِبَاتِ لَيْسَ لَهَا مِقْدَارًا مُعَيَّنًا؛ وَإِنَّمَا تُؤَدَّى بِحَسَبِ الْحَاجَةِ.



**الضَّابِطُ الْخَامِسُ: الْمُسْتَحَبُّ: مَا يُنَابُ فَاعِلُهُ امْتِثَالًا، وَلَا يُعَاقَبُ تَارِكُهُ.**

## الشَّرْحُ

الْمُسْتَحَبُّ اضْطِلَاحًا: هُوَ مَا طَلَبَ الشَّارِعُ فِعْلَهُ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ.

فَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: (مَا طَلَبَ الشَّارِعُ فِعْلَهُ): الْمَحْرَمُ، وَالْمَكْرُوهُ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ نَهَى عَنْهُمَا.

وَخَرَجَ بِهِ أَيْضًا: الْمُبَاحُ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يُطَالِبْ بِهِ، وَإِنَّمَا فِيهِ التَّخْيِيرُ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: (لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ): الْوَاجِبُ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ طَالَبَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ.

وَحُكْمُ الْمُسْتَحَبِّ وَثَمَرَتُهُ، ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: **(مَا يُنَابُ فَاعِلُهُ امْتِثَالًا، وَلَا يُعَاقَبُ تَارِكُهُ).**

فَقَوْلُهُ: **(امْتِثَالًا):** أَي: امْتِثَالًا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ يَقْصِدَ بِفِعْلِهِ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ قَدْ يَفْعَلُ الْمُسْتَحَبَّ عَلَى وَجْهِ الْعَادَةِ، لَا بِقَصْدِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ؛ كَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ بِرِجْلِهِ الْيُمْنَى، أَوْ كَمَنْ يَسْتَاكُ عِنْدَ دُخُولِ الْبَيْتِ عَادَةً، لَا بِقَصْدِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ كَمَنْ يَنَامُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ عَادَةً، لَا بِقَصْدِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ.

وَقَوْلُهُ: **(وَلَا يُعَاقَبُ تَارِكُهُ):** لِأَنَّهُ تَرَكَ شَيْئًا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ



وَالْإِزَامِ.

كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرَ الرَّأْسِ يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ، وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ حَتَّى دَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ؟ قَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ، وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ»، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ، فَقَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ»، وَذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّكَاةَ، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا، فَقَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ»، فَأَذَبَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَيَّ هَذَا وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»<sup>(١)</sup>.

فَهَذَا رَجُلٌ صَرَّحَ بِأَنَّهُ لَنْ يَفْعَلَ الْمُسْتَحَبَّاتِ؛ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

### • أدلة الاستحباب:

يُسْتَفَادُ الْإِسْتِحْبَابُ مِنْ:

**أَوَّلًا:** التَّرغِيبُ فِي الْفِعْلِ: نَحْوُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٦)، ومسلم (١١).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٣).

وَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلِهِ ﷺ: «صَوْمٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلِّهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلِهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً»<sup>(٣)</sup>.

**ثَانِيًا: ذِكْرُ ثَوَابِ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ تَكْفِيرِ ذُنُوبِ:**

نَحْوُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ صَدَقَةٌ؛ فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَيُجْزَى عَنِ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى»<sup>(٤)</sup>.

وَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ فَطَرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ»<sup>(٥)</sup>.

وَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٤).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٩٧٩)، ومسلم (١١٥٩).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٩٢٣)، ومسلم (١٠٩٥).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٧٢٠).

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (٨٠٧)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (١٧٤٦)، وأحمد

(٤/١١٤)، وصححه الألباني في «التعليق الرغيب» (٢/٩٥).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٨)، ومسلم (٧٦٠).

وَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ سَبَحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَقَالَ تَمَامَ الْمِائَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»<sup>(١)</sup>.

وَحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، قَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ»؛ وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ»<sup>(٢)</sup>.

**ثَالِثًا: الْأَمْرُ مَعَ قَرِينَةٍ صَارِقَةٍ لَهُ عَنِ الْوُجُوبِ:**

وَمِنْ هَذِهِ الْقَرَائِنِ:

١- التَّخْيِيرُ بَعْدَ الْأَمْرِ: نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ»، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ»<sup>(٣)</sup>.

فَقَوْلُهُ ﷺ: «لِمَنْ شَاءَ» دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ عَلَى الْوُجُوبِ.

٢- أَنْ يَتْرَكَ ﷺ مَا أَمَرَ بِهِ، وَلَا يُدَاوِمُ عَلَيْهِ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٩٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٣).

فَقَدْ وَرَدَ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اشْتَرَى وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى شِرَائِهِ، كَشِرَائِهِ جَمَلِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَنَحْوُ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا» (١).  
فَهُنَاكَ قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ لِهَذَا الْأَمْرِ عَنِ الْوُجُوبِ، وَهِيَ عَدَمُ مَدَاوِمَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
عَلَى ذَلِكَ.

فَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى  
يَنْصَرِفَ، فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ (٢).

٣- أَنْ يَفْعَلَ الصَّحَابَةُ مَا يُخَالِفُ الْأَمْرَ، وَيَقْرَهُمُ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا يُنْكِرُ  
عَلَيْهِمْ: نَحْوُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتُوهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ  
الَّذِي ءَاتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

فَهُنَاكَ قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ لِهَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْوُجُوبِ إِلَى الْإِسْتِحْبَابِ؛ وَهِيَ  
أَنَّ الصَّحَابَةَ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُكَاتِبْ، وَلَمْ يُؤْتِ مَوَالِيَهُ  
مِنْ مَالِهِ؛ وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَأَنْكَرَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

**رَابِعًا: فَعَلَّ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُجَرَّدُ لِمَا يُتَقَرَّبُ بِهِ، دُونَ دَلِيلِ عَلَى الْوُجُوبِ:**

كَصَوْمِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمِي الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ (٣).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٨٨١).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٨٨٢).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٤٥)، وقال: «حسن غريب من هذا الوجه»، وابن ماجه (١٧٣٩)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٤/١٠٥، ١٠٦).

وَكَصُومِهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ (١).

وَاعْتِكَافِهِ ﷺ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ (٢).

وَكَصَلَاتِهِ ﷺ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ (٣).

وَصَلَاتِهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا (٤).

• تفاوت المستحبات:

الْمُسْتَحَبَّاتُ مِنْهَا مَا هُوَ مُتَأَكَّدٌ؛ وَهُوَ مَا وَاظَبَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَتْرُكْهُ؛ كَصَلَاةِ الْوُتْرِ، وَرَكْعَتَيْ الْفَجْرِ، وَالسُّنَنِ الرَّوَاطِبِ.  
وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ؛ وَهُوَ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ أحيانًا وَتَرَكَهُ أحيانًا؛ كَصَلَاةِ الضُّحَى، وَصَلَاةِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَصْرِ.



---

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٠).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٠٢٥)، ومسلم (١١٧١).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١١٨٢).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (١١٦٥)، ومسلم (٧٢٩).

**الضَّابِطُ السَّادِسُ: الْحَرَامُ: مَا يُثَابُ تَارِكُهُ امْتِثَالًا، وَيَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ الْعِقَابَ.**

## الشرح

الْحَرَامُ لُغَةً: الْمَمْنُوعُ، وَالتَّحْرِيمُ: الْمَنْعُ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ﴾ [القصص: ١٢].

وَالْحَرَامُ اضْطِلَاحًا: مَا طَلَبَ الشَّارِعُ تَرْكَهُ عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ. فَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: (مَا طَلَبَ الشَّارِعُ تَرْكَهُ): الْوَاجِبُ وَالْمُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ طَلَبَ فِعْلَهُمَا.

وَخَرَجَ بِهِ أَيْضًا: الْمُبَاحُ؛ لِأَنَّ فِيهِ التَّخِيرَ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: (عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ): الْمَكْرُوهُ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ طَلَبَ تَرْكَهُ، وَلَكِنْ لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ.

وَحُكْمُ الْحَرَامِ وَثَمَرَتُهُ، ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: (مَا يُثَابُ تَارِكُهُ امْتِثَالًا، وَيَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ الْعِقَابَ).

فَقَوْلُهُ: (امْتِثَالًا): لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ قَدْ يَتْرُكُ الْحَرَامَ عَلَى وَجْهِ الْعَادَةِ، لَا بِقَصْدِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ؛ كَمَنْ تَرَكَ أَذِيَةَ جَارِهِ، أَوْ كَمَنْ تَرَكَ شُرْبَ الْخَمْرِ، وَتَرَكَ الزَّنا عَادَةً؛ لَا بِقَصْدِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ.

وَقَوْلُهُ: (وَيَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ الْعِقَابَ): لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا طَلَبَ الشَّارِعُ مِنْهُ تَرْكَهُ عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ، يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٤].

وَقَوْلُهُ: **(يَسْتَحِقُّ)**: مِنْ غَيْرِ جَزْمٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ يَغْفِرُ لَهُ ذَنْبَهُ.

• أدلة التحريم:

يُسْتَفَادُ التَّحْرِيمُ مِنْ:

**أولاً: النَّهْيُ عَنِ الْفِعْلِ:**

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ

وَلَا نِسَاءً مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا نَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحجرات: ١١].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾ [الإسراء: ٣٢].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء: ٣٣].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٣٤].

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى

عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُفْضِي

الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ»<sup>(١)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٣٨).

**ثَانِيًا: نَهْيُ الْفِعْلِ:**

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفْرًا»<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«وَالنَّهْيُ فِي هَذَا أَبْلَغُ مِنَ النَّهْيِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ وَعَدَمِ تَأْثِيرِهِ، وَالنَّهْيُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهُ» اهـ<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«قَوْلُهُ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ»؛ بِضَمِّ أَوَّلِهِ بِلَفْظِ النَّهْيِ، وَالْمُرَادُ النَّهْيُ عَنِ السَّفَرِ إِلَى غَيْرِهَا، قَالَ الطَّبِيُّ: هُوَ أَبْلَغُ مِنْ صَرِيحِ النَّهْيِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُفْصَدَ بِالزِّيَارَةِ إِلَّا هَذِهِ الْبِقَاعُ لِأَخْتِصَاصِهَا بِمَا اخْتَصَّتْ بِهِ» اهـ<sup>(٤)</sup>.

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»<sup>(٥)</sup>.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٧٥٧)، ومسلم (٢٢٢٠).

(٢) «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٢٣٤).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧).

(٤) «فتح الباري» (٣/ ٦٤).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٥٤).



قَالَ الْعَلَامَةُ الْبَسَامُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«قَوْلُهُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ»؛ بِصِيغَةِ النَّفْيِ؛ وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ النَّهْيِ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ النَّهْيَ، وَزِيَادَةَ نَفْيِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

**ثَالِثًا: التَّصْرِيحُ بِالتَّحْرِيمِ:**

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ عَلَىٰ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِنَّهُمْ لَآيَاتٌ لَكُمْ تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [النحل: ١١٥].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاحِلَ اللَّهِ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

(١) «تيسير العلام» (١٧).

**رَابِعًا: الوَعِيدُ عَلَى الْفِعْلِ:**

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَمَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ عَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»، قَالُوا: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الشُّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسَّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ»<sup>(١)</sup>.

**خَامِسًا: التَّحْذِيرُ مِنَ الْفِعْلِ:**

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتًا وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴿[آل عمران: ٢٨].

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩).

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

### سَادِسًا: التَّضْرِيحُ بِأَنَّ الْفِعْلَ مُحْبَطٌ لِلْعَمَلِ:

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَتَى عَرَافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»<sup>(١)</sup>.

### سَابِعًا: دَمُّ الْفَاعِلِ، أَوْ الْفِعْلِ نَفْسِهِ:

بِتَسْمِيَّتِهِ: كُفْرًا: نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفْرًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»<sup>(٣)</sup>.

أَوْ بِتَسْمِيَّتِهِ: ظُلْمًا أَوْ فِسْقًا: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٣٠).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٢١)، ومسلم (٣٩٤٢).

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْحَرُونَهُمْ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا يُنْسَأُ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا نَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمَاءُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١].

أَوْ كَبِيرَةً: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ تَحْنُ تَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنْ قَتَلْتُمْهُمْ كَانَتْ خِطَاءً كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١].

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَلَا أُتْبِتُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟» قُلْنَا: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ»، وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ، وَقَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ»، فَمَا زَالَ يُكْرِرُهَا حَتَّىٰ قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ (١).

أَوْ بِتَسْمِيَّتِهِ: ذَنْبًا أَوْ مَعْصِيَةً: نَحْوُ حَدِيثِ: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُّ فِيهِ النَّاسُ فَقَدْ عَصَىٰ أَبَا الْقَاسِمِ» (٢).

وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا رَأَى الرَّجُلَ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ، قَالَ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَىٰ أَبَا الْقَاسِمِ.

**ثَامِنًا: تَرْتِيبُ الْحَدِّ عَلَى الْفِعْلِ:**

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨].

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم (٨٧).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٣٤)، والترمذي (٦٨٦)، وقال: «حسن صحيح»، وصححه الألباني في «الإرواء» (٩٦١)، و«صحيح أبي داود» (٢٠٢٢).

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤].

### تاسعاً: تَرْتِيبُ الْكُفَّارَةِ عَلَى الْفِعْلِ:

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُمْ مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّأَ ذَلِكَ تَوْعُظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّأَ فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٢ - ٤].

وَنَحْوُ كُفَّارَةِ الْجَمَاعِ فِي رَمَضَانَ: فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ، فَقَالَ: «مَا لَكَ؟»، قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟»، قَالَ: لَا، فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَرَقٍ فِيهَا تَمْرٌ - وَالْعَرَقُ: الْمِكَتَلُ <sup>(١)</sup> - فَقَالَ: «أَيُّ السَّائِلِ؟»،

(١) وهي القُفَّة المصنوعة من الخوص.

قَالَ: أَنَا، قَالَ: «خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ»، فَقَالَ: عَلَى أَفْقَرِ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا<sup>(١)</sup> أَهْلُ بَيْتِ أَفْقَرٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أُنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَطْعِمْهُ أَهْلَكَ»<sup>(٢)</sup>.

### عَاشِرًا: لَفْظَةُ (لَا يَحِلُّ):

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ»<sup>(٣)</sup>.



(١) اللابتان: الحرتان؛ واحدهما لابة؛ وهي الأرض الملبسة بحجارة سوداء، وللمدينة لابتان شرقية وغربية وهي بينهما.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٩٣٦)، ومسلم (١١١١).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٠٧٧)، ومسلم (٢٥٦٠).

**الصَّابِطُ السَّابِعُ: الْحَرَامُ قِسْمَانِ:**

١ - حَرَامٌ لِدَاتِهِ.

٢ - حَرَامٌ لِكَسْبِهِ.

## الشرح

قَوْلُهُ: (الْحَرَامُ قِسْمَانِ: ١ - حَرَامٌ لِدَاتِهِ): وَهُوَ مَا حَرَّمَهُ الشَّرْعُ ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّ مَفْسَدَتَهُ فِي ذَاتِهِ.

**مِثَالُهُ:**

الْقَتْلُ، وَالسَّرِقَةُ، وَالرِّبَا، وَأَكْلُ الْمَيْتَةِ، وَأَكْلُ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ.

قَوْلُهُ: (٢ - حَرَامٌ لِكَسْبِهِ): وَهُوَ قِسْمَانِ:

**الأوَّلُ:** مَا حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ: أَيُّ: لِكَوْنِهِ وَسِيْلَةً إِلَى الْحَرَامِ. وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ.

**الثَّانِي:** مَا حُرِّمَ لَوْصِفٍ خَارِجٍ عَنْهُ، لَا لِدَاتِهِ.

**مِثَالُهُ:**

١ - الصَّلَاةُ فِي الْمَقْبَرَةِ أَوْ الْحَمَّامِ؛ فَالصَّلَاةُ ذَاتُهَا مُطَالَبٌ بِهَا شَرْعًا، وَهِيَ حَرَامٌ هُنَا لِذَاتِهَا، وَإِنَّمَا لَوْصِفٍ خَارِجٍ عَنْهَا.

٢ - الصَّلَاةُ فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ، مُحَرَّمَةٌ لِذَاتِهَا، وَإِنَّمَا لَوْصِفٍ خَارِجٍ عَنْهَا.

٣ - طَوَافُ الْمُحَرَّمِ وَهُوَ يَلْبَسُ الْمَخِيْطَ؛ فَطَوَافُهُ هُنَا مُحَرَّمٌ؛ لِأَنَّ لِدَاتِهِ، وَإِنَّمَا لَوْصِفٍ خَارِجٍ عَنْهُ.

٤- وَكَامْرَأَةٍ سَافَرَتْ إِلَى الْحَجِّ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ؛ فَحَجَّهَا هُنَا مُحْرَمٌ ؛ لَا لِدَاتِهِ، وَإِنَّمَا لِيُوصَفِ خَارِجٍ.

٦- وَمِثْلُ الْبَيْعِ وَقْتَ نِدَاءِ الْجُمُعَةِ الثَّانِي؛ فَالْبَيْعُ أَصْلُهُ حَالِلٌ، وَلَكِنَّهُ حُرِّمَ هُنَا لِيُوصَفِ خَارِجٍ عَنْهُ.





**الصَّابِطُ الثَّامِنُ:** مَا حُرِّمَ لِذَاتِهِ لَا يُبَاحُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ، وَمَا حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ أُبِيحَ لِلْحَاجَةِ.

## الشَّرْحُ

• الفرق بين الضرورة والحاجة:

**أولاً:** تعريفُ الحاجة: الحاجةُ هي حالةٌ تطرأُ على الإنسانِ بحيثُ لو لم تُراعَ لوقعَ في الضيقِ والحرَجِ دونَ أن يتضرَّرَ<sup>(١)</sup>.

**ثانياً:** تعريفُ الضرورة: الضرورةُ هي حالةٌ تطرأُ على الإنسانِ بحيثُ لو لم تُراعَ وقعَ عليه ضررٌ<sup>(٢)</sup>.

فالفَرْقُ بَيْنَ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ كَالْفَرْقِ بَيْنَ الضَّرُورِيَّاتِ وَالْكَمَالِيَّاتِ؛ أَي: أَنَّ الْحَاجَةَ أَقْلُ مِنَ الضَّرُورَةِ؛ بِمَعْنَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَكُونُ مُحْتَاجًا لِلشَّيْءِ لَكِنْ لَوْ فَقَدَهُ لَمْ يَتَضَرَّرْ.

### مَثَالُهُ:

إِنْسَانٌ أَحْتَاجُ إِلَى ثَوْبَيْنِ لِدَفْعِ الْبَرْدِ، لَكِنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَمْ يَتَضَرَّرْ، فَالثَّوْبُ الثَّانِي مَعَ الْبَرْدِ يَكُونُ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ، لَكِنْ لَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ لَوْ لَا الثَّوْبُ الثَّانِي لَهَلَكَ؛ لَكَانَ هَذَا ضَرْوَةً<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية من كتابي الطهارة والصلاة» (٢٨٨).

(٢) انظر: السابق.

(٣) «شرح منظومة أصول الفقه» لابن عثيمين (٧٨).

قوله: **(مَا حُرِّمَ لِدَاتِهِ لَا يُبَاحُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ):** وذلك لأن الضرورات تبيح المحظورات؛ وأمّا مجرد الحاجة، فلا تبيح المحظور المحرم لذاته.

**أولاً: أدلة هذه القاعدة من الكتاب والسنة:**

١- قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَلْ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

٢- قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

فأباح الله تعالى للمُضْطَرِّ الذي أشرف على الهلاك من شدة الجوع، ولم يجد طعاماً، أن يأكل من هذه الأصناف المحرمة، وأمّا مجرد الشعور بالجوع، فلا يبيح له هذه المحرمات؛ لأن الله تعالى خصها بالضرورة.

٣- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

٤- قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣].

٥- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦].

فَأَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمُضْطَّرِّ الَّذِي تَعَرَّضَ لِلْإِيذَاءِ الشَّدِيدِ وَالْقَتْلِ، بِأَنْ يَقُولَ كَلِمَةَ الْكُفْرِ، وَأَمَّا مُجَرَّدُ تَعَرُّضِهِ لِإِيذَاءٍ هَيِّنٍ فَلَا يُبِيحُ لَهُ ذَلِكَ.

٦- قِصَّةُ إِرسَالِ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ كِتَابًا لِلْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ مَعَ امْرَأَةٍ، وَفِيهِ خَبْرُ نَبِيِّ النَّبِيِّ ﷺ غَزَوْ مَكَّةَ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي إِثْرِهَا بَعْضَ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا أَدْرَكُوهَا أَنْكَرَتْ أَنَّ مَعَهَا كِتَابًا، فَهَدَّذُوهَا إِنْ لَمْ تُخْرِجِ الْكِتَابَ لِيُجَرِّدَتْهَا<sup>(١)</sup>.

فَالنَّظَرُ إِلَى شُعُورِ الْأَجْنَبِيَّةِ وَتَجْرِيدِهَا مُحَرَّمٌ؛ وَلَكِنَّهُ أُبِيحَ هُنَا لِضُرُورَةٍ مُلِحَّةٍ وَمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ.

### ثَانِيًا: تَطْبِيقَاتٌ عَلَى الْقَاعِدَةِ:

١- لَوْ شَارَفَ شَخْصٌ عَلَى الْهَلَاكِ جُوعًا، جَازَ لَهُ أَكْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ؛ وَأَمَّا مَعَ الْحَاجَةِ الْيَسِيرَةِ؛ كَمُجَرَّدِ شُعُورِهِ بِالْجُوعِ، فَلَا يُبَاحُ لَهُ ذَلِكَ - كَمَا تَقَدَّمَ.

٢- لَوْ هَدَّدَ شَخْصٌ بِالْقَتْلِ أَوْ تَعَرَّضَ لِلتَّعْذِيبِ الشَّدِيدِ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ كَلِمَةَ الْكُفْرِ؛ لِيَنْجُوَ مِنْ ذَلِكَ؛ وَلَكِنْ لَا يُبَاحُ لَهُ ذَلِكَ مَعَ الْإِيذَاءِ الْهَيِّنِ الَّذِي يَسْتَطِيعُ تَحْمَلَهُ - كَمَا تَقَدَّمَ.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩١٥).

٣- جَوَازُ دُخُولِ الْمَسْجِدِ لِلْحَائِضِ وَالْجُنْبِ فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ؛ كَالْخَوْفِ مِنْ عَدُوٍّ وَنَحْوِهِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

«الضَّرُورَةُ تُبِيحُ دُخُولَ الْمَسْجِدِ لِلْحَائِضِ وَالْجُنْبِ، فَإِنَّهَا لَوْ خَافَتْ الْعَدُوَّ، أَوْ مَنْ يَسْتَكْرِهَهَا عَلَى الْفَاحِشَةِ، أَوْ أَخَذَ مَالَهَا، وَلَمْ تَجِدْ مَلْجَأً إِلَّا دُخُولَ الْمَسْجِدِ، جَازَ لَهَا دُخُولُهُ مَعَ الْحَيْضِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

٤- سُقُوطُ حُكْمِ الْقَطْعِ فِي الْمَجَاعَةِ لِلضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ السَّارِقَ لَا يَسْلَمُ مِنْ ضَرُورَةٍ تَدْعُوهُ إِلَى أَنْ يَسُدَّ رَمَقَهُ<sup>(٢)</sup>.

٥- لَوْ صَالَ إِنْسَانٌ أَوْ حَيَّوَانٌ عَلَى شَخْصٍ، جَازَ لَهُ قَتْلُهُ لِضَرُورَةٍ الْحِفَاطِ عَلَى نَفْسِهِ، وَعَرَضِهِ، وَمَالِهِ.

قَوْلُهُ: (وَمَا حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ أُبِيحَ لِلْحَاجَةِ):

الذَّرِيعَةُ فِي اللُّغَةِ: قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: «وَالذَّرِيعَةُ: الْوَسِيلَةُ، وَقَدْ تَدَّرَعَ فُلَانٌ بِذَّرِيعَةٍ؛ أَي: تَوَسَّلَ، وَالْجَمْعُ: الذَّرَائِعُ؛ وَالذَّرِيعَةُ جَمَلٌ يُخْتَلِ بِهِ الصَّيْدُ يَمْشِي الصَّيَّادُ إِلَى جَنْبِهِ فَيَسْتَتِرُ بِهِ وَيَرْمِي الصَّيْدَ إِذَا أَمَكَّنَهُ، وَذَلِكَ الْجَمَلُ يُسَيِّبُ أَوَّلًا مَعَ الْوَحْشِ حَتَّى تَأْلَفَهُ.

وَالذَّرِيعَةُ: السَّبَبُ إِلَى الشَّيْءِ؛ وَأَصْلُهُ مِنْ ذَلِكَ الْجَمَلِ؛ يُقَالُ: فُلَانٌ ذَرِيعَتِي إِلَيْكَ؛ أَي: سَبَبِي وَوُضِلْتِي الَّذِي أَتَسَبَّبُ بِهِ إِلَيْكَ.

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ٢٠).

(٢) انظر: «إعلام الموقعين» (٣/ ١١).

قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: سُمِّيَ هَذَا الْبَعِيرُ الدَّرِيئَةَ وَالدَّرِيْعَةَ ثُمَّ جُعِلَتِ الدَّرِيْعَةُ مَثَلًا لِكُلِّ شَيْءٍ أَدْنَى مِنْ شَيْءٍ وَقَرَّبَ مِنْهُ اهـ<sup>(١)</sup>.

وَالدَّرِيْعَةُ فِي الْأَصْطِلَاحِ: عَرَفَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِقَوْلِهِ: «الدَّرِيْعَةُ مَا كَانَ وَسِيْلَةً وَطَرِيْقًا إِلَى الشَّيْءِ، لَكِنْ صَارَتْ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ عِبَارَةً عَمَّا أَفْضَتْ إِلَى فِعْلٍ مُحَرَّمٍ، وَلَوْ تَجَرَّدَتْ عَنِ ذَلِكَ الْإِفْضَاءِ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَفْسَدَةٌ» اهـ<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلُهُ: **(أُبِيحُ لِلْحَاجَةِ)**: الْمَقْصُودُ بِالْحَاجَةِ هُنَا الْحَاجَةُ الشَّدِيدَةُ الَّتِي تَكَادُ تُلَامِسُ الضَّرُورَةَ؛ بِحَيْثُ لَوْ تَرَكَهَا الْمُكَلَّفُ لَحِقَهُ الْحَرْجُ وَالْمَشَقَّةُ؛ وَلَمْ تَصِلْ إِلَى حُدِّ الْهَلَاكِ وَالْإِتْلَافِ، وَإِلَّا لَكَانَتْ ضَرُورَةً. وَمِنْ أَدَلَّةِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَتَطْبِيقَاتِهَا:

١ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]؛ فَحَنْنُ مَأْمُورُونَ بِغَضِّ الْبَصَرِ؛ لِأَنَّهُ ذَرِيْعَةٌ لِلزَّنَا وَارْتِكَابِ الْفَاحِشَةِ، وَقَدْ أَبَاحَ الشَّرْعُ رُؤْيَا الْمَخْطُوبَةِ؛ لِلْحَاجَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ وَصْفِهَا قَبْلَ الزَّوَاجِ. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«لَمَّا كَانَ غَضُّ الْبَصَرِ أَصْلًا لِحِفْظِ الْفَرْجِ، بَدَأَ بِذِكْرِهِ، وَلَمَّا كَانَ تَحْرِيمُهُ تَحْرِيمَ الْوَسَائِلِ فَيُبَاحُ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، وَيَحْرُمُ إِذَا خِيفَ مِنْهُ الْفَسَادُ، وَلَمْ يُعَارِضْهُ مَصْلَحَةٌ أَرْجَحُ مِنْ تِلْكَ الْمَفْسَدَةِ، لَمْ يَأْمُرْ سُبْحَانَهُ بِغَضِّهِ مُطْلَقًا

(١) «لسان العرب» (٨ / ٩٦)، دار صادر.

(٢) «الفتاوى الكبرى» ٦ / ١٧٢

بَلْ أَمَرَ بِالْغَضِّ مِنْهُ، وَأَمَّا حِفْظُ الْفَرْجِ فَوَاجِبٌ بِكُلِّ حَالٍ، لَا يُبَاحُ إِلَّا بِحَقِّهِ؛  
فَلِذَلِكَ عَمَّ الْأَمْرُ بِحِفْظِهِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

٢ - حَدِيثُ سَفْرِ أُمِّ كَلْثُومٍ بِنْتِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِلْهَجْرَةِ بِدُونِ  
مَحْرَمٍ<sup>(٢)</sup>، وَعَوْدَةَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَعَ صَفْوَانَ بْنِ الْمَعْطَلِ فِي غَزْوَةِ بَنِي  
الْمُضْطَلِقِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«ثُمَّ إِنْ مَا نُهِيَ عَنْهُ لِسَدِّ الدَّرِيْعَةِ يُبَاحُ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ؛ كَمَا يُبَاحُ النَّظَرُ  
إِلَى الْمَخْطُوبَةِ، وَالسَّفَرُ إِذَا خِيفَ ضَيَاعُهَا؛ كَسَفَرِهَا مِنْ دَارِ الْحَرْبِ؛ مِثْلُ  
سَفْرِ أُمِّ كَلْثُومٍ، وَكَسَفْرِ عَائِشَةَ لَمَّا تَخَلَّفَتْ مَعَ صَفْوَانَ بْنِ الْمَعْطَلِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُنْهَ  
عَنْهُ إِلَّا لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى الْمَفْسَدَةِ، فَإِذَا كَانَ مُقْتَضِيًا لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، لَمْ  
يَكُنْ مُفْضِيًا إِلَى الْمَفْسَدَةِ» اهـ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ أَيْضًا شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«وَالشَّارِعُ قَدْ سَدَّ الدَّرَائِعَ فِي مَوَاضِعَ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ إِلَّا يُفَوِّتَ مَصْلَحَةً  
رَاجِحَةً، فَيَكُونُ النَّهْيُ عَمَّا فِيهِ مَفْسَدَةٌ، وَلَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ، فَأَمَّا إِذَا  
كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ كَانَ ذَلِكَ مُبَاحًا، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَصْلَحَةَ رَاجِحَةٌ عَلَى مَا

(١) «روضة المحبين» (٩٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧١١).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٩١٠)، ومسلم (٢٧٧٠).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٣٥٤ / ٥).

قَدْ يُخَافُ مِنَ الْمَفْسَدَةِ؛ وَلِهَذَا يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَى الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ لِلْخُطْبَةِ؛  
لِرُجْحَانِ الْمَصْلَحَةِ، وَإِنْ كَانَ النَّظَرُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ لَمْ يَجُزْ، وَكَذَلِكَ سَفَرُ الْمَرْأَةِ  
مَعَ غَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهُيَّ عَنْهُ، وَيَجُوزُ لِرُجْحَانِ الْمَصْلَحَةِ؛ كَسَفَرِ عَائِشَةَ مَعَ  
صَفْوَانَ بْنِ الْمُعَطَّلِ لَمَّا كَانَتْ وَحْدَهَا، وَكَانَ سَفَرُهَا مَعَهُ خَيْرًا مِنْ أَنْ تَبْقَى  
ضَائِعَةً، وَكَذَلِكَ هَجْرَتُهَا بِلَا مَحْرَمٍ؛ كَهَجْرَةِ أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي  
مُعَيْطٍ بِلَا مَحْرَمٍ، وَزَيْنَبَ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ، أَرْسَلَ لَهَا رَجُلًا جَاءُوا بِهَا» اهـ<sup>(١)</sup>.

٣- تَحْرِيمُ التَّنَقُّلِ بِالصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ؛ سَدًّا لِذَرِيعَةِ الْمُشَابَهَةِ  
بِعِبَادِ الشَّمْسِ، فَقَدْ أَبَاحَهَا الشَّرْعُ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ؛ كَقَضَاءِ الْفَوَائِتِ  
وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«فَالنَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا هُوَ مِنْ بَابِ سَدِّ الدَّرَائِعِ؛ لِئَلَّا يُتَشَبَّهُ  
بِالْمُشْرِكِينَ، فَيُفْضَى إِلَى الشَّرْكِ، وَمَا كَانَ مِنْهَا عَنْهُ لِسَدِّ الدَّرِيعَةِ - لَا لِأَنَّهُ  
مَفْسَدَةٌ فِي نَفْسِهِ - يُشْرَعُ إِذَا كَانَ فِي مَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ، ... وَالصَّلَاةُ لِلَّهِ فِيهِ  
لَيْسَ فِيهَا مَفْسَدَةٌ بَلْ هِيَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الْمَفْسَدَةِ، فَإِذَا تَعَدَّرَتِ الْمَصْلَحَةُ إِلَّا  
بِالذَّرِيعَةِ شُرِعَتْ ... وَهَذَا أَصْلٌ لِأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، فِي أَنَّ مَا كَانَ مِنْ بَابِ سَدِّ  
الذَّرِيعَةِ، إِنَّمَا يُنْهَى عَنْهُ إِذَا لَمْ يُحْتَجْ إِلَيْهِ . . . وَأَمَّا مَعَ الْحَاجَةِ فَلَا» اهـ<sup>(٢)</sup>.

(١) «تفسير آيات أشكلت» (٦٨٢-٦٨٤).

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢١٤).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَيْمِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«وَنَظِيرُ هَذَا نَهْيُهُ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ، سَدًّا لِذَرِيعَةِ التَّشْبِهِ بِالْكَفَّارِ، وَأَبَاحَ مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ؛ مِنْ قَضَاءِ الْفَوَائِتِ، وَقَضَاءِ السُّنَنِ، وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ فِعْلِهَا أَرْجَحُ مِنْ مَفْسَدَةِ النَّهْيِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» اهـ<sup>(١)</sup>.

٤- الرِّبَا مُحْرَمٌ بِنَوْعَيْهِ رَبَا الْفُضْلِ وَرَبَا النَّسِيئَةِ؛ وَلَكِنَّ الشَّرْعَ أَبَاحَ بَيْعِ الْعَرَايَا لِحَاجَةِ الْفَقِيرِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَيْمِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«تَحْرِيمُ رَبَا الْفُضْلِ إِنَّمَا كَانَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ - كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ - وَمَا حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ أُبِيحَ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، كَمَا أُبِيحَتِ الْعَرَايَا مِنْ رَبَا الْفُضْلِ، وَكَمَا أُبِيحَتِ ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ، وَكَمَا أُبِيحَ النَّظَرُ لِلخَاطِبِ، وَالشَّاهِدِ، وَالطَّيِّبِ، وَالْمُعَامِلِ مِنْ جُمْلَةِ النَّظَرِ الْمُحْرَمِ، وَكَذَلِكَ تَحْرِيمُ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ عَلَى الرَّجَالِ؛ حُرِّمَ لِسَدِّ ذَرِيعَةِ التَّشْبِهِ بِالنِّسَاءِ، الْمَلْعُونُ فَاعِلُهُ، وَأُبِيحَ مِنْهُ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ

(٢) «روضه المحبين» (٩٩).



يُبَاحُ بَيْعُ الْحِلْيَةِ الْمَصُوعَةِ صِيَاغَةً مُبَاحَةً بِأَكْثَرِ مِنْ وَزْنِهَا؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو  
إِلَى ذَلِكَ، وَتَحْرِيمُ التَّفَاضُلِ إِنَّمَا كَانَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

٥- حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَالزُّبَيْرَ شَكَوَا إِلَى  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَعْنِي الْقَمَلَ - فَأَرْخَصَ لَهُمَا فِي الْحَرِيرِ، فَرَأَيْتُهُمَا فِي  
غَزَاةٍ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«وَتَحْرِيمُ الْحَرِيرِ إِنَّمَا كَانَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ، وَلِهَذَا أُبِيحَ لِلنِّسَاءِ وَلِلْحَاجَةِ  
وَالْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مَا حُرِّمَ لِسَدِّ الذَّرَائِعِ، فَإِنَّهُ يُبَاحُ عِنْدَ  
الْحَاجَةِ وَالْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ كَمَا حُرِّمَ النَّظَرُ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ الْفِعْلِ، وَأُبِيحَ مِنْهُ  
مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ وَالْمَصْلَحَةُ الرَّاجِحَةُ، وَكَمَا حُرِّمَ التَّنْفُلُ بِالصَّلَاةِ فِي  
أَوْقَاتِ النَّهْيِ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ الْمُشَابِهَةِ الصُّورِيَّةِ بِعِبَادِ الشَّمْسِ، وَأُبِيحَتْ  
لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، وَكَمَا حُرِّمَ رَبَا الْفِضْلِ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ رَبَا النَّسِيئَةِ، وَأُبِيحَ  
مِنْهُ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ مِنَ الْعَرَايَا» اهـ<sup>(٣)</sup>.



(١) «إعلام الموقعين» (١٦١ / ٢).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٩٢٠)، ومسلم (٢٠٧٦).

(٣) «زاد المعاد» (٧١ / ٤).

**الضَّابِطُ التَّاسِعُ:** الْمَكْرُوهُ: مَا يُثَابُ تَارِكُهُ امْتِثَالًا، وَلَا يُعَاقَبُ فَاعِلُهُ، وَإِنْ كَانَ مَلُومًا.

## الشرح

الْمَكْرُوهُ اضْطِرَّاحًا: هُوَ مَا طَلَبَ الشَّارِعُ تَرْكَهُ لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ.

فَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: (مَا طَلَبَ الشَّارِعُ تَرْكَهُ): الْوَاجِبُ، وَالْمُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ طَلَبَ فِعْلَهُمَا؛ وَخَرَجَ بِهِ - أَيْضًا - الْمُبَاحُ؛ لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ مُخَيَّرَ فِيهِ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: (لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ): الْمَحْرَمُ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ طَلَبَ تَرْكَهُ عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ.

وَحُكْمُ الْمَكْرُوهِ وَثَمَرَتُهُ؛ بَيْنَهُ الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ: (مَا يُثَابُ تَارِكُهُ امْتِثَالًا، وَلَا يُعَاقَبُ فَاعِلُهُ، وَإِنْ كَانَ مَلُومًا).

فَقَوْلُهُ: (مَا يُثَابُ تَارِكُهُ امْتِثَالًا): أَي: امْتِثَالًا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ مَنْ تَرَكَ الْمَكْرُوهَ عَادَةً أَوْ عُرْفًا لَا يُثَابُ عَلَى هَذَا التَّرْكِ؛ كَمَنْ تَرَكَ الْأَكْلَ مُتَكِنًا، أَوْ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ، عَادَةً، لَا بِقَصْدِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَوْلُهُ: (وَلَا يُعَاقَبُ فَاعِلُهُ): لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَيْسَ مُلْزَمًا بِتَرْكِهِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ مَلُومًا): يُلَامُ فَاعِلُ الْمَكْرُوهِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا أَرَادَ الشَّارِعُ تَنْزِيهَهُ عَنْهُ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ».

فَيَشْمَلُ هَذَا كُلَّ نَهْيٍ.

وَلَا مَهْ يَلُومُهُ لَوْمًا إِذَا عَنَّفَهُ<sup>(١)</sup>، وَاللَّوْمُ هُوَ أَنْ يُقَالَ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ مِثْلَ هَذَا  
الْفِعْلِ وَمَا الَّذِي حَمَلَكَ عَلَيْهِ، وَمَا اسْتَفَدْتَ مِنْ هَذَا<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهُ قَوْلُ امْرَأَةِ الْعَزِيزِ: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]؛ قَالَ  
ثَعْلَبٌ: أَحْرَقْتُمَا كَبِدِي بِاللَّوْمِ فَأَحْرَقَتْ.

### • أدلة الكراهة:

تُسْتَفَادُ الْكِرَاهَةُ مِنْ:

**أَوَّلًا: النَّهْيُ مَعَ الْقَرِينَةِ الصَّارِفَةِ عَنِ التَّحْرِيمِ:**

### مَثَالُهُ:

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِيِّ السَّقَاءِ<sup>(٣)</sup>.  
فَهُنَاكَ قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ لِهَذَا النَّهْيِ مِنَ التَّحْرِيمِ إِلَى الْكِرَاهَةِ؛ وَهِيَ أَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ فَعَلَ مَا نَهَى عَنْهُ.

كَمَا فِي حَدِيثِ أُمِّ ثَابِتٍ كَبْشَةَ بِنْتِ ثَابِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشْرَبَ مِنْ فِيِّ قَرْبَةٍ مُعَلَّقَةٍ قَائِمًا<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «لسان العرب» (١٢ / ٥٧٧).

(٢) انظر: تفسير النيسابوري (٥ / ٥٠٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٢٧). والسقاء: قربة من جلد، وعلة الكراهة؛ أن لا يتدفق الماء  
إلى فمه أو أنفه فيضره.

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (١٨٩٢)، وقال: «حسن صحيح غريب»، وصحَّحه الألباني في  
«المشكاة» (٤٢٨١).

**ثَانِيًا: التَّرْكَ الْمُجَرَّدُ، مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، مَعَ عَدَمِ دَلِيلٍ يُدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ.**

**مَثَالُهُ:**

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا أَكُلُ مُمَّكِنًا»<sup>(١)</sup>.

**ثَالِثًا: التَّصْرِيحُ بِالكَرَاهَةِ، مَعَ الْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَى كَوْنِهَا كَرَاهَةً تَنْزِيهٍ لَا**

**كَرَاهَةً تَحْرِيمٍ.**

**مَثَالُهُ:**

حَدِيثُ أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ

العِشَاءِ وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا<sup>(٢)</sup>.

فَهُنَاكَ قَرِينَةٌ تَصْرِفُ هَذِهِ الْكَرَاهَةَ إِلَى التَّنْزِيهِ، وَهِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ

مَا كَرِهَهُ.

كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي آخِرِ

حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ، قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا

يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ»<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٣٩٨).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٥٨)، ومسلم (٦٤٧).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١١٦)، ومسلم (٢٥٣٧).

وَكَمَا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُمْ انْتَبَهُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَهُمْ قَرِيبًا مِنْ شَطْرِ اللَّيْلِ، فَصَلَّى بِهِمْ - يَعْنِي: الْعِشَاءَ - قَالَ ثُمَّ خَطَبَنَا، فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا ثُمَّ رَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَمْ تَرَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا انْتَبَهْتُمْ الصَّلَاةَ»<sup>(١)</sup>.  
وَحَدِيثِ بَيْتُوتَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ وَفِيهِ: وَتَحَدَّثَ إِلَيَّ أَهْلُهُ سَاعَةً.

وَكَانَ هَذَا بَعْدَ الْعِشَاءِ.

### وَمَثَالُهُ أَيْضًا:

حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ الطَّعَامَ الَّذِي فِيهِ الثُّومُ، فَسَأَلَهُ أَبُو أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَحْرَامٌ هُوَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا، وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ»<sup>(٢)</sup>.

فَقَدْ صَرَّحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ، وَلَيْسَتْ كَرَاهَةٌ تَحْرِيمٍ.



(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٠٠).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٥٣).

الضَّابِطُ الْعَاشِرُ: الْمُبَاحُ: مَا خَيْرُ الْمُكَلَّفِ نَسَبَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ.

## الشرح

الْمُبَاحُ لُغَةً: الْمُعْلَنُ وَالْمَادُونُ فِيهِ، وَأَبَاحَهُ الشَّيْءُ: أَحَلَّهُ لَهُ (١).

وَالْمُبَاحُ اصْطِلَاحًا: عَرَّفَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: (مَا خَيْرُ الْمُكَلَّفِ بَيْنَ فِعْلِهِ

وَتَرْكِهِ).

فَخَرَجَ بِهَذَا التَّعْرِيفِ: (الْوَاجِبُ وَالْمُسْتَحَبُّ)؛ لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ مَأْمُورٌ

بِفِعْلِهِمَا، وَلَيْسَ مُخَيَّرًا فِيهِمَا.

وَوَجَّهَ بِهِ - أَيْضًا -: (الْمُحَرَّمُ، وَالْمَكْرُوهُ)؛ لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ مُطَالَبٌ

بِتَرْكِهِمَا، وَلَيْسَ مُخَيَّرًا فِيهِمَا.

• أدلة الإباحة:

تُسْتَفَادُ الْإِبَاحَةُ مِنْ:

أَوَّلًا: لَفْظَةُ (أَحَلَّ):

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثَ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

(١) انظر: «مختار الصحاح» (٦٨).

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤].

### ثَانِيًا: رَفْعُ الْجُنَاحِ وَالْحَرَجِ:

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيَّاكُمْ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتُمْ أَيْمَانُهُمْ أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ [النور: ٦١].

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا سُئِلَ فِي الْحَجِّ، فَقِيلَ لَهُ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَدْبَحَ، قَالَ: «ادْبَحْ وَلَا حَرَجَ»، وَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أَمْسَيْتُ، فَقَالَ: «أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ»<sup>(١)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٣٥).

**ثَالِثًا: التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَتَرْكِهِ:**

نَحْوُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، لَمَّا سُئِلَ: أُنْتَوَضًا مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ تَوَضَّأَ، وَإِنْ شِئْتَ لَا تَوَضَّأَ»<sup>(١)</sup>.

**رَابِعًا: إِقْرَارُ الشَّرْعِ لِلْفِعْلِ:**

نَحْوُ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ كُنَّا نَعَزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ<sup>(٢)</sup>.

وَحَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: مَرَّ عُمَرُ فِي الْمَسْجِدِ وَحَسَّانُ فِيهِ يُنْشِدُ، فَلَحِظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنْتُ أُنْشِدُ فِيهِ، وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ<sup>(٣)</sup>.

**خَامِسًا: الْأَمْرُ بَعْدَ الْمَنْعِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُبَاحًا فِي الْأَصْلِ:**

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup> فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة: ١].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ مَا أَذَىٰ النَّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٦٠).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٢٠٩)، ومسلم (١٤٤٠).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٢١٢)، ومسلم (٢٤٨٥).



وَحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا وَادَّخِرُوا»<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا»<sup>(٢)</sup>.

فَالصَّيْدُ بَعْدَ الإِحْلَالِ مِنَ الإِحْرَامِ، وَالإِنْتِشَارُ فِي الأَرْضِ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَإِتْيَانُ الزَّوْجَةِ، وَالْأَكْلُ وَالإِدْخَارُ مِنْ لُحُومِ الأَضَاحِيِّ، وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ، كُلُّ ذَلِكَ يُحْمَلُ عَلَى الإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ إِذَا أَمَرَ بِشَيْءٍ بَعْدَ مَنْعِهِ، فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى حُكْمِهِ الأَصْلِيِّ.

**سَادِسًا:** مَا سَكَتَ عَنْهُ الشَّرْعُ مِمَّا سِوَى العِبَادَاتِ:

لِأَنَّ الأَصْلَ فِيهَا سِوَى العِبَادَاتِ الإِبَاحَةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ١٣].



(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٧٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٢).

# الأحكام الوضعية

## الأحكام الوضعية

وَفِيهِ تِسْعَةٌ ضَوَابِطَ:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: الْأَحْكَامُ الْوَضْعِيَّةُ خَمْسَةٌ: السَّبَبُ، وَالشَّرْطُ، وَالْمَانِعُ،  
وَالصِّحَّةُ، وَالْفَسَادُ.

### الشرح

تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١- تَكْلِيفِيَّةٌ: وَتَقَدَّمَ بَيَانُهَا.

٢- وَضْعِيَّةٌ: وَهِيَ الْمَعْنِيَّةُ فِي هَذَا الْبَابِ.

قَوْلُهُ: (الْأَحْكَامُ الْوَضْعِيَّةُ): الْحُكْمُ الْوَضْعِيُّ هُوَ: (مَا وُضِعَ سَبَبًا  
لِشَيْءٍ، أَوْ شَرْطًا لَهُ، أَوْ مَانِعًا مِنْهُ، أَوْ صِحَّةً، أَوْ فَسَادًا).

فَقَوْلُنَا: (مَا وُضِعَ): أَيُّ: مَا وُضِعَ مِنْ قِبَلِ الشَّارِعِ إِنْ كَانَ فِي الْعِبَادَاتِ،  
أَوْ مِنْ قِبَلِ الشَّارِعِ أَوْ الْمُكَلَّفِ إِنْ كَانَ فِي الْمُعَامَلَاتِ.

وَقَوْلُنَا: (سَبَبًا لِشَيْءٍ، أَوْ شَرْطًا لَهُ، أَوْ مَانِعًا مِنْهُ، أَوْ صِحَّةً، أَوْ فَسَادًا):  
سَيَأْتِي بَيَانُهُ كُلُّ فِي مَوْضِعِهِ.

وَالْحُكْمُ الْوَضْعِيُّ قَدْ يَكُونُ فِي الْعِبَادَاتِ؛ كَوَضْعِ الشَّارِعِ زَوَالَ الشَّمْسِ سَبَبًا لَوْجُوبِ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَوَضْعِهِ الْجَنَابَةَ سَبَبًا لَوْجُوبِ الْغُسْلِ.

وَقَدْ يَكُونُ فِي الْمَعَامَلَاتِ؛ كَالشُّرُوطِ الَّتِي وَضَعَهَا الشَّارِعُ لِصِحَّةِ الْعُقُودِ، كَأَشْرَاطِهِ عَدَمَ وُجُودِ غَرَرٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ الشُّرُوطِ الَّتِي يَشْتَرِطُهَا الْمُكَلَّفُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ مِمَّا لَمْ يَخَالِفِ الشَّرْعَ.

• الفرق بين الحكم التكليفي والحكم الوضعي:

الْفَرْقُ بَيْنَ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ وَالْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ مِنْ وَجْهَيْنِ:

**الأول:** أَنَّ الْحُكْمَ التَّكْلِيفِيَّ مَقْصُودٌ بِهِ طَلَبُ فِعْلٍ مِنَ الْمُكَلَّفِ، أَوْ كَفُّهُ عَنِ فِعْلٍ، أَوْ تَخْيِيرُهُ بَيْنَ فِعْلٍ وَالْكَفِّ عَنْهُ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ الْوَضْعِيُّ فَلَيْسَ مَقْصُودًا بِهِ تَكْلِيفٌ أَوْ تَخْيِيرٌ؛ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ بِهِ بَيَانُ أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ سَبَبٌ لِهَذَا الشَّيْءِ، أَوْ شَرْطٌ لَهُ، أَوْ مَانِعٌ مِنْهُ.

**الثاني:** أَنَّ الْحُكْمَ التَّكْلِيفِيَّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي مَقْدُورِ الْمُكَلَّفِ وَفِي اسْتِطَاعَتِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ أَوْ يَكْفَّ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَكْلِيفَ إِلَّا بِمَقْدُورٍ، وَلَا تَخْيِيرَ إِلَّا بَيْنَ مَقْدُورٍ وَمَقْدُورٍ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ الْوَضْعِيُّ فَقَدْ يَكُونُ أَمْرًا فِي مَقْدُورِ الْمُكَلَّفِ؛ كَصِيغِ الْعُقُودِ، وَالتَّصَرُّفَاتِ، وَجَمِيعِ الْجَرَائِمِ، بِحَيْثُ إِذَا بَاشَرَهَا الْمُكَلَّفُ تَرَتَّبَ عَلَيْهَا حُكْمُهَا، وَإِذَا ارْتَكَبَ جَرِيمَةً كَانَتْ سَبَبًا فِي الْعُقُوبَةِ، وَقَدْ يَكُونُ أَمْرًا

لَيْسَ فِي مَقْدُورِ الْمُكَلَّفِ؛ كَالْقَرَابَةِ سَبَبٌ لِلْإِرْثِ، وَزَوَالِ الشَّمْسِ سَبَبٌ  
لِإِجَابِ صَلَاةِ الظُّهْرِ.

قَوْلُهُ: (... حَمْسَةٌ: السَّبَبُ، وَالشَّرْطُ، وَالْمَانِعُ، وَالصَّحَّةُ، وَالْفَسَادُ):  
سَيَأْتِي بَيَانُهُ كُلُّ فِي مَوْضِعِهِ.



**الصَّابِطُ الثَّانِي: السَّبَبُ:** مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ، وَيَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ.

## الشَّرْحُ

السَّبَبُ لُغَةً: الْحَبْلُ، وَالسَّبَبُ أَيْضًا كُلُّ شَيْءٍ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ <sup>(١)</sup>.  
وَالسَّبَبُ اصْطِلَاحًا: هُوَ: (الْوَصْفُ الظَّاهِرُ الْمُنْضَبِطُ الَّذِي جَعَلَهُ الشَّارِعُ سَبَبًا لَوْجُودِ الْمُسَبَّبِ)؛ كَزَوَالِ الشَّمْسِ؛ جَعَلَهُ الشَّارِعُ سَبَبًا لَوْجُوبِ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَبُلُوغِ النَّصَابِ سَبَبًا لَوْجُوبِ الرِّكَاتِ، وَالسَّفَرِ سَبَبًا لِإِبَاحَةِ الْفِطْرِ، وَسَبَبًا لِقَصْرِ الصَّلَاةِ؛ وَهِيَ أَوْصَافُ ظَاهِرَةٌ مُنْضَبِطَةٌ جَعَلَهَا الشَّارِعُ سَبَبًا لَوْجُودِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ؛ لَا تَخْتَلِفُ مِنْ شَخْصٍ لِآخَرَ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قُلْنَا - مَثَلًا - بِأَنَّ الْمَشَقَّةَ هِيَ سَبَبُ الْقَصْرِ وَهِيَ سَبَبُ الْإِفْطَارِ؛ فَالْمَشَقَّةُ تَخْتَلِفُ مِنْ شَخْصٍ لِآخَرَ، وَتَخْتَلِفُ فِيهَا أَنْظَارُ النَّاسِ؛ فَهِيَ أَمْرٌ غَيْرٌ مُنْضَبِطٌ.

## مِثَالُ ذَلِكَ:

رَجُلٌ قَالَ لِابْنِهِ: لَا تُسَاطِرِ الْأَشْرَارَ، وَإِلَّا عَاقَبْتُكَ.  
فَقَالَ لَهُ الْإِبْنُ: وَلِمَذَا؟  
قَالَ الْأَبُ: لِأَنَّهُمْ يُفْسِدُونَ عَلَيْكَ دِينَكَ وَخُلُقَكَ.  
فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ هَذَا الْإِبْنَ سَاطِرَ الْأَشْرَارِ مَرَّةً، وَلَكِنَّهُمْ فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ لَمْ يَفْعَلُوا شَيْئًا مِنَ الْمُفْسِدَاتِ، فَهَلْ يُعَدُّ هَذَا الْإِبْنَ عَاصِيًا لِأَبِيهِ أَوْ لَا؟

(١) «مختار الصحاح» (١/ ١٤٥).

الْجَوَابُ: نَعَمْ يُعَدُّ عَاصِيًا وَمُسْتَحِقًّا لِلْعُقُوبَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَبَّ عَلَّقَ سَبَبَ الْعُقُوبَةِ عَلَى الْمَسَايِرَةِ؛ فَمَتَى سَايَرَهُمْ اسْتَحَقَّ الْعُقُوبَةَ، وَإِنْ لَمْ يُفْسِدُوهُ.

إِذَا يُقَالُ: إِنَّ سَبَبَ الْعُقُوبَةِ هِيَ الْمَسَايِرَةُ، وَأَمَّا حِكْمَةُ الْمَنْعِ فَهِيَ الْإِفْسَادُ الْحَاصِلُ بِمَسَايِرَتِهِمْ؛ فَعَلَّقَ الْأَبُّ الْعُقُوبَةَ عَلَى الْمَسَايِرَةِ؛ لِأَنَّهَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ مُنْضَبِطٌ، وَلَمْ يُعَلِّقْهَا عَلَى الْإِفْسَادِ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ غَيْرٌ مُنْضَبِطٌ، وَتَخْتَلِفُ فِيهِ الْأَنْظَارُ، وَلَوْ لَمْ يُوجَدْ مَرَّةً لَوْجَدَ الْأُخْرَى.

وَهَكَذَا، فَإِنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ إِبَاحَةِ الْإِفْطَارِ لِلْمُسَافِرِ هِيَ الْمَشَقَّةُ؛ وَلَكِنَّ الشَّرْعَ الْحَنِيفَ لَمْ يُعَلِّقِ الرُّخْصَةَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا أَمْرٌ غَيْرٌ مُنْضَبِطٌ؛ وَعَلَّقَهَا بِالسَّفَرِ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مُنْضَبِطٌ؛ فَيَكُونُ السَّفَرُ هُوَ سَبَبُ إِبَاحَةِ الْفِطْرِ، وَلَيْسَتْ الْمَشَقَّةُ.

وَكَذَلِكَ فَإِنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ تَحْرِيمِ سَفَرِ الْمَرْأَةِ بِلا مَحْرَمٍ، هُوَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَعَرَّضَ لَهُ مِنْ خُطُورَةٍ؛ وَلَكِنَّ الشَّرْعَ الْحَنِيفَ لَمْ يَجْعَلِ الْخُطُورَةَ هِيَ السَّبَبُ الَّذِي عَلَّقَ بِهِ الْحُكْمَ؛ وَإِنَّمَا جَعَلَ سَبَبَ الْحُكْمِ هُوَ السَّفَرُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ عَلَّقَ الْحُكْمَ بِالْخُطُورَةِ وَجَعَلَتْ هِيَ سَبَبَهُ، لَمَا انْضَبَطَ الْأَمْرُ، وَلَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: هَذَا طَرِيقُ آمِنٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِآمِنٍ؛ وَقَدْ تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ مَرَّةً فَلَا تَتَعَرَّضُ لِشَيْءٍ، وَتُسَافِرُ الْأُخْرَى فَتَتَعَرَّضُ لِلْخُطُورَةِ وَالْإِيذَاءِ؛ وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الشَّارِعَ عَلَّقَ الْحُكْمَ بِالسَّفَرِ، فَجَعَلَهُ هُوَ سَبَبَ التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ ظَاهِرٌ مُنْضَبِطٌ، وَلَمْ يُعَلِّقْهُ بِالْحِكْمَةِ الْمُقْصُودَةِ مِنْ ذَلِكَ - وَهِيَ الْخُطُورَةُ - لِأَنَّهُ أَمْرٌ غَيْرٌ مُنْضَبِطٌ.

وَعَلَامَةُ السَّبَبِ، ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: **(مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ، وَيَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ).**

فَقَوْلُهُ: **(مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ):** أَيُّ: يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودُ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ؛ فَيَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ زَوَالِ الشَّمْسِ، وَجُوبِ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَيَلْزَمُ مِنْ حَوْلَانِ الْحَوْلِ عَلَى الْمَالِ، وَجُوبِ الزَّكَاةِ.

وَقَوْلُهُ: **(وَيَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ):** أَيُّ: يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ وُجُودِهِ، عَدَمُ وُجُودِ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ؛ فَيَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ زَوَالِ الشَّمْسِ، عَدَمُ وَجُوبِ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَيَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ حَوْلَانِ الْحَوْلِ، عَدَمُ وَجُوبِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ.

والسبب يكون في العبادات والمعاملات.

فَمِنْ أَمْثَلْتِهِ فِي الْعِبَادَاتِ:

١- جَعَلَ الشَّارِعُ زَوَالَ الشَّمْسِ سَبَبًا لَوْجُوبِ صَلَاةِ الظُّهْرِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ»<sup>(١)</sup>.

٢- وَجَعَلَهُ حَوْلَانِ الْحَوْلِ سَبَبًا لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٦١٢).



عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا خَمْسَةٌ دَرَاهِمَ ... فَإِذَا كَانَتْ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ»<sup>(١)</sup>.

٣- وَجَعَلَهُ ظُهُورَ هَلَالِ رَمَضَانَ سَبِيًّا لَوْجُوبِ الصِّيَامِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ ...»<sup>(٢)</sup>.

٤- وَجَعَلَهُ الْأِسْكَارَ سَبِيًّا لِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ»<sup>(٣)</sup>.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْبِتْعِ - وَهُوَ نَبِيذُ الْعَسَلِ، وَكَانَ

أَهْلُ الْيَمَنِ يَشْرَبُونَهُ - فَقَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»<sup>(٤)</sup>.

٥- وَجَعَلَهُ الرَّائِحَةَ الْكَرِيهَةَ سَبِيًّا لِكِرَاهَةِ أَكْلِ الثُّومِ وَالْبَصْلِ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمْ نَعُدْ أَنْ فُتِحَتْ خَيْبَرُ، فَوَقَعْنَا فِي

تِلْكَ الْبَقْلَةِ الثُّومِ، وَالنَّاسُ جِيَاعٌ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا أَكْلًا شَدِيدًا، ثُمَّ رُحْنَا إِلَى

الْمَسْجِدِ، فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرِّيحَ، فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٥٧٠)، وأحمد (٩١٥)، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (١٣٩١).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٩٠٩)، ومسلم (١٠٨١).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٠٣).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٥٨٥)، ومسلم (٢٠٠١).

الْحَبِيثَةَ شَيْئًا فَلَا يَقْرَبُنَا فِي الْمَسْجِدِ»، فَقَالَ النَّاسُ: حُرِّمَتْ، حُرِّمَتْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ بِي تَحْرِيمٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لِي، وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحَهَا»<sup>(١)</sup>.

٦- جَعَلَهُ السَّفَرُ سَبَبًا لِإِبَاحَةِ فِطْرِ رَمَضَانَ.

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ، فَلَمْ يَعْجَبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ فِي الْمُعَامَلَاتِ:

١- جَعَلَ الشَّارِعَ الْإِتِلَافَ سَبَبًا لِاسْتِحْقَاقِ الضَّمَانِ عَلَى الْمُتْلِفِ.

٢- جَعَلَهُ الْقَرَابَةَ وَالنَّسَبَ سَبَبًا لِاسْتِحْقَاقِ الْإِرْثِ.

٣- جَعَلَهُ الْقَتْلَ سَبَبًا لِلْقِصَاصِ أَوْ الدِّيَةِ.



(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٦٥).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٩٤٧)، ومسلم (١١١٨).

**الصَّابِطُ الثَّلَاثُ: الشَّرْطُ: مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ.**

## الشرح

الشَّرْطُ لُغَةً: الْعَلَامَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَقَدَّ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]؛  
أَيُّ: عَلَامَاتُهَا.

وَالشَّرْطُ اصْطِلَاحًا: مَا جُعِلَ شَرْطًا لِوُجُوبِ الْمَشْرُوطِ أَوْ صِحَّتِهِ.

كَالطَّهَّارَةِ جَعَلَهَا الشَّارِعُ شَرْطًا لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ.

وَبُلُوغِ النَّصَابِ، شَرْطًا لِوُجُوبِ الزَّكَاةِ.

وَعَلَامَةُ الشَّرْطِ ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: **(مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ، وَلَا**

**يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ).**

فَقَوْلُهُ: **(مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ):** أَيُّ: يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ وُجُودِ الشَّرْطِ،

عَدَمٌ وَجُوبِ الْمَشْرُوطِ، أَوْ عَدَمٌ صِحَّتِهِ؛ فَعَدَمٌ وُجُودِ الطَّهَّارَةِ يَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمٌ

صِحَّةِ الصَّلَاةِ، وَعَدَمٌ بُلُوغِ النَّصَابِ يَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمٌ وَجُوبِ الزَّكَاةِ.

وَقَوْلُهُ: **(وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ):** لِأَنَّ الشَّرْطَ خَارِجٌ عَنِ

مَاهِيَّةِ الشَّيْءِ؛ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودُ الشَّيْءِ وَلَا عَدَمُهُ.

فَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الطَّهَّارَةِ، وَوُجُودِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ قَدْ يَتَطَهَّرُ وَلَا  
يُصَلِّي، وَلَا يَلْزَمُ أَيْضًا صِحَّتُهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَطَهَّرُ وَيُصَلِّي، وَلَكِنَّهُ يَتْرُكُ رُكْنًا مِنْ  
أَرْكَانِهَا، فَلَا تَصِحُّ.

كَمَا لَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الطَّهَّارَةِ، عَدَمُ وُجُودِ الصَّلَاةِ.

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ بُلُوغِ النَّصَابِ وَوُجُوبِ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ - وَهُوَ حَوْلَانُ  
الْحَوْلِ - قَدْ يَتَخَلَّفُ فَلَا تَجِبُ.



**الصَّابِطُ الرَّابِعُ:** الشَّرْطُ الشَّرْعِيُّ نَوْعَانِ:

١- شَرْطٌ وَجُوبٍ. ٢- وَشَرْطٌ صِحَّةٍ.

## الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (الشَّرْطُ الشَّرْعِيُّ): أَي: الَّذِي وَضَعَهُ الشَّارِعُ.

وَخَرَجَ بِهِ الشَّرْطُ الْجَعْلِيُّ، الَّذِي وَضَعَهُ الْمُكَلَّفُ.

قَوْلُهُ: (نَوْعَانِ: ١- شَرْطٌ وَجُوبٍ): أَي: الشَّرْطُ الَّذِي يَتَوَقَّفُ وَجُوبُ

الْعَمَلِ عَلَيْهِ.

**مَثَالُهُ:**

١- جَعَلَ الشَّارِعُ الْعَقْلَ وَالْبُلُوغَ شَرْطَيْنِ لِوُجُوبِ الْعِبَادَاتِ.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ»<sup>(١)</sup>.

٢- جَعَلَهُ الْإِسْتِطَاعَةَ الْمَالِيَّةَ وَالْبَدَنِيَّةَ وَالْأَمْنِيَّةَ شَرْطًا لِوُجُوبِ الْحَجِّ؛

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

٣- جَعَلَهُ الْقُدْرَةَ شَرْطًا لِوُجُوبِ الصِّيَامِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ

مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي (٣٤٣٢)، وأحمد (٢٤٢٧٣)، وصححه الألباني «الإرواء» (٣٥١٢).

قوله: (٢- وَشَرَطُ صِحَّةٍ): أي: الشرط الذي تتوقف صحة العمل عليه.

### مثاله:

- ١- جعل الشارع الطهارة شرطاً لصحة الصلاة.
- قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاةً بغير طهور»<sup>(١)</sup>.
- ٢- جعله الرضا شرطاً لصحة البيع.

قال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].

- ٣- جعله الولي شرطاً لصحة النكاح.
- قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»<sup>(٢)</sup>.

### تنبيه:

قد يكون الشيء الواحد سبباً للشيء وشروطاً له في وقت واحد؛ كدخول الوقت؛ سبباً لوجوب الصلاة، وشرطاً في صحتها أيضاً. كما أن الشيء الواحد قد يكون شرطاً ووجوباً وشرطاً وصحةً في وقت واحد؛ كدخول الوقت أيضاً، فهو شرط لوجوب الصلاة، وشرط لصحتها أيضاً، وكالسلام والعقل؛ فهما شرطان لوجوب سائر العبادات، وشرطان لصحتها أيضاً.



(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٤).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٨٣)، والترمذي (١١٠٣)، وابن ماجه (١٨٨٠)، وأحمد (٢٢٦٠)، وصححه الألباني «الإرواء» (١٨٣٩).

**الضَّابِطُ الْخَامِسُ:** الشَّرْطُ الْجَعْلِيُّ وَاجِبُ التَّنْفِيدِ مَا لَمْ يُخَالَفْ نَصًّا شَرْعِيًّا.

## الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: **(الشَّرْطُ الْجَعْلِيُّ):** أَي: الَّذِي وُضِعَ مِنْ قِبَلِ الْمُكَلَّفِ، وَجَعَلَهُ الْمُكَلَّفُ شَرْطًا، وَلَمْ يَشْتَرِطْهُ الشَّرْعُ فِي الْأَصْلِ. وَيَكُونُ فِي الْمَعَامَلَاتِ فَقَطْ، دُونَ الْعِبَادَاتِ.

### وَمِنْ أَمْثَلِهِ:

١- رَجُلٌ أَرَادَ شِرَاءَ عَبْدٍ فَاشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ مَالُهُ لَهُ.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالًا، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»<sup>(١)</sup>.

٢- رَجُلٌ أَرَادَ شِرَاءَ نَخْلٍ قَدْ أُبْرَتْ، فَاشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ ثَمَرُهَا لَهُ.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»<sup>(٢)</sup>.

٣- رَجُلٌ بَاعَ دَارًا فَاشْتَرَطَ عَلَى الْمُشْتَرِي الْمُكْثَ فِي الدَّارِ فِتْرَةً مُعَيَّنَةً إِلَى أَنْ يَجِدَ دَارًا غَيْرَهَا.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٢٠٣)، ومسلم (١٥٤٣).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٢٠٦)، ومسلم (١٥٤٣).

٤- امرأة تزوجت، واشترت تعجيل كامل المهر.

٥- رجل اشترى بضاعة، واشترط استلامها في مكان معين.

قوله: **(وَاجِبُ التَّنْفِيذِ مَا لَمْ يُخَالَفْ نَصًّا شَرْعِيًّا):** لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«الْمُؤْمِنُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ؛ إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا»<sup>(١)</sup>.

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَنْ

اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَلَوْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ»<sup>(٢)</sup>.

وَمَعْنَى «لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ»: أَي: كَانَ هَذَا الشَّرْطُ مُخَالَفًا لِمَا فِي كِتَابِ

اللَّهِ.

فَإِنْ اشْتَرَطَ الْمُكَلَّفُ شَرْطًا مُخَالَفًا لِلشَّرْعِ، فَشَرْطُهُ بَاطِلٌ، وَلَيْسَ

مُعْتَبَرًا؛ كَأَنْ يَشْتَرِطَ الزَّوْجُ عَدَمَ الْإِنْفَاقِ عَلَى زَوْجَتِهِ، أَوْ تَشْتَرِطَ الْمَرْأَةُ عَدَمَ

الْمُعَاشَرَةِ، أَوْ أَنْ يَشْتَرِطَ الْبَائِعُ عَدَمَ انْتِفَاعِ الْمُشْتَرِي بِالْعَيْنِ.



(١) صحيح بشواهده: أخرجه الترمذي (١٣٥٢)، وابن ماجه (٢٣٥٣)، وقواه: البخاري، وابن

خزيمة، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الألباني «الإرواء» (١٣٠٣).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٧٢٩)، ومسلم (١٥٠٤).



**الضَّابِطُ السَّادِسُ: الْمَانِعُ: مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْعَدَمُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ  
وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ.**

## الشَّرْحُ

الْمَانِعُ لُغَةً: الْحَاجِزُ وَالْحَائِلُ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧]؛ أَي: يَحْجُزُونَهُ عَنْ  
غَيْرِهِمْ.

وَالْمَانِعُ اضْطِرَاحًا: هُوَ الْوَصْفُ الْوُجُودِيُّ الظَّاهِرُ الْمُنْضَبِطُ الَّذِي يَمْنَعُ  
ثُبُوتَ الْحُكْمِ.

فَقَوْلُنَا: (الْوَصْفُ الْوُجُودِيُّ الظَّاهِرُ): لِأَنَّ الْمَانِعَ وَصْفٌ وَجُودِيٌّ  
ظَاهِرٌ، لَيْسَ عَدَمِيًّا، كَالْحَيْضِ -مَثَلًا- شَيْءٌ مَوْجُودٌ ظَاهِرٌ يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ  
الصَّلَاةِ، وَكَالَّذِينَ يَمْنَعُ مِنْ وُجُوبِ الرَّكَاتِ، وَالْقَتْلِ شَيْءٌ مَوْجُودٌ ظَاهِرٌ يَمْنَعُ  
مِنَ الْإِرْثِ.

وَقَوْلُنَا: (الْمُنْضَبِطُ): أَي: لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ؛  
فَالْقَتْلُ مَانِعٌ مِنَ الْإِرْثِ، وَهُوَ وَصْفٌ مُنْضَبِطٌ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ  
الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ؛ فَلَوْ قُلْنَا بَأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْإِرْثِ هِيَ نِيَّةُ التَّعْجِيلِ،  
لَا خْتَلَفَ ذَلِكَ بَيْنَ شَخْصٍ وَآخَرَ، وَلَمَّا كَانَ مُنْضَبِطًا.

وَعَلَامَةُ الْمَانِعِ، ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: (مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْعَدَمُ)؛  
أَي: يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الْمَانِعِ عَدَمُ ثُبُوتِ الْحُكْمِ، سَوَاءً بِالْوُجُوبِ أَوْ بِالصِّحَّةِ.

فَالْمَانِعُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

**الأول:** مَانِعٌ وَجُوبٍ.

**الثاني:** مَانِعٌ صِحَّةٍ.

فَمِثَالُ مَانِعِ الْوَجُوبِ:

١- رَجُلٌ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا بِغَيْرِ حَقٍّ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ؛ فَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّ الْقَاتِلَ أَبٌ لِلْمَقْتُولِ، امْتَنَعَ الْقِصَاصُ؛ لِأَنَّ الْأَبَوَّةَ مَانِعَةٌ مِنْ وَجُوبِ الْقِصَاصِ.

٢- امْرَأَةٌ تَوَفَّرَتْ فِيهَا جَمِيعُ شُرُوطِ إِجَابِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ نَزَلَ عَلَيْهَا دَمُ الْحَيْضِ، فَاُمْتَنَعَ وَجُوبُ الصَّلَاةِ فِي حَقِّهَا؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ مَانِعٌ مِنْ وَجُوبِ الصَّلَاةِ.

٣- شَخْصٌ امْتَلَكَ النَّصَابَ، وَحَالَ عَلَى مَالِهِ الْحَوْلُ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ عَلَيْهِ دَيْنًا، فَاُمْتَنَعَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي حَقِّهِ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ مَانِعٌ مِنْ وَجُوبِ الزَّكَاةِ.

وَمِثَالُ مَانِعِ الصِّحَّةِ:

١- رَجُلٌ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنْ امْرَأَةٍ، وَتَوَفَّرَتْ جَمِيعُ الشُّرُوطِ؛ مِنْ تَعْيِينِ الزَّوْجَيْنِ، وَرِضَاهُمَا، وَوُجُودِ الْوَالِيِّ وَالشُّهُودِ، ثُمَّ يَمْنَعُ مَانِعٌ مِنْ صِحَّةِ الزَّوْاجِ؛ كَوُجُودِ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ مَانِعَةٌ مِنْ صِحَّةِ الزَّوْاجِ، أَوْ ثُبُوتِ الرِّضَاعِ بَيْنَهُمَا.

٢- رَجُلٌ تُوْفِّي، وَتَحَقَّقَتْ فِي وَارِثِهِ جَمِيعُ شُرُوطِ الْإِرْثِ، ثُمَّ مَنَعَ مَانِعٌ مِنْ صِحَّةِ الْإِرْثِ؛ كَالْقَتْلِ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ مَانِعٌ مِنْ صِحَّةِ الْإِرْثِ.

٣- الْكُفْرُ مَانِعٌ مِنْ صِحَّةِ الْعِبَادَاتِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ): أَي: لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْمَانِعِ، وُجُودُ الشَّيْءِ وَلَا عَدَمُهُ؛ كَرَجُلٍ وَابْنَةِ عَمِّهِ تَوَافَرَتْ فِيهِمَا جَمِيعُ شُرُوطِ الزَّوْاجِ، وَانْتَفَتْ مَوَانِعُهُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ وَقُوعُ الزَّوْاجِ بَيْنَهُمَا، وَكَذَلِكَ لَا يَلْزَمُ عَدَمُهُ.

وَكَرَجُلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، لَا يَلْزَمُ وُجُوبُ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ يَكُونُ مَالُهُ لَمْ يَبْلُغِ النَّصَابَ.



**الضَّابِطُ السَّابِعُ: الصَّحِيحُ:** الْمُسْتَوْفِي لِشُرُوطِهِ وَأَرْكَانِهِ، وَتَرْتَبَتْ عَلَيْهِ  
آثَارُهُ، وَبَرَّتْ بِهِ الذِّمَّةُ.

## الشرح

الصَّحِيحُ لُغَةً: السَّلِيمُ؛ تَقُولُ: إِنَاءٌ صَحِيحٌ، أَي: سَلِيمٌ.  
وَالصَّحِيحُ اضْطِلَاحًا: عَرَفَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: **(الْمُسْتَوْفِي لِشُرُوطِهِ  
وَأَرْكَانِهِ، وَتَرْتَبَتْ عَلَيْهِ آثَارُهُ، وَبَرَّتْ بِهِ الذِّمَّةُ).**

وَهُوَ فِي الْعِبَادَاتِ: مَا وَافَقَ الشَّرْعَ بِاسْتِكْمَالِ الْأَرْكَانِ وَالشُّرُوطِ،  
وَأَنْعَادِ الْمَوَانِعِ؛ فَمَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَاسْتَوْفَى أَرْكَانَهَا وَشُرُوطَهَا، وَعَدِمَ  
الْمَانِعَ مِنْ صِحَّتِهَا، أَجْزَأَتْ عَنْ فَاعِلِهَا، وَأَسْقَطَتْ الْمُطَالَبَةَ بِهَا، وَبَرَّتْ  
ذِمَّتُهُ.

وَكَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ.

وَفِي الْمُعَامَلَاتِ: مَا لَمْ يُخَالَفِ الشَّرْعَ، وَاسْتَوْفَى جَمِيعَ الْأَرْكَانِ  
وَالشُّرُوطِ، وَانْتَفَى الْمَانِعُ مِنْ صِحَّتِهِ.

فَإِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ وَامْرَأَةً، وَتَوَفَّرَتْ فِي عَقْدِ الزَّوْاجِ جَمِيعَ الْأَرْكَانِ  
وَالشُّرُوطِ، وَانْتَفَى الْمَوَانِعُ مِنْ صِحَّتِهِ، أَفَادَتْ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعَقْدِ، وَتَرْتَبَتْ  
عَلَيْهِ آثَارُهُ؛ مِنْ اسْتِحْقَاقِ النَّفَقَةِ وَالسُّكْنَى، وَتَبُوتِ نَسَبِ الْأَوْلَادِ،  
وَالِاسْتِمْتَاعِ، وَالتَّوَارُثِ.

وَإِذَا صَحَّ الْبَيْعُ بِتَوْفُرِ الْأَرْكَانِ وَالشُّرُوطِ، وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ، أَفَادَ الْمَقْصُودَ  
مِنَ الْعَقْدِ، وَاسْتَحَقَّ الْبَائِعُ الثَّمَنَ، وَالْمُشْتَرِي السَّلْعَةَ، وَجَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ  
فِيهَا.



**الضَّابِطُ الثَّامِنُ: الْفَاسِدُ: مَا فَقَدَ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِهِ، أَوْ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِهِ، أَوْ وُجِدَ مَانِعٌ مِنْ صِحَّتِهِ.**

## الشرح

الْفَاسِدُ لُغَةً: هُوَ التَّالِفُ وَالْمَعْطُوبُ، وَالْفَاسِدُ - أَيضًا -: الْمُخْتَلُّ.

وَالْفَاسِدُ اصْطِلَاحًا: عَرَّفَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: **(مَا فَقَدَ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِهِ، أَوْ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِهِ، أَوْ وُجِدَ مَانِعٌ مِنْ صِحَّتِهِ).** فَهُوَ ضِدُّ الصَّحِيحِ.

فَقَوْلُهُ: **(الْفَاسِدُ: مَا فَقَدَ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِهِ):** كَرَجُلٍ صَلَّى وَتَرَكَ الرُّكُوعَ، أَوْ حَجَّ وَتَرَكَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ، أَوْ زَوَّجَ بَدُونَ إِيْجَابٍ وَقَبُولٍ.

وَقَوْلُهُ: **(أَوْ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِهِ):** كَرَجُلٍ صَلَّى بَدُونَ طَهَارَةٍ، أَوْ زَوَّجَ بَدُونَ شُهُودٍ.

وَقَوْلُهُ: **(أَوْ وُجِدَ مَانِعٌ مِنْ صِحَّتِهِ):** كَامْرَأَةٍ صَلَّتْ أَوْ صَامَتْ وَهِيَ حَائِضٌ، أَوْ تَزَوَّجَتْ أَثْنَاءَ عِدَّتِهَا.

وَالْفَاسِدُ لَا تَتَرْتَّبُ آثَارُ فِعْلِهِ عَلَيْهِ سِوَاءَ فِي الْعِبَادَاتِ أَوْ الْمُعَامَلَاتِ؛ كَمَنْ صَلَّى بِغَيْرِ وُضُوءٍ، أَوْ تَرَكَ الرُّكُوعَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ صَلَاتَهُ لَا تُجْزِئُهُ، وَلَا تَبْرَأُ بِهَا ذِمَّتُهُ، أَوْ كَبِعَ فِيهِ جَهَالَتهُ، فَإِنَّهُ لَا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُهُ، أَوْ كَشَخَصٍ بَاعَ مَا لَا يَمْلِكُ، فَهَذَا بَيْعٌ فَاسِدٌ لَا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُهُ؛ بِمَعْنَى أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ لَا يَتَمَلَّكُ السَّلْعَةَ، وَالْبَائِعَ لَا يَتَمَلَّكُ الثَّمَنَ، أَوْ كَرَجُلٍ أَكْرَهَ عَلَى تَطْلِيقِ زَوْجَتِهِ،

فَإِنَّ هَذَا الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ وَلَا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُهُ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ مَانِعٌ مِنْ صِحَّةِ  
الطَّلَاقِ.



**الضَّابِطُ التَّاسِعُ: الْفَاسِدُ: هُوَ الْبَاطِلُ إِلَّا فِي الْحَجِّ وَالنِّكَاحِ.**

## الشَّرْحُ

**قَوْلُهُ: (الْفَاسِدُ: هُوَ الْبَاطِلُ):**

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّنْقِيطِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«وَالْفَاسِدُ وَالْبَاطِلُ مُتَرَادِفَانِ؛ فَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ فَجَعَلَ الْبَاطِلَ هُوَ مَا مُنِعَ بِوَصْفِهِ وَأَصْلُهُ؛ كَبَيْعِ الْخِنْزِيرِ بِالْدَّمِ؛ وَجَعَلَ الْفَاسِدَ هُوَ مَا شُرِعَ بِأَصْلِهِ وَمُنِعَ بِوَصْفِهِ؛ كَبَيْعِ الدَّرْهَمِ بِالدَّرْهَمَيْنِ؛ فَهُوَ مَشْرُوعٌ بِأَصْلِهِ؛ وَهُوَ بَيْعُ دَرْهَمٍ بِدَرْهَمٍ، مَمْنُوعٌ بِوَصْفِهِ الَّذِي هُوَ الزِّيَادَةُ الَّتِي سَبَبَتْ الرِّبَا؛ وَلِذَا لَوْ حُذِفَ الدَّرْهَمُ الزَّائِدُ عِنْدَهُ صَحَّ الْبَيْعُ فِي الدَّرْهَمِ الْبَاقِيِ بِالدَّرْهَمِ؛ عَلَى أَصْلِ بَيْعِ الدَّرْهَمِ بِالدَّرْهَمِ يَدًا بِيَدٍ» اهـ<sup>(١)</sup>.

**قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي الْحَجِّ وَالنِّكَاحِ):**

قَالَ الْعَلَّامَةُ أَبُو عِثْمِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«وَالْفَاسِدُ وَالْبَاطِلُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ:

الْأَوَّلُ: فِي الْإِحْرَامِ؛ فَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا بَأَنَّ الْفَاسِدَ مَا وَطِئَ فِيهِ الْمُحْرِمُ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، وَالْبَاطِلُ مَا ارْتَدَّ فِيهِ عَنِ الْإِسْلَامِ.

(١) «مذكورة في أصول الفقه» (٥٥).



الثَّانِي: فِي النِّكَاحِ؛ فَرَفُّوا بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْفَاسِدَ مَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي  
فَسَادِهِ؛ كَالنِّكَاحِ بِلَا وَلِيِّ، وَالْبَاطِلَ مَا أَجْمَعُوا عَلَى بُطْلَانِهِ؛ كَنِكَاحِ  
الْمُعْتَدَةِ» اهـ (١).

قلت: فَمَنْ ارْتَدَّ أَثْنَاءَ حَجِّهِ فَحَجُّهُ بَاطِلٌ، لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَيُّ أَثَرٍ؛ وَأَمَّا  
مَنْ جَامَعَ أَثْنَاءَ إِحْرَامِهِ، فَحَجُّهُ فَاسِدٌ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ بَعْضُ الْآثَارِ:

فَيَلْزَمُهُ الْمُضِيِّ فِي مَنْاسِكِ الْحَجِّ.

وَيَلْزَمُهُ ذَبْحُ بَدَنَةٍ.

وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ فِي قَابِلٍ.

وَأَمَّا النِّكَاحُ الْبَاطِلُ؛ فَمِثْلُ نِكَاحِ الْأُخْتِ أَوْ إِحْدَى الْمَحَارِمِ، أَوْ نِكَاحِ  
الْمُتْعَةِ، أَوْ زَوَاجِ الْمُسْلِمَةِ مِنْ غَيْرِ مُسْلِمٍ؛ فَهَذَا نِكَاحٌ بَاطِلٌ؛ لَا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ  
أَيُّ آثَارٍ، سِوَى عِدَّةِ الطَّلَاقِ؛ وَذَلِكَ لَيْسَ لِحُرْمَةِ الزَّوْاجِ، وَإِنَّمَا لِإِبْرَاءِ  
الرَّحِمِ.

وَأَمَّا النِّكَاحُ الْفَاسِدُ، فَمِثْلُ مَنْ نَكَحَتْ بِغَيْرِ وَلِيِّ، فَهَذَا نِكَاحٌ فَاسِدٌ،  
تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ بَعْضُ الْآثَارِ:

فَإِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ تَزْوِيجًا فَاسِدًا، لَمْ يَجُزْ تَزْوِيجُهَا لِغَيْرِ مَنْ تَزَوَّجَهَا  
حَتَّى يُطَلِّقَهَا أَوْ يَفْسَخَ نِكَاحَهَا، وَإِذَا امْتَنَعَ مِنْ طَلَاقِهَا، فَسَخَ الْحَاكِمُ نِكَاحَهُ.

(١) «الأصول من علم الأصول» (١٤)، دار ابن الجوزي.

وَيَلْزَمُ الزَّوْجَ الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا.

وَتَثْبُتُ عِدَّةُ الطَّلَاقِ وَالْوَفَاةِ.

وَحُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ؛ فَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ الزَّوْاجُ مِنْ أَصُولِ الرَّجُلِ  
وَفُرُوعِهِ، وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ الزَّوْاجُ مِنْ أَصُولِ الْمَرْأَةِ وَفُرُوعِهَا.

وَيَثْبُتُ بِهِ النَّسَبُ، فَيُنْسَبُ الْوَلَدُ إِلَى أَبِيهِ.



# الأدلة الشرعية

## الأدلة الشرعية

وَفِيهِ ضَابِطَانِ:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: الأدلة الشرعية أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.

### الشرح

قَوْلُهُ: (الأدلة): جَمْعُ دَلِيلٍ.

وَالدَّلِيلُ لُغَةً: الْمُرْشِدُ إِلَى الشَّيْءِ وَالْهَادِي إِلَيْهِ.

وَاصْطِلَاحًا: هِيَ الْوَسَائِلُ الْمُوصِلَةُ بِالنَّظَرِ الصَّحِيحِ فِيهَا لِلْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ أَوْ الظَّنِّ.

فَقَوْلُنَا: (هِيَ الْوَسَائِلُ الْمُوصِلَةُ بِالنَّظَرِ الصَّحِيحِ فِيهَا لِلْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ): فَالنَّظَرُ الصَّحِيحُ، هُوَ النَّظَرُ الْمَبْنِي عَلَى الْقَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ الَّتِي وَضَعَهَا الْأُصُولِيُّونَ وَفَقًا لِلْمَنْقُولِ.

وَخَرَجَ بِهِ النَّظَرُ الْفَاسِدُ الْمَبْنِي عَلَى الْهَوَى.

وَقَوْلُنَا: (عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ أَوْ الظَّنِّ): لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ - حَتَّى قَطْعِيَّ الثُّبُوتِ مِنْهَا؛ كَالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ - مِنْهَا مَا هُوَ قَطْعِيٌّ الدَّلَالَةَ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَيْضِ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فَدَلَالَةُ الْعَدَدِ هُنَا عَلَى الْأَيَّامِ الْوَاجِبِ صِيَامِهَا دَلَالَةٌ قَطْعِيَّةٌ.

فَالدَّلِيلُ الْقَطْعِيُّ: هُوَ مَا دَلَّ عَلَى الْحُكْمِ مِنْ غَيْرِ احْتِمَالٍ ضِدِّهِ.

وَمِنْهَا مَا هُوَ ظَنِّي الدَّلَالَةَ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطَلُونَ صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤].

فَالْآيَةُ تَدُلُّ بِظَاهِرِهَا عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنَ الْمَنِّ وَالْأَذَى يُبْطِلُ الصَّدَقَةَ، وَيُذْهِبُ أَجْرَهَا.

وَهُنَاكَ احْتِمَالٌ مَرْجُوحٌ، وَهُوَ أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَبْطُلُ إِلَّا بِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ.

فَالدَّلِيلُ الظَّنِّي: هُوَ مَا دَلَّ عَلَى الْحُكْمِ مَعَ احْتِمَالٍ ضِدِّهِ احْتِمَالًا مَرْجُوحًا<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ): أَيِ: الَّتِي مَصْدَرُهَا الشَّرْعُ، وَهِيَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، أَوِ الَّتِي مُسْتَنَدُهَا الشَّرْعُ، وَهِيَ: الْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ. وَخَرَجَ بِهِ: الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ، وَهِيَ الَّتِي مَصْدَرُهَا الْعَقْلُ.

(١) «أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله» (٩٦)، بتصرف.

قوله: (أَرْبَعَةٌ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ):

قَالَ الْعَلَّامَةُ أَبُو عَلِيٍّ الشَّاشِيُّ (ت ٣٤٤هـ) -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

«فَإِنَّ أَصُولَ الْفِقْهِ أَرْبَعَةٌ: كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، وَالْقِيَاسُ؛ فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَحْثِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ لِيُعْلَمَ بِذَلِكَ طَرِيقُ تَخْرِيجِ الْأَحْكَامِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ الْكَلَامِ عَنِ الْأَدَلَّةِ الْأَرْبَعَةِ كُلِّ فِي بَابِهِ.



(١) «أصول الشاشي» (١٣)، ط دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

**الصَّابِطُ الثَّانِي:** الْأَدَلَّةُ الْإِسْتِنَاسِيَّةُ سِتَّةٌ: إِجْمَاعُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ، وَإِجْمَاعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي عَصْرِ التَّابِعِينَ، وَالْإِسْتِصْحَابُ، وَالْعُرْفُ، وَالْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ.

## الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (الْأَدَلَّةُ الْإِسْتِنَاسِيَّةُ سِتَّةٌ: إِجْمَاعُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ، وَإِجْمَاعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي عَصْرِ التَّابِعِينَ، وَالْإِسْتِصْحَابُ، وَالْعُرْفُ، وَالْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ): سَيَأْتِي شَرْحُ هَذِهِ الْأَدَلَّةِ بِالتَّفْصِيلِ فِي بَابِ الْأَدَلَّةِ الْإِسْتِنَاسِيَّةِ.



# القرآن الكريم





## القرآن الكريم

وفيه ثلاثة ضوابط:

**الضابط الأول:** القرآن: هو كلام الله تعالى المنزل على محمد ﷺ بلفظه العربي، المتعبد بتلاوته، المنقول بالتواتر، المكتوب في المصاحف.

### الشرح

**قوله:** (القرآن: هو كلام الله تعالى): فهو ليس بكلام أحدٍ من المخلوقين.

وقد توعد الله تعالى من قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، فقال: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦].

**قوله:** (المنزل على محمد ﷺ): أي: بواسطة أمين الوحي جبريل عليه السلام.

**قوله:** (بلفظه العربي): قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ۖ أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤].

قَوْلُهُ: **(الْمُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ):** أَي: الْمُتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ ﷻ بِهِ، وَالْمُثَابُ عَلَيْهِ لِمَجْرَدِ تِلَاوَتِهِ فَقَطْ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا لَا أَقُولُ أَلْفٌ لَامٌ مِيمٌ حَرْفٌ وَلَكِنْ أَلْفٌ حَرْفٌ وَلَا مٌ حَرْفٌ وَمِيمٌ حَرْفٌ»<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: **(الْمَنْقُولُ بِالتَّوَاتُرِ):** بِنَقْلِ الْجَمْعِ عَنِ الْجَمْعِ؛ وَخَرَجَ بِهِ الْقِرَاءَاتُ الشَّاذَّةُ غَيْرُ الْمُتَوَاتِرَةِ.

قَوْلُهُ: **(الْمَكْتُوبُ فِي الْمَصَاحِفِ):** تَمَيِّزًا لَهُ أَيْضًا عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ السَّابِقَةِ، أَوْ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ.



---

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٩١٠)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٤٦٩).

**الضَّابِطُ الثَّانِي:** يُحْمَلُ الْمُشَابِهَةُ عَلَى الْمُحْكَمِ، وَيُرْجَعُ فِي الْمُنْسُوخِ إِلَى حُكْمِ النَّاسِخِ.

## الشَّرْحُ

الْمُحْكَمُ لَعَّةٌ: الْمُتَقَنُّ، تَقُولُ: أَحْكَمْتُ الشَّيْءَ، أَي: أَتَقَنَّهُ<sup>(١)</sup>.

وَالْمُحْكَمُ اصْطِلَاحًا: هُوَ مَا اسْتَقَلَّ بِنَفْسِهِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ<sup>(٢)</sup>.

### مِثَالُهُ:

١- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة:

.[١٩٦]

٢- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي بَلَغَتْ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ

أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

٣- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَرِبْنَ أَنْ أُنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ

أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

٤- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

فَهَذِهِ الْآيَاتُ مُحْكَمَةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ.

(١) انظر: «المصباح المنير»، «القاموس المحيط» مادة: (حكم).

(٢) «العدة في أصول الفقه» للقاضي أبي يعلى (٢/ ٦٨٤)، وحكاه عن أحمد.

الْمُتَشَابِهُ لُغَةً: الْمُسْكَلُ، وَالْمُشَبَّهَاتُ مِنَ الْأُمُورِ: الْمُسْكَالَاتُ (١).

وَالْمُتَشَابِهُ اصْطِلَاحًا: مَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ (٢).

**مَثَالُهُ:**

١- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرَبِّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

فَإِنَّ لَفْظَةَ ﴿قُرُوءٍ﴾، تَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ؛ لِأَنَّهَا تَأْتِي فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى الْحَيْضِ، وَتَأْتِي بِمَعْنَى الطُّهْرِ أَيْضًا.

٢- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ

خَالِدًا فِيهَا وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

حَيْثُ اشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِهِمْ فَفَهَمُوا مِنْهُ أَنَّ قَاتِلَ الْمُؤْمِنِ عَمْدًا مُخَلَّدٌ فِي

النَّارِ.

**قَوْلُهُ: (يُحْمَلُ الْمُتَشَابِهُ عَلَى الْمُحْكَمِ):**

**قَالَ الْعَلَمَةُ ابْنُ الْقَيْمِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:**

«وَأَمَّا طَرِيقَةُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَئِمَّةِ الْحَدِيثِ؛ كَالشَّافِعِيِّ، وَالْإِمَامِ

أَحْمَدَ وَمَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَالْبُخَارِيِّ، وَإِسْحَاقَ، فَهِيَ أَنَّهُمْ

يُرُدُّونَ الْمُتَشَابِهَ إِلَى الْمُحْكَمِ، وَتُؤَافِقُ النُّصُوصُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيُصَدِّقُ

(١) «معجم مقاييس اللغة» مادة: (شبه).

(٢) المرجع قبل السابق.

بَعْضُهَا بَعْضًا، فَإِنَّهَا كُلُّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَمَا كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَلَا اخْتِلَافَ فِيهِ،  
وَلَا تَنَاقُضَ، وَإِنَّمَا الإِخْتِلَافُ وَالتَّنَاقُضُ فِيمَا كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِهِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

ومثال حمل المتشابه على المحكم:

١- حَمَلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، عَلَى الآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ  
الْمُؤْمِنَ لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ بِأَيِّ ذَنْبٍ يَرْتَكِبُهُ سِوَى الشُّرْكِ.

مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾  
[النساء: ٤٨].

٢- حَمَلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]، الَّتِي  
ظَاهِرُهَا شُمُولُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ  
تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ  
عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٣]، الَّتِي تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الزَّوَاجِ مِنْ أُمَّهَاتِ  
الْمُؤْمِنِينَ.

٣- لَفْظَةُ: ﴿قُرُوءٍ﴾، الَّتِي تَحْتَمِلُ الْحَيْضَ وَالطُّهْرَ.

(١) «إعلام الموقعين» (٢/ ١٧١).

قَالَ فِي «مَخْتَارِ الصَّحَاحِ»: «الْقُرْءُ: بِالْفَتْحِ: الْحَيْضُ؛ وَجَمْعُهُ (أَقْرَاءُ) كَأَفْرَاحٍ، وَ (قُرُوءٌ) كَقُلُوسٍ وَ (أَقْرُوءٌ) كَأَنْفُسٍ، وَ (الْقُرْءُ) - أَيضًا -: الطُّهْرُ؛ وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

فَتَحْمَلُ لَفْظُهُ: ﴿قُرُوءٍ﴾، عَلَى مَا وَرَدَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ، فَقَالَ: «لَيْسَ ذَلِكَ بِالْحَيْضِ، إِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ، لِتَقْعُدَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، ثُمَّ لِتَغْتَسِلَ، ثُمَّ لِتَسْتَنْفِرَ بِثَوْبٍ، وَلِتُصَلَّ»<sup>(٢)</sup>.  
فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِ(الْقُرْءِ) فِي الشَّرْعِ هُوَ الْحَيْضُ.  
قَوْلُهُ: **(وَيُرْجَعُ فِي الْمَنْسُوخِ إِلَى حُكْمِ النَّاسِخِ):** لِأَنَّهُ الْحُكْمُ الْمُتَأَخَّرُ، فَوَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ.

وَسَيَأْتِي لَهُ مَزِيدٌ بَيَانٍ فِي مَبْحَثِ (النَّسْخِ).



(١) «مختار الصحاح» (٢٤٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢٦٥٩٣).

**الضابط الثالث: القراءات الشاذة ليست قراءنا، ولكن تصح تفسيرا.**

## الشرح

**قوله: (القراءات الشاذة ليست قراءنا):**

عَرَفَ الْعَلَمَةُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْقِرَاءَةَ الشَّاذَّةَ فَقَالَ:  
«كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهِ، وَوَأَفَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ  
الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوْ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ  
رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ  
وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سِوَاءَ كَانَتْ عَنِ الْأَيْمَةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ،  
أَمْ عَنِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَيْمَةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ  
الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ»<sup>(١)</sup>.

**قوله: (ولكن تصح تفسيرا):**

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ الْقَلِيمِ بْنُ سَلَامٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:  
فَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ الَّتِي لَمْ يُؤْخَذَ عِلْمُهَا إِلَّا بِالْإِسْنَادِ  
وَالرُّوَايَاتِ الَّتِي يَعْرِفُهَا الْخَاصَّةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ دُونَ عَوَامِّ النَّاسِ، فَإِنَّمَا أَرَادَ  
أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْهَا أَنْ يَسْتَشْهَدُوا بِهَا عَلَى تَأْوِيلِ مَا بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ، وَتَكُونَ دَلَالًا  
عَلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِيهِ، وَعِلْمِ وَجُوهِهِ، فَهَذِهِ الْحُرُوفُ قَدْ صَارَتْ مُفَسَّرَةً  
لِلْقُرْآنِ، وَقَدْ كَانَ يُرْوَى مِثْلُ هَذِهِ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ فِي التَّفْسِيرِ فَيَسْتَحْسِنُ

(١) «النشر في القراءات العشر» (٩/١).



ذَلِكَ، فَكَيْفَ إِذَا رُوِيَ عَنْ لُبَابِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، ثُمَّ صَارَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، فَهُوَ الْآنَ أَكْثَرُ مِنَ التَّفْسِيرِ وَأَفْوَى<sup>(١)</sup>.

أَمْثَلُهُ عَلَى التَّفْسِيرِ بِالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ:

١- قَالَ تَعَالَى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨].

فَالصَّلَاةُ الْوُسْطَى يُبَيِّنُ الْمُرَادَ بِهَا قِرَاءَةَ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (حَافِظُوا

عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ).

٢- قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

جَاءَ تَعْيِينُ الْيَدِ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ

فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا).

٣- قَالَ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ

رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

جَاءَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَإِنْ فَاءُوا فِيهِنَّ).

٤- قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن

رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

جَاءَ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ: (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّنْ رَبِّكُمْ فِي

مَوَاسِمِ الْحَجِّ).

(١) «فضائل القرآن» لأبي عبيد (٣٢٥)، دار ابن كثير، بيروت، مختصرًا.

٥- قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا فَنِيَتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِيَبْتِغُوا عَرْضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهُهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣].  
جاءَ فِي قِرَاءَةِ لِجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ لَهُنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ).

فَفَسَّرَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ أَنَّ الْمَغْفِرَةَ وَالرَّحْمَةَ لِلْمُكْرَهَةِ فَحَسَبَ، دُونَ الْمُكْرَهِ.



# السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ

## السُّنَّة النبوية

وَفِيهِ سَبْعَةٌ ضَوَابِطُ:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: السُّنَّةُ: مَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ

تَقْرِيرٍ.

## الشرح

السُّنَّةُ لُغَةً: السَّيْرَةُ وَالطَّرِيقَةُ الْمُعْتَادَةُ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»<sup>(٢)</sup>.

وَالسُّنَّةُ اصْطِلَاحًا: عَرَفَهَا الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: (مَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تَقْرِيرٍ): فَأَمَّا الْقَوْلُ: فَنَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى؛ فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «لسان العرب» ١٧ / ٨٩.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٠١٧).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٤)، ومسلم (١٩٠٧).

وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(١)</sup>.  
 وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ  
 يَطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ»<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا الْفِعْلُ: فَنَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْتَكِفُ  
 الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ<sup>(٣)</sup>.

وَحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ أَحْيَا اللَّيْلَ  
 وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ وَجَدَّ وَشَدَّ الْمِئْزَرَ<sup>(٤)</sup>.

وَحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَيْضًا: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ حَتَّى تَتَفَطَّرَ  
 قَدَمَاهُ<sup>(٥)</sup>.

وَأَمَّا التَّقْرِيرُ - وَالسُّنَّةُ التَّقْرِيرِيَّةُ: أَنْ يَحْدُثَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ، أَوْ  
 يُخْبِرَ عَنْ شَيْءٍ فَيُقِرَّهُ؛ بِالْقَوْلِ أَوْ بِالسُّكُوتِ - فَنَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
 أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ»، فَأَدْرَكَ بَعْضُهُمْ  
 الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ  
 نُصَلِّي، لَمْ يُرَدْ مِنَّا ذَلِكَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَعْنَفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ<sup>(٦)</sup>.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٥٣).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٠٢٥)، ومسلم (١١٧١).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٠٢٢)، ومسلم (١١٧٤).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٨٣٧)، ومسلم (٢٨٢٠).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤١١٩)، ومسلم (١٧٧٠).

وَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَهْطًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْطَلَقُوا فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوهَا حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ، فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ، فَلِدَغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَاتَوْهُمْ، فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لِدَغَ وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللَّهِ إِنِّي لَرَاقٍ، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّقُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا، فَصَالِحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ، فَاَنْطَلَقَ يُنْفِلُ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، قَالَ: فَأَوْفَوْهُمْ جَعَلَهُمُ الَّذِي صَالِحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقِيَ: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا، فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرُوا لَهُ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَةٌ، أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا»<sup>(١)</sup>.

وَحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: احْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فَأَشْفَقْتُ إِنْ اغْتَسَلْتُ فَأَهْلِكُ، فَتَيَمَّمْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي الصُّبْحَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «يَا عَمْرُو صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟»، فَأَخْبَرْتَهُ بِالَّذِي مَنَعَنِي مِنَ الْإِغْتِسَالِ، وَقُلْتُ: إِنِّي

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٢٧٦)، ومسلم (٢٢٠١).

سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]،  
فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا<sup>(١)</sup>.



---

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٣٤)، وصحَّحه الألباني في «الإرواء» (١٥٤).

**الصَّابِطُ الثَّانِي:** مَا تَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ وُجُودِ الْمُقْتَضِي وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ  
فَتَرَكُهُ سُنَّةً.

## الشرح

**قَوْلُهُ:** (مَا تَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): يُعْرَفُ التَّرْكَ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

**الأوَّلُ:** أَنْ يُصْرِّحَ صَحَابِيُّ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ كَذَا وَكَذَا وَلَمْ يَفْعَلْهُ؛  
كَتَصْرِيحِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ بِلاَ أَذَانٍ وَلَا  
إِقَامَةٍ.

**الثَّانِي:** عَدَمُ نَقْلِ الصَّحَابَةِ لِلْفِعْلِ الَّذِي لَوْ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَتَوَفَّرَتْ  
هَمَمُهُمْ أَوْ أَكْثَرُهُمْ أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَلَى نَقْلِهِ؛ كَتَرَكَهِ التَّلْفُظَ بِالنِّيَّةِ عِنْدَ دُخُولِهِ  
فِي الصَّلَاةِ، وَتَرَكَهِ التَّسْوُوكَ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ<sup>(١)</sup>.

**قَوْلُهُ:** (مَعَ وُجُودِ الْمُقْتَضِي وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ): كَتَرَكَهِ ﷺ الْأَذَانَ لِصَلَاةِ  
الْعِيدِ، مَعَ وُجُودِ الْمُقْتَضِي إِلَى ذَلِكَ، وَهُوَ دَعْوَةُ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَانْتِفَاءِ  
مَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ.

وَعَدَمِ أَمْرِهِ ﷺ أَحَدًا بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، مَعَ وُجُودِ  
الْمُقْتَضِي، وَهُوَ رَجَاءُ الثَّوَابِ، وَانْتِفَاءِ مَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ.

وَكَتَرَكَهِ ﷺ اسْتِلامَ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيَيْنِ مِنَ الْكَعْبَةِ عِنْدَ الطَّوَافِ.

وَكَتَرَكَهِ ﷺ صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

(١) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٨١، ٢٨٢).



وَكَثَرَكِهِ ﷺ الْاجْتِمَاعَ عَلَى الدُّعَاءِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ؛ مَعَ وُجُودِ الْمُقْتَضِي؛ وَهُوَ إِجَابَةُ الدُّعَاءِ، وَانْتِفَاءِ مَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: **(فَتَرَكُهُ سُنَّةً)**: لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ الْاِقْتِدَاءُ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَفْعَلُ وَفِيمَا يَتْرُكُ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ.

وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيمَا تَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرًا، لَمَا تَرَكَهُ ﷺ، وَلَعَلَّمَهُ أُمَّتَهُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ مَا تَرَكَ شَيْئًا يُقَرِّبُنَا إِلَى الْجَنَّةِ إِلَّا عَلَّمَنَا إِيَّاهُ، وَلَا شَيْئًا يُبَاعِدُنَا عَنِ النَّارِ إِلَّا حَذَرْنَا مِنْهُ ﷺ (١).

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَطُوفُ هُوَ وَمُعَاوِيَةُ بِالْبَيْتِ، فَاسْتَلَمَ مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْأَرْكَانَ الْأَرْبَعَةَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَلِمِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَيْسَ مِنَ الْبَيْتِ شَيْءٌ مَتْرُوكٌ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] فَرَجَعَ إِلَيْهِ مُعَاوِيَةُ (٢).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَالْتَرَكَ الرَّاتِبُ سُنَّةً؛ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الْوَاجِبَ سُنَّةً» اهـ (٣).

(١) روى ابن أبي شيبة (٣٤٣٣٢)، والحاكم (٢١٣٦)، وصححه الألباني في «الصححة» (٢٨٦٦)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنْ عَمَلٍ يُقَرِّبُ إِلَى الْجَنَّةِ، إِلَّا قَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَلَا عَمَلٍ يُقَرِّبُ إِلَى النَّارِ، إِلَّا قَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ».

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٧٩٨/٢).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٧١/٢٦-١٧٢).

وَقَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْقَيْمِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«وَأَمَّا نَقْلُهُمْ لِتَرْكِهِ ﷺ فَهُوَ نَوْعَانِ، وَكِلَاهُمَا سُنَّةٌ.

أَحَدُهُمَا: تَصْرِيحُهُمْ بِأَنَّهُ تَرَكَ كَذَا وَكَذَا وَلَمْ يَفْعَلْهُ؛ كَقَوْلِهِ فِي شَهَادَةِ أَحَدٍ: «وَلَمْ يُغَسِّلْهُمْ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ»، وَقَوْلِهِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ: «لَمْ يَكُنْ أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ وَلَا نِدَاءٌ»، وَقَوْلِهِ فِي جَمْعِهِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ: «وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى أَثَرٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا»، وَنَظَائِرُهُ.

وَالثَّانِي: عَدَمُ نَقْلِهِمْ لِمَا لَوْ فَعَلَهُ لِتَوَفَّرَتْ هِمَمُهُمْ وَدَوَاعِيهِمْ أَوْ أَكْثَرُهُمْ أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَلَى نَقْلِهِ؛ فَحَيْثُ لَمْ يَنْقُلْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَلْبَتَّةَ وَلَا حَدَّثَ بِهِ فِي مَجْمَعٍ أَبَدًا عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ؛ وَهَذَا كَتَرَكِهِ التَّلْفِظَ بِالنِّيَّةِ عِنْدَ دُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَتَرْكِهِ الدُّعَاءَ بَعْدَ الصَّلَاةِ مُسْتَقْبَلِ الْمَأْمُومِينَ وَهُمْ يُؤَمِّنُونَ عَلَى دُعَائِهِ دَائِمًا بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ أَوْ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ، وَتَرْكِهِ رَفْعَ يَدَيْهِ كُلَّ يَوْمٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَّةِ، وَقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ» يَجْهَرُ بِهَا وَيَقُولُ الْمَأْمُومُونَ كُلُّهُمْ: آمِينَ.

وَمِنَ الْمُتَمَنِّعِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ وَلَا يَنْقُلْهُ عَنْهُ صَغِيرٌ وَلَا كَبِيرٌ وَلَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ أَلْبَتَّةَ، وَهُوَ مُوَاطِبٌ عَلَيْهِ هَذِهِ الْمُوَاطَبَةَ لَا يُخِلُّ بِهِ يَوْمًا وَاحِدًا، وَتَرْكِهِ الْإِغْتِسَالَ لِلْمَبِيَّتِ بِمُزْدَلِفَةَ وَلِرَمِي الْجِمَارِ وَلِطَوَافِ الزِّيَارَةِ وَلِصَّلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ وَالْكَسُوفِ، وَمِنْ هَا هُنَا يُعَلِّمُ أَنَّ الْقَوْلَ بِاسْتِحْبَابِ ذَلِكَ خِلَافُ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّ تَرْكَهُ ﷺ سُنَّةٌ كَمَا أَنَّ فِعْلَهُ سُنَّةٌ، فَإِذَا اسْتَحْبَبْنَا فِعْلَ مَا تَرَكَهُ كَانَ نَظِيرَ اسْتِحْبَابِنَا تَرْكَ مَا فَعَلَهُ، وَلَا فَرْقَ.

فَإِنْ قِيلَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَعَدَمُ النَّقْلِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَقْلَ الْعَدَمِ؟  
فَهَذَا سُؤَالٌ بَعِيدٌ جِدًّا عَنِ مَعْرِفَةِ هَدْيِهِ وَسُنَّتِهِ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ، وَلَوْ صَحَّ هَذَا  
السُّؤَالُ وَقِيلَ لَا اسْتَحَبَّ لَنَا مُسْتَحَبُّ الْأَذَانِ لِلتَّرَاوِيحِ، وَقَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّهُ  
لَمْ يُنْقَلْ؟ وَاسْتَحَبَّ لَنَا مُسْتَحَبُّ آخِرِ الْغُسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَقَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ  
أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ؟ وَاسْتَحَبَّ لَنَا مُسْتَحَبُّ آخِرِ النَّدَاءِ بَعْدَ الْأَذَانِ لِلصَّلَاةِ: يَرْحَمُكُمْ  
اللَّهُ، وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ، وَقَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ؟ وَاسْتَحَبَّ لَنَا آخِرُ  
لُبْسِ السَّوَادِ وَالطَّرْحَةِ لِلْخَطِيبِ، وَخُرُوجُهُ بِالشَّوَيْشِ يَصِيحُ بَيْنَ يَدَيْهِ،  
وَرَفَعَ الْمُؤَدِّينَ أَصْوَاتَهُمْ كُلَّمَا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ وَاسْمُ رَسُولِهِ جَمَاعَةً وَفَرَادَى،  
وَقَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ هَذَا لَمْ يُنْقَلْ؟ وَاسْتَحَبَّ لَنَا آخِرَ صَلَاةِ لَيْلَةِ النُّصْفِ  
مِنْ شَعْبَانَ أَوْ لَيْلَةَ أَوَّلِ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ، وَقَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ إِحْيَاءَهُمَا لَمْ  
يُنْقَلْ؟ وَانْفَتَحَ بَابُ الْبِدْعَةِ، وَقَالَ كُلُّ مَنْ دَعَا إِلَى بِدْعَةٍ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ هَذَا  
لَمْ يُنْقَلْ؟ وَمِنْ هَذَا تَرَى أَخَذَ الزَّكَاةَ مِنَ الْخَضِرَاوَاتِ وَالْمَبَاطِخِ وَهُمْ  
يَزْرَعُونَهَا بِجَوَارِهِ بِالْمَدِينَةِ كُلِّ سَنَةٍ؛ فَلَا يُطَالِبُهُمْ بِزَكَاةٍ، وَلَا هُمْ يُؤَدُّونَهَا  
إِلَيْهِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا مَا تَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَدَمِ وُجُودِ الْمُقْتَضِي، أَوْ لِعَدَمِ انْتِفَاءِ  
الْمَانِعِ، فَتَرَكَهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - لَا يُعَدُّ سُنَّةً.

(١) «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٨١، ٢٨٢).

**مَثَالُ ذَلِكَ:**

١- تَرَكُهُ ﷺ صَلَاةَ التَّرَاوِيحِ؛ لِوُجُودِ الْمَانِعِ، وَهُوَ مَخَافَةٌ أَنْ تُفْرَضَ عَلَى أُمَّتِهِ.

كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فَكَثُرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: «رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ»<sup>(١)</sup>.

٢- تَرَكُهُ ﷺ هَدْمَ الْكَعْبَةِ وَبِنَاءَهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، لِوُجُودِ الْمَانِعِ، وَهُوَ مَخَافَةٌ إِضَاعَةِ هَيْبَتِهَا أَمَامَ قَوْمٍ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «أَلَمْ تَرِي أَنَّ قَوْمَكَ لَمَّا بَنَوْا الْكَعْبَةَ افْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَرُدُّهَا عَلَيَّ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ فَقَالَ: «لَوْلَا حَدِثَانُ قَوْمِكَ بِكُفْرٍ»<sup>(٢)</sup>.

٣- تَرَكُهُ ﷺ فَعَلَ أَذَانَيْنِ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ؛ لِعَدَمِ وُجُودِ الْمُقْتَضِي الَّذِي كَانَ مَوْجُودًا عَلَى عَهْدِ عُثْمَانَ، وَهُوَ كَثْرَةُ النَّاسِ.



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٠١٢)، ومسلم (٧٦١).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٣٦٨)، ومسلم (١٣٣٣).

**الضابطُ الثالثُ: السُّنَّةُ تُفَصِّلُ مُجْمَلَ الْقُرْآنِ، وَتُبَيِّنُ مُبْهَمَهُ، وَتُخَصِّصُ عُمُومَهُ، وَتُقَيِّدُ مُطْلَقَهُ، وَتُضَيِّفُ حُكْمًا جَدِيدًا.**

## الشرح

**قَوْلُهُ: (السُّنَّةُ تُفَصِّلُ مُجْمَلَ الْقُرْآنِ، وَتُبَيِّنُ مُبْهَمَهُ، وَتُخَصِّصُ عُمُومَهُ، وَتُقَيِّدُ مُطْلَقَهُ، وَتُضَيِّفُ حُكْمًا جَدِيدًا):** دَلِيلٌ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُّوْنَ﴾ [النحل: ٤٤].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْطُبِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «وَجَمَعَ لَنَا بِهِ - أَيِ الْقُرْآنِ - خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَإِنَّهُ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ، ثُمَّ جَعَلَ إِلَى رَسُولِهِ ﷺ بَيَانَ مَا كَانَ مِنْهُ مُجْمَلًا، وَتَفْسِيرَ مَا كَانَ مِنْهُ مُشْكَلًا، وَتَحْقِيقَ مَا كَانَ مِنْهُ مُحْتَمَلًا، لِيَكُونَ لَهُ مَعَ تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ ظُهُورُ الْإِخْتِصَاصِ بِهِ، وَمَنْزِلَةُ التَّفْوِيضِ إِلَيْهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُّوْنَ﴾ [النحل: ٤٤] اهـ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ نَقَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «وَقَدْ اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَسَائِرُ أُمَّةِ الدِّينِ أَنَّ السُّنَّةَ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ، وَتُبَيِّنُهُ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ، وَتُعَبِّرُ عَنِ مُجْمَلِهِ، وَأَنَّهَا تُفَسِّرُ مُجْمَلَ الْقُرْآنِ مِنَ الْأَمْرِ وَالْخَبَرِ» اهـ<sup>(٢)</sup>.

(١) «تفسير القرطبي» (١ / ٧)، ط الرسالة.

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٧ / ٤٣٢).

فَقَوْلُهُ: **(السُّنَّةُ تُفَصِّلُ مُجْمَلِ الْقُرْآنِ):** كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، فَجَاءَتِ السُّنَّةُ فَفَصَّلَتْ أَحْكَامَ الصَّلَاةِ وَبَيَّنَّتْ كَيْفِيَّتَهَا، وَفَصَّلَتْ أَحْكَامَ الزَّكَاةِ وَبَيَّنَّتْ مَقَادِيرَهَا.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فَجَاءَتِ السُّنَّةُ فَفَصَّلَتْ أَحْكَامَ الْبَيْعِ وَأَحْكَامَ الرِّبَا.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فَجَاءَتِ السُّنَّةُ فَفَصَّلَتْ أَحْكَامَ الْحَجِّ وَصِفَتِهِ.

وَقَوْلُهُ: **(وَتُبَيَّنُّ مُبْهَمَهُ):** نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢].

فَقَدْ أُبْهِمَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَفْهَمُوا مَعْنَاهَا حَتَّى سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ فَبَيَّنَهَا لَهُمْ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ الَّذِي تَعْنُونَ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ: ﴿يَبْنِي لِأَشْرِكٍ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ ﴿١﴾».

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٢)، ومسلم (١٢٤).

وَنَحْوُ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ اَتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْكَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١]، فَقَالَ: إِنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَلَى؛ إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَلَالَ، وَأَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ، فَاتَّبَعُوهُمْ، فَذَلِكَ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ»<sup>(١)</sup>.

فَبَيَّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعْنَى الْآيَةِ لِعَدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَمَا أُنْهَمَتْ عَلَيْهِ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ذَاكِرًا أَحَادِيثَ مُبَاشَرَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَزْوَاجِهِ وَهُنَّ حَيْضٌ مِنْ غَيْرِ نِكَاحٍ: «وَفِيهِ أَنَّ الْحَائِضَ يَجُوزُ أَنْ يُبَاشَرَ مِنْهَا مَا فَوْقَ الْإِزَارِ؛ لِقَوْلِهِ: «ثُمَّ عُوْدِي إِلَيَّ مَضْجَعِكِ» وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا إِذَا عَادَتْ إِلَيْهِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مَعَهُ أَنَّهُ يُبَاشِرُهَا، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ يُفَسِّرُ قَوْلَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ: ﴿فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ قَوْلُهُ: ﴿فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ﴾، أَي: لَا تَكُونُوا مَعَهُنَّ فِي الْبُيُوتِ، وَيُحْتَمَلُ: اعْتَرِلُوا وَطَاهُنَّ لَا غَيْرَ، فَآتَتْ السُّنَّةُ مُبَيِّنَةً مُرَادَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ مِنْ قَوْلِهِ ذَلِكَ» اهـ<sup>(٢)</sup>.

وَذَكَرَ ابْنُ قُدَامَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مَسْأَلَةَ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ فِي الْوُضُوءِ، فَذَكَرَ آيَةَ الْوُضُوءِ وَفِيهَا مَسْحُ الرَّأْسِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَحَادِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ.

(١) حسن: أخرجه الترمذي (٣٠٩٥)، وأحمد (٤/٣٧١)، وحسنه الألباني في «صحيح سنن الترمذي»

(٢) «التمهيد» (٢/٣٧٤).

ثُمَّ قَالَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «وَالْآيَةُ لَا تَنْفِي مَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مُبَيَّنٌ لِكَلَامِ اللَّهِ، مُفَسَّرٌ لَهُ، وَقَدْ مَسَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَأَمَرَ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا» اهـ<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُهُ: **(وَتُخَصَّصُ عُمُومَهُ):** نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، فَهَذَا لَفْظٌ عَامٌّ يَشْمَلُ جَمِيعَ الْأَوْلَادِ، خَصَّصَتْهُ السُّنَّةُ بغيرِ الْقَاتِلِ وَغَيْرِ الْكَافِرِ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»<sup>(٣)</sup>.

وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّيَّتُكُمْ وَالِدُكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

فَقَدْ خُصَّصَ هَذَا الْعُمُومُ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانٍ؛ فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْحَوْتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانُ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) «المغني» (١/ ٣٨٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٣٧٩).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٧٦٤).

(٤) رواه ابن ماجه (٣٢١٨)، وأحمد (٩٧/٢) مرفوعاً، ورواه البيهقي في «السنن» (٢٥٤/١) موقوفاً، قال الحافظ في «تلخيص الحبير»: وصحح الموقوف أبو زرعة وأبو حاتم، ثم قال: نعم، الرواية الموقوفة التي صححها أبو حاتم وغيره في حكم المرفوع؛ لأن قول الصحابي: أحل لنا، وحرّم علينا كذا، مثل قوله: أمرنا بكذا، ونهينا عن كذا، فيحصل الاستدلال بهذه الرواية؛ لأنها في معنى المرفوع. اهـ. نقله الشيخ أحمد شاكر في «مختصر التفسير» (١/ ٥٥٠)، وقال: وهذا حق وصحيح.



وُخِّصَ أَيْضًا هَذَا الْعُمُومُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاءُهُ الْجِلُّ مَيْتُهُ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «وَتَخْصِيصُ الْمُتَوَاتِرِ بِالْخَبَرِ الصَّحِيحِ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ؛ وَقَدْ جَازَ تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ بِالْإِجْمَاعِ، فَتَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ أَوْلَى» اهـ<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلُهُ: **(وَتُقَيَّدُ مُطْلَقُهُ):** نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

فَالْآيَةُ غَيْرُ مُقَيَّدَةٍ بِمَكَانِ الْقَطْعِ؛ فَجَاءَتِ السُّنَّةُ فَقَيَّدَتِ الْقَطْعَ بِأَنَّهُ مِنْ مِفْصَلِ الْكَفِّ.

فَعَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ رَجُلًا مِنْ الْمِفْصَلِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ بَعَدَ وَصِيَّةَ يُوصِيكَ بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء: ١٢].

فَلَفِظُ الْوَصِيَّةِ الْوَارِدِ فِي الْآيَةِ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِمِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ، فَبَيَّنَتْ السُّنَّةُ أَنَّ مِقْدَارَ الْوَصِيَّةِ هُوَ الثُّلُثُ أَوْ أَقَلُّ؛ بِقَوْلِهِ ﷺ لِسَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ»<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، وقال: حسن صحيح، والنسائي (٥٩)، وابن ماجه (٣٨٦)، وصححه الألباني في «الصحيحه» (٤٨٠).

(٢) «المغني» ٣/ ١٢٩.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٨٥٩٩)، وقال الألباني في «الإرواء» (٨ / ٨٢): «وهذا إسناد مرسل جيد، وقد وصله بعضهم».

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٢٩٥)، ومسلم (٢٦٢٨).

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

فَقَدْ أُطْلِقَتِ الْفِدْيَةُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَقَيَّدَتْهَا السُّنَّةُ بِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ رضي الله عنه: حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَالْقَمَلُ يَتَنَاثَرُ عَلَيَّ وَجْهِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى - أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى - تَجِدُ شَاةً؟»، فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ: «فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ»<sup>(١)</sup>.

فَقَيَّدَ الصِّيَامَ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَقَيَّدَ الصَّدَقَةَ بِإِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ، وَالْهَدْيَ قَيَّدَهُ بِشَاةٍ.

قَوْلُهُ: **(وَتُضَيَّفُ حُكْمًا جَدِيدًا)**: السُّنَّةُ الَّتِي صَحَّتْ وَثَبَّتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حُجَّةٌ كَالْقُرْآنِ تَمَامًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وَعَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانُ عَلَيَّ أَرِيكْتِهِ يَقُولُ: عَلَيْنِكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٨١٦)، ومسلم (١٢٠١).

فَحَرَّمُوهُ، أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ، وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ،  
وَلَا لُقْطَةٌ مُعَاهِدٍ، إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا صَاحِبُهَا، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ  
يَقْرُوهُ فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُ فَلَهُ أَنْ يُعَقِبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاهُ»<sup>(١)</sup>.

وَفِي لَفْظٍ: «يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَكِنًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ فَيَقُولُ:  
بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ ﷻ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا  
فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، أَلَا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ».

حَيْثُ جَاءَتْ السُّنَّةُ بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي لَمْ يَنْصَ عَلَيْهِهَا الْقُرْآنُ؛  
كَتَحْرِيمِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَتَحْرِيمِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ، وَكُلِّ ذِي مَخْلَبٍ  
مِنَ الطَّيْرِ، وَتَشْرِيعِ صَلَاةِ الْوَتْرِ، وَالسُّنَنِ الرَّوَاتِبِ، وَتَشْرِيعِ الْقَسَامَةِ،  
وَغَيْرِ ذَلِكَ.



---

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١٢)، وصححه الألباني  
في «الصحيحه» (٢٨٧٠).

**الصَّابِطُ الرَّابِعُ:** الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ حُجَّةٌ فِي الْعَقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ، وَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ مُتَوَاتِرًا.

## الشرح

قَوْلُهُ: (الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ حُجَّةٌ فِي الْعَقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ): لِعُمُومِ قَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ

عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾

[آل عمران: ٣٢].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ

وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ

حَفِيفًا﴾ [النساء: ٨٠].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ

نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ

وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

قَالَ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«الرَّدُّ إِلَى اللَّهِ هُوَ الرُّجُوعُ إِلَى كِتَابِهِ، وَالرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ هُوَ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ، وَإِلَى سُنَّتِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«النُّكْتَةُ فِي إِعَادَةِ الْعَامِلِ فِي الرَّسُولِ دُونَ أُولِي الْأَمْرِ مَعَ أَنَّ الْمُطَاعَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى: كَوْنُ الَّذِي يُعْرَفُ بِهِ مَا يَقَعُ بِهِ التَّكْلِيفُ هُمَا: الْقُرْآنُ، وَالسُّنَّةُ؛ فَكَأَنَّ التَّقْرِيرَ: أَطِيعُوا اللَّهَ فِيمَا نَصَّ عَلَيْكُمْ فِي الْقُرْآنِ، وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فِيمَا بَيَّنَّ لَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ، وَمَا يُنْصُهُ عَلَيْكُمْ مِنَ السُّنَّةِ؛ أَوْ الْمَعْنَى: أَطِيعُوا اللَّهَ فِيمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ مِنَ الْوَحْيِ الْمُتَعَبَّدِ بِتِلَاوَتِهِ، وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فِيمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ مِنَ الْوَحْيِ الَّذِي لَيْسَ بِقُرْآنٍ» اهـ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ ﴿٣٦﴾ [الأحزاب: ٣٦].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«فَهَذِهِ الْآيَةُ عَامَّةٌ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا حَكَمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِشَيْءٍ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مُخَالَفَتُهُ، وَلَا اخْتِيَارَ لِأَحَدٍ هُنَا، وَلَا رَأْيٍ وَلَا قَوْلٍ» اهـ<sup>(٣)</sup>.

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٩٠).

(٢) فتح الباري (١٣/ ١١١).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/ ٤٩٠).

وقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ  
ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«يُقَسِّمُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ الْكَرِيمَةِ الْمُقَدَّسَةِ: أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ أَحَدٌ حَتَّى يُحَكِّمَ  
الرَّسُولَ ﷺ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ، فَمَا حَكَمَ بِهِ فَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي يَجِبُ الْإِنْقِيَادُ  
لَهُ بَاطِنًا وَظَاهِرًا؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ  
وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾؛ أَي: إِذَا حَكَّمُوكَ يُطِيعُونَكَ فِي بَوَاطِنِهِمْ، فَلَا يَجِدُونَ فِي  
أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا حَكَمْتَ بِهِ، وَيَنْقَادُونَ لَهُ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ، فَيُسَلِّمُونَ  
لِذَلِكَ تَسْلِيمًا كُلِّيًّا مِنْ غَيْرِ مُمَانَعَةٍ وَلَا مُدَافَعَةٍ وَلَا مُنَازَعَةٍ» اهـ<sup>(١)</sup>.

وَحَدِيثِ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَا  
إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«فَمَا كَانَ مِنَ السُّنَّةِ زَائِدًا عَلَى الْقُرْآنِ فَهُوَ تَشْرِيْعٌ مُبْتَدَأٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ  
تَجِبُ طَاعَتُهُ فِيهِ، وَلَا تَحِلُّ مَعْصِيَتُهُ، وَلَيْسَ هَذَا تَقْدِيمًا لَهَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ،  
بَلْ امْتِثَالًا لِمَا أَمَرَ بِهِ مِنْ طَاعَةِ رَسُولِهِ، وَلَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُطَاعُ فِي هَذَا  
الْقِسْمِ، لَمْ يَكُنْ لِمَا أَمَرَ بِهِ مِنْ طَاعَةِ رَسُولِهِ، وَسَقَطَتْ طَاعَتُهُ الْمُخْتَصَّةُ بِهِ، وَلِأَنَّهُ إِذَا لَمْ  
تَجِبْ طَاعَتُهُ إِلَّا فِيمَا وَافَقَ الْقُرْآنَ لَا فِيمَا زَادَ عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ طَاعَةٌ خَاصَّةٌ

(١) السابق (١/ ٥٢٠).

(٢) تقدم.

تَخْتَصُّ بِهِ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]،  
 وَكَيْفَ يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَقْبَلَ حَدِيثًا زَائِدًا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ؛  
 فَلَا يَقْبَلُ حَدِيثَ تَحْرِيمِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا، وَلَا حَدِيثَ  
 التَّحْرِيمِ بِالرَّضَاعَةِ لِكُلِّ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: **(وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَوَاتِرًا)**: فَحَدِيثُ الْآحَادِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ  
 هُوَ أَيْضًا حُجَّةٌ فِي الْعَقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ.

دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا  
 فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، فَدَلَّتِ  
 الْآيَةُ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الطَّائِفَةِ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْعَدَدِ الَّذِي  
 لَا يَنْتَهِي إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ<sup>(٢)</sup>.

كَمَا دَلَّ عَلَى حُجِّيَّةِ خَبَرِ الْآحَادِ أدِلَّةٌ أُخْرَى كَثِيرَةٌ بَلَغَتْ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ  
 الَّذِي يُفِيدُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ.

مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ ﷺ: «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا فَأَدَّأَهَا كَمَا  
 سَمِعَهَا، فَرُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَفَهُ إِلَيَّ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ،  
 وَرُبَّ حَامِلٍ فَفَهُ لَيْسَ بِفَقِيهِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) «إعلام الموقعين» (٢/٣٧، ٣٨).

(٢) انظر: «الإحكام» الأمدى (٢/٥٦).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٦٥٦)، وابن ماجه (٢٣٠)، وصححه  
 الألباني «الصحيحه» (٤٠٣).

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُرْسِلُ أَحَادَ الصَّحَابَةِ إِلَى الْأَفْطَارِ وَالْأَمْصَارِ يُعَلِّمُونَ  
النَّاسَ أُمُورَ دِينِهِمْ وَمَا فُرِضَ عَلَيْهِمْ؛ سِوَاءٍ فِي عَقِيدَتِهِمْ أَوْ عِبَادَاتِهِمْ؛ كَمَا  
أُرْسِلَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ؛ لِيُعَلِّمَهُمْ أَصُولَ دِينِهِمْ، وَأُرْسِلَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى  
الْحَجِيجِ، وَكَذَلِكَ أُرْسِلَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَرَأَ عَلَى الْحَجِيجِ سُورَةَ بَرَاءَةٍ، إِلَى غَيْرِ  
ذَلِكَ مِنْ بُعُوثِ النَّبِيِّ ﷺ الَّتِي بَلَغَتْ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ.

ثُمَّ إِنَّهُ تَوَاتَرَ عَنِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - فِي وَقَائِعَ كَثِيرَةٍ لَا  
تُحْصَى - الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدِهِمْ اعْتِرَاضٌ عَلَى ذَلِكَ،  
فَكَانَ إِجْمَاعًا.





**الضَّابِطُ الْخَامِسُ:** الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ: مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ، بِرِوَايَةِ الْعَدْلِ  
الضَّابِطِ عَنِ مِثْلِهِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، مِنْ غَيْرِ شُدُوزٍ وَلَا عِلَّةٍ.

## الشَّرْحُ

مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ أُمَّةُ الْإِسْلَامِ وَتَمَيَّزَتْ بِهِ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأُمَّمِ، شِدَّةُ  
تَحْرِيهَا وَدِقَّةُ تَمَحِيصِهَا لِمَا يُرَوَى عَنْ نَبِيِّهَا ﷺ.

فَاشْتَرَطَ الْأَئِمَّةُ عَلَيْهِمْ رَحْمَةُ اللَّهِ شُرُوطًا يَتَمَيَّزُ بِهَا الْحَدِيثُ الْمَقْبُولُ  
الثَّابِتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَرْدُودِ الَّذِي لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ ﷺ.

وَهَذِهِ الشُّرُوطُ هِيَ الشُّرُوطُ الْخَمْسَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ هَاهُنَا.

**قَوْلُهُ: (الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ: مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ):** وَاتَّصَالَ الْإِسْنَادِ مَعْنَاهُ: أَنْ  
كُلَّ رَاوٍ مِنْ رِوَاةِ الْإِسْنَادِ قَدْ تَحَمَّلَ - أَي: أَخَذَ الْحَدِيثَ إِسْنَادًا وَمَتَّنًا - عَنْ  
شَيْخِهِ الَّذِي فَوْقَهُ فِي السَّنَدِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ بَيْنَهُمَا.

وَهَذَا يَعْنِي سَلَامَةَ الْحَدِيثِ مِنْ وَقُوعِ أَيِّ سَقَطٍ فِي إِسْنَادِهِ؛ كَانْقِطَاعِ أَوْ  
اتِّصَالِ أَوْ إِزْسَالِ.

**قَوْلُهُ: (بِرِوَايَةِ الْعَدْلِ):**

قَالَ ابْنُ حِبَّانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«الْعَدَالَةُ فِي الْإِنْسَانِ هُوَ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ أَحْوَالِهِ طَاعَةً لِلَّهِ» اهـ (١).

(١) «مقدمة صحيحه» (١/١٥١).

وَلِلْعَدَالَةِ شُرُوطٌ خَمْسَةٌ، لَا بُدَّ أَنْ تَتَحَقَّقَ فِي الرَّاوي كَي يُحْكَمَ بَعْدَالتِهِ،  
وهي:

- ١- الإسلام: لِأَنَّ الْكَافِرَ مَهْدُورُ الْعَدَالَةِ.
- ٢- التَّكْلِيفُ: يَكُونُ بِالْغَا عَاقِلًا، يَسْتَوْعِبُ الرَّوَايَةَ وَيُمَيِّزُ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ.
- ٣- اجْتِنَابُ الْفِسْقِ: فَلَا يَجْهَرُ بِالْمَعَاصِي، وَلَا يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ.
- ٤- اجْتِنَابُ حَوَارِمِ الْمُرُوءَةِ: وَهِيَ الْأُمُورُ الَّتِي تُسْتَهْجَنُ فِي عُرْفِ النَّاسِ، وَتَدُلُّ لِمَجْمُوعِهَا عَلَى أَنَّ الرَّاوي لَيْسَ أَهْلًا لِتَحْمُلِ الْحَدِيثِ؛ كَالْقَهْقَهَةِ وَالصَّحِكِ الشَّدِيدِ فِي مَجَامِعِ النَّاسِ وَالْمَشْيِ فِي الطَّرِيقَاتِ بِمَا يُظْهَرُ فَوْقَ الرُّكْبَةِ مَثَلًا، وَنَحْوِ ذَلِكَ.
- ٥- أَلَّا يَكُونَ مُغَفَّلًا:

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَمِيدِيُّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

«الْغَفْلَةُ الَّتِي يُرَدُّ بِهَا حَدِيثُ الرَّجُلِ الرِّضَا الَّذِي لَا يُعْرَفُ بِكَذِبٍ، هُوَ أَنْ يَكُونَ فِي كِتَابِهِ غَلْطٌ؛ فَيُقَالُ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَيَتْرُكُ مَا فِي كِتَابِهِ، وَيُحَدِّثُ بِمَا قَالُوا، أَوْ يُغَيِّرُهُ فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِمْ، لَا يَعْقِلُ فَرْقَ مَا بَيْنَ ذَلِكَ، أَوْ يُصَحِّفُ تَصْحِيفًا فَاحِشًا، فَيَقْلِبُ الْمَعْنَى» اهـ<sup>(١)</sup>.

### تنبيه:

عَدَالَةُ الرَّاوي مَطْلُوبَةٌ عِنْدَ الْأَدَاءِ لَا عِنْدَ التَّحْمُلِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَحَمَّلَ بَعْضُ الرَّوَاةِ أَحَادِيثَ حَالَ كُفْرِهِمْ، ثُمَّ آدَاهَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ، فَقَبِلَهَا مِنْهُمْ الْعُلَمَاءُ.

(١) «الجرح والتعديل» (٢/٣٣ - ٣٤)، و«الكفاية» (٢٣٥).

وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ هِرْقَلِ الَّذِي تَحَمَّلَهُ أَبُو سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ، ثُمَّ  
أَدَّاهُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، وَهُوَ مُخْرَجٌ فِي «الصَّحِيحَيْنِ».

قَوْلُهُ: **(الضَّابِطُ)**: يُشْتَرَطُ فِي رَاوِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ  
ضَابِطًا.

وَالضَّبُّ فِي الرَّوَايَةِ ضَبْطَانٍ:

١- ضَبُّ صَدْرٍ.

٢- ضَبُّ كِتَابٍ.

فَضَبُّ الصَّدْرِ: أَنْ يَكُونَ الرَّاوِي قَدْ حَفِظَ مَرَوِيَّاتِهِ فِي صَدْرِهِ، وَأَتَقَنَ  
حِفْظَهُ لَهَا، وَاسْتَمَرَ هَذَا الضَّبُّ مَعَهُ لِحِينَ مَا يُحَدِّثُ بِهِذَا الْحَدِيثِ مِنْ  
حِفْظِهِ.

وَضَبُّ الْكِتَابِ: أَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ مَحْفُوظًا لَدَى الرَّاوِي، وَأَنْ يَكُونَ  
مُقَابِلًا مُصَحَّحًا مُرَاجَعًا عَلَى أَصْلِهِ، وَأَنْ يَحْتَفِظَ بِهِ أَيْضًا لِحِينَ مَا يُحَدِّثُ بِهِ؛  
لئَلَّا يَزِيدَ عَلَيْهِ أَحَدٌ مَا لَيْسَ مِنْهُ.

قَوْلُهُ: **(عَنْ مِثْلِهِ إِلَى مُنْتَهَاهُ)**: أَي: بِرَوَايَةِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنِ الْعَدْلِ  
الضَّابِطِ إِلَى نِهَايَةِ السَّنَدِ.

قَوْلُهُ: **(مِنْ غَيْرِ شُدُوزٍ)**: أَي: لَا يَكُونُ الْحَدِيثُ شَاذًا.

وَالْحَدِيثُ الشَّاذُّ هُوَ مَا يُخَالِفُ فِيهِ الثَّقَّةُ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ.

قوله: **(ولا علة):** ولا يكون الحديث معلولاً؛ والعلّة هي الخطأ الخفي الذي يقدح في صحّة الرواية التي ظاهرها الصحّة. والحدِيثُ المَعْلُولُ هُوَ الحدِيثُ الَّذِي اطَّلَعَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَهُ السَّلَامَةُ مِنْهَا.



**الضَّابُّ السَّادِسُ:** الْحَدِيثُ الْحَسَنُ: مَا جَمَعَ شُرُوطَ الصَّحِيحِ وَلَكِنْ خَفَّ ضَبْطُ أَحَدِ رُؤَاتِهِ.

## الشَّرْحُ

**قَوْلُهُ:** (الْحَدِيثُ الْحَسَنُ: مَا جَمَعَ شُرُوطَ الصَّحِيحِ وَلَكِنْ خَفَّ ضَبْطُ أَحَدِ رُؤَاتِهِ): حَدُّ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ هُوَ نَفْسُهُ حَدُّ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، إِلَّا أَنَّ أَحَدَ رِجَالِهِ أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَبْلُغُوا فِي الضَّبْطِ وَالْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ الرَّتَبَةَ الْعُلْيَا، كَمَا بَلَغَ رِجَالُ الصَّحِيحِ، لَكِنَّهُمْ - عَلَى كُلِّ حَالٍ - عُدُولٌ ضَابِطُونَ، وَلَكِنْ خَفَّ ضَبْطُهُمْ.

وَالْحَدِيثُ الْحَسَنُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي الْعَمَلِ بِهِ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّحِيحِ فِي الْعَمَلِ<sup>(١)</sup>.



(١) انظر: «أصول مذهب الإمام أحمد» للتركي (٣٠٠).

**الضَّابِطُ السَّابِعُ: الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ: مَا فَقَدَ أَحَدَ شُرُوطِ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ.**

## الشرح

**قَوْلُهُ: (الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ؛ مَا فَقَدَ أَحَدَ شُرُوطِ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ):**  
الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ هُوَ مَا لَمْ يَتَوَفَّرْ فِيهِ شَرْطٌ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ شُرُوطِ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ؛ كَأَنْ يَكُونَ لَيْسَ مُتَّصِلًا، أَوْ فِيهِ مِنَ الرَّوَاةِ مَنْ لَيْسَ عَدْلًا، أَوْ مَنْ لَيْسَ ضَابِطًا، أَوْ يَكُونُ شَاذًا، أَوْ مَعْلُومًا.

وَالْحَدِيثُ الضَّعِيفُ إِنْ كَانَ ضَعْفُهُ بِسَبَبِ سُوءِ حِفْظِ رَاوِيهِ، أَوْ كَانَ مُرْسَلًا، أَوْ فِيهِ انْقِطَاعٌ، وَجَاءَهُ مَا يُقْوِيهِ مِنْ شَاهِدٍ لِمَعْنَى الْحَدِيثِ، أَوْ مُتَابِعَةٍ لِرَاوِيهِ، فَقَدْ يَرْتَقِي بِمِثْلِ ذَلِكَ حَتَّى يَبْلُغَ دَرَجَةَ الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ، فَيَكُونُ حُجَّةً، وَأَمَّا إِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ أَحَدُ الْكَذَّابِينَ، أَوْ الْمُتَّهَمِينَ بِالْكَذِبِ، فَهَذَا لَا يَتَقَوَّى بِحَالٍ.



# الإجماع

## الإجماع

وَفِيهِ ضَابِطَانِ:

**الضَّابِطُ الْأَوَّلُ:** الإِجْمَاعُ: اتَّفَاقُ مُجْتَهِدِي الْأُمَّةِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَصْرِ  
مِنَ الْعُصُورِ عَلَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ.

## الشرح

قَوْلُهُ: (الإِجْمَاعُ):

الإِجْمَاعُ فِي اللَّغَةِ: قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: «الْحَيْمُ وَالْمَيْمُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ،  
يَدُلُّ عَلَى تَصَامُّ الشَّيْءِ؛ يُقَالُ جَمَعْتُ الشَّيْءَ جَمْعًا؛ وَالْجَمَاعُ الْأَشَابَةُ مِنْ  
قَبَائِلِ شَتَّى»<sup>(١)</sup>.

وَالِإِجْمَاعُ فِي الْإِصْطِلَاحِ: عَرَّفَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: (اتَّفَاقُ مُجْتَهِدِي الْأُمَّةِ  
بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَصْرِ مِنَ الْعُصُورِ عَلَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ).

فَقَوْلُهُ: (اتَّفَاقُ): فَلَوْ وُجِدَ خِلَافٌ، وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ، فَلَا يَنْعَقِدُ مَعَهُ  
الإِجْمَاعُ.

وَقَوْلُهُ: (مُجْتَهِدِي): خَرَجَ بِهِ الْعَوَامُّ وَالْمُقَلِّدُونَ؛ فَلَا يُعْتَبَرُ وَفَاقُهُمْ وَلَا  
خِلَافُهُمْ.

وَقَوْلُهُ: (الْأُمَّةُ): خَرَجَ بِهِ إِجْمَاعٌ غَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَلَا عِبْرَةَ بِإِجْمَاعِهِمْ.

(١) «مقاييس اللغة» (١ / ٤٧٩)، دار الفكر، تحقيق عبد السلام هارون.



وَقَوْلُهُ: **(بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ):** فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْإِتِّفَاقُ بَعْدَ عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ؛ كَقَوْلِ الصَّحَابِيِّ: كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا، فَالْحُجَّةُ فِي قَوْلِهِ وَإِفْرَارِهِ ﷺ دُونَ إِجْمَاعِهِمْ<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُهُ: **(فِي عَصْرِ مِنَ الْعُصُورِ):** فَإِذَا اتَّفَقَ مُجْتَهِدُوا عَصْرٍ مِنْ الْعُصُورِ، ثُمَّ خَالَفَهُمْ أَحَدٌ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ لَا يُعَدُّ خِلَافُهُ - حِينَهَا - خَرْقًا لِلْإِجْمَاعِ.

قَالَ السَّرْحَسِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«الْإِجْمَاعُ مُوجِبٌ لِلْعِلْمِ قَطْعًا بِمَنْزِلَةِ النَّصِّ؛ فَكَمَا لَا يَجُوزُ تَرْكُ الْعَمَلِ بِالنَّصِّ بِاعْتِبَارِ رَأْيٍ يَعْتَرِضُ لَهُ، لَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ الْإِجْمَاعِ بِرَأْيٍ يَعْتَرِضُ لَهُ بَعْدَمَا انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ بِدَلِيلِهِ» اهـ<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلُهُ: **(عَلَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ):** خَرَجَ بِهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى حُكْمٍ عَقْلِيٍّ أَوْ عَادِيٍّ؛ إِذِ الْبَحْثُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا يَخُصُّ الشَّرْعَ.

(١) انظر: «أصول مذهب الإمام أحمد» (٣٤٨).  
(٢) «أصول السرخسي» (١ / ٣٠٨)، ط دار المعرفة - بيروت.

## حجية الإجماع:

دَلَّ عَلَى حُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ أَدَلَّةٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِنْهَا:

١- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ [النساء: ١١٥].

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ:

أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوَعَّدَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ؛ وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى حُرْمَتِهِ كَمَا أَنَّهُ ﷺ جَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ مُحَرَّمَةٌ<sup>(١)</sup>.

٢- قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»<sup>(٢)</sup>.

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيَجْمَعَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى ضَلَالٍ<sup>(٣)</sup>.

٣- جَمِيعُ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي تَأْمُرُ بِلُزُومِ الْجَمَاعَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

(١) انظر: «إرشاد الفحول» (٧٤)، «الإحكام» للآمدي (٢٨٦/١)، «المستصفى» (١٧٥/١).

(٢) صحيح لشواهد: أخرجه أبو داود (٤٢٥٣)، والترمذي (٢١٦٧)، وابن ماجه (٤١٥)، وصححه الألباني في «الصحيحه» (١٣٣١).

(٣) قال الحافظ في «تلخيص الحبير»: وإسناده صحيح ومثله لا يقال بالرأي.

«وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ بَيْنَ جَمِيعِ الدِّينِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنَّ  
الإِجْمَاعَ حَقٌّ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ.  
ثُمَّ بَيْنَ أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ: النَّظَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ الْعَمَلُ  
بِالإِجْمَاعِ» اهـ<sup>(١)</sup>.



---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٩ / ١٩٢ - ٢٠٢).

**الضَّابِطُ الثَّانِي: الإِجْمَاعُ السُّكُوتِيُّ حُجَّةٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ.**

## الشَّرْحُ

**قَوْلُهُ: (الإِجْمَاعُ السُّكُوتِيُّ):**

قَالَ الشُّوكَانِيُّ - رضي الله عنه -: «الإِجْمَاعُ السُّكُوتِيُّ: وَهُوَ أَنْ يَقُولَ بَعْضُ أَهْلِ الإِجْتِهَادِ بِقَوْلٍ، وَيَنْتَشِرُ فِي الْمُجْتَهِدِينَ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْعَصْرِ، فَيَسْكُتُونَ، وَلَا يَظْهَرُ مِنْهُمْ اعْتِرَافٌ وَلَا إنْكَارٌ» اهـ<sup>(١)</sup>.

**قَوْلُهُ: (حُجَّةٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ):** فَالإِجْمَاعُ السُّكُوتِيُّ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ

أَقْوَالٍ:

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ - رضي الله عنه -:

«إِذَا قَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ<sup>(٢)</sup> قَوْلًا، فَانْتَشَرَ فِي بَقِيَّةِ الصَّحَابَةِ، فَسَكَّتُوا: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْلًا فِي تَكْلِيفٍ فَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ.

وَإِنْ كَانَ: فَعَنْ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ<sup>(٣)</sup>، وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ.

(١) «إرشاد الفحول» (١ / ٢٢٣).

(٢) تخصيصه مسألة الإجماع السكوتي بالصحابة فقط، مخالف لما عليه جمهور الأصوليين من تعميمهما في كل الأعصار.

(٣) قال القاضي أبو يعلى «العدة» (٤ / ١١٧١): «في رواية الحسن بن ثواب، قال أحمد: أذهب في التكبير غداة يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق، ف قيل له: إلى أي شيء تذهب؟ قال: بالإجماع: عمر وعلي وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس. وظاهر هذا: أنه جعله إجماعاً، لانتشاره عنهم، ولم يظهر خلافه.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَكُونُ حُجَّةً، وَلَا يَكُونُ إِجْمَاعًا<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ آخَرُونَ: لَا يَكُونُ حُجَّةً وَلَا إِجْمَاعًا، وَلَا يُنْسَبُ إِلَى سَاكِتِ قَوْلٍ، إِلَّا أَنْ تَدُلَّ قَرَائِنُ الْأَحْوَالِ عَلَى أَنَّهُمْ سَكَتُوا مُضْمِرِينَ لِلرِّضَا، وَتَجْوِيزِ الْأَخْذِ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَالْقَوْلُ بِكَوْنِهِ إِجْمَاعًا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ<sup>(٣)</sup>.

قلت: وَمِنَ التَّطْبِيقَاتِ الْعَمَلِيَّةِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ عَلَى ذَلِكَ:

- ذَكَرَ السَّرْحَسِيُّ - وَهُوَ مِنْ فُقَهَاءِ الْأَحْنَفِ - مَسْأَلَةَ عَدَمِ وُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِقِيمَتِهَا، وَقَالَ: «وَلَنَا حَدِيثُ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ فِي رَمَضَانَ: أَلَا إِنَّ شَهْرَ زَكَاتِكُمْ قَدْ حَضَرَ فَمَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيَحْتَسِبْ مَالَهُ بِمَا عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُزَكِّ بِقِيَّةِ مَالِهِ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَكَانَ إِجْمَاعًا مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الْقَدْرِ الْمَشْغُولِ بِالدَّيْنِ»<sup>(٤)</sup>.

وقد صرح به أبو حفص البرمكي، فيما رأيتُه بخطه على ظهر الجزء الرابع من شرح مسائل الكوسج، فقال: قال أحمد بن حنبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في رواية محمد بن عبيد الله بن المنادي: أجمع أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على هذا المصحف.

قال أبو حفص: فبان بهذا أن الصحابة إذا ظهر الشيء من بعضهما، ولم يظهر من الباقيين خلافهم: أنه عنده إجماع.

(١) الفرق بين الحجة والإجماع: أن الحجة يُستدلُّ بها، ويجوز مخالفتها، إن كان هناك ما هو أقوى منها، وأما الإجماع فلا يجوز مخالفته.

(٢) «روضة الناظر» (١ / ٤٣٤).

(٣) «المهذب في أصول الفقه» (٢ / ٩٣٣، ٩٣٤).

(٤) «المبسوط» (٢ / ١٦٠).

- وَذَكَرَ الْكَاسَانِيُّ - وَهُوَ مِنْ فُقَهَاءِ الْأَخْنَفِ أَيْضًا - مَسْأَلَةَ زَوَالِ الْمَلِكِ عِنْدَ حُضُورِ مَرَضِ الْمَوْتِ، وَعَدَمِ جَوَازِ التَّصَرُّفِ فِيهِ، وَقَالَ: «وَأَمَّا إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ لِعَائِشَةَ: إِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكَ جِدَادَ عِشْرِينَ وَسَقًا مِنْ مَالِي بِالْعَالِيَةِ، وَإِنَّكَ لَمْ تَكُونِي حُرْزِيهِ، وَلَا قَبْضِيهِ وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالُ الْوَارِثِ؛ وَلَمْ تَدَّعِ عَائِشَةُ وَلَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ وَكَانَ ذَلِكَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ مَالَ الْمَرِيضِ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ يَصِيرُ مِلْكَ الْوَارِثِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ أَوْ مِنْ وَجْهِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

- وَذَكَرَ الْقَرَفِيُّ الْمَالِكِيُّ مَسْأَلَةَ قَبُولِ شَهَادَةِ الْقَازِفِ بَعْدَ تَوْبَتِهِ، وَقَالَ: «وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ؛ فَإِنَّ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى الْمُغْبِرَةِ بِالزَّنَى جَلَدَهُمْ عُمُرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ قَالَ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ: تُوْبُوا تُقْبَلْ شَهَادَتُكُمْ، فَتَابَ مِنْهُمْ اثْنَانِ، فَقَبِلَ شَهَادَتَهُمَا، وَلَمْ يُخَالِفْهُ أَحَدٌ؛ فَكَانَ إِجْمَاعًا مِنْهُمْ» اهـ<sup>(٢)</sup>.

- وَذَكَرَ الْمَاورِدِيُّ - وَهُوَ مِنْ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ - مَسْأَلَةَ تَغْطِيَةِ رَأْسِ وَوَجْهِ مَنْ مَاتَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ: «وَالدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ، رِوَايَةُ أَبِي الشَّعْنَاءِ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فِي مُحْرِمٍ خَرَّ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَوَقَصَتْهُ فَمَاتَ: «لَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ، وَحَمَرُوا وَجْهَهُ»، وَلِأَنَّهُ

(١) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» ٣ / ٢١٩.

(٢) «الذخيرة» ١٠ / ٢١٧.

إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّهُ مَرْوِيُّ عَمَّنْ ذَكَرْنَا مِنْهُمْ، وَلَيْسَ يُعْرَفُ لَهُمْ مُخَالَفٌ،  
وَمَا حُكِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، فَلَيْسَ مُخَالَفًا لَهُمْ» اهـ<sup>(١)</sup>.

- وَذَكَرَ الْمَاوِرِدِيُّ - أَيْضًا - مَسْأَلَةَ شِرَاءِ الْغَائِبِ، فَقَالَ: «وَلِأَنَّهُ إِجْمَاعُ  
الصَّحَابَةِ: رُوِيَ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَطَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما تَنَاقَلَا دَارَيْنِ:  
إِحْدَاهُمَا بِالْكُوفَةِ وَالْأُخْرَى بِالْبَصْرَةِ، فَقِيلَ لِعُثْمَانَ: غَبَنْتَ فَقَالَ: لَا أَبَالِي لِي  
الْخِيَارُ إِذَا رَأَيْتَهَا، فَتَرَفَعَا إِلَى جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، فَقَضَى بِالْخِيَارِ لِطَلْحَةَ.

وَرُوِيَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ اشْتَرَى أَرْضًا لَمْ يَرَهَا.

وَرُوِيَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ اشْتَرَى إِبِلًا لَمْ يَرَهَا.

فَصَارَ هَذَا قَوْلُ خَمْسَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَيْسَ لَهُمْ مُخَالَفٌ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ

إِجْمَاعٌ» اهـ<sup>(٢)</sup>.

- وَذَكَرَ ابْنُ قِدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ مِنْ فُقَهَاءِ الْحَنَابِلَةِ - مَسْأَلَةَ  
الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي الْمَطَرِ، ثُمَّ قَالَ: «وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنِ ابْنِ  
عُمَرَ، وَفَعَلَهُ أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ، وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، وَمَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ،  
وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ ... وَلَا يُعْرَفُ لَهُمْ فِي عَصَرِهِمْ مُخَالَفٌ، فَكَانَ  
إِجْمَاعًا» اهـ<sup>(٣)</sup>.

(١) «الحاوي الكبير شرح مختصر المزني» (٤ / ١٠١).

(٢) السابق (٥ / ١٥).

(٣) «المغني» (٢ / ١٣٢).

- وَذَكَرَ أَيضًا - رضي الله عنه - مَسْأَلَةَ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي حَالَةِ الْمَطَرِ، ثُمَّ قَالَ: «وَفَعَلَهُ أَنَسٌ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ غَيْرِهِ خِلَافًا، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا» اهـ<sup>(١)</sup>.

- وَذَكَرَ - رضي الله عنه - مَسْأَلَةَ صَلَاةِ الْأُمَّةِ وَهِيَ مَكْشُوفَةُ الرَّأْسِ، ثُمَّ قَالَ: «وَلَنَا أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَنْهَى الْإِمَاءَ عَنِ التَّقْنَعِ ... وَهَذَا اشْتَهَرَ فِي الصَّحَابَةِ، فَلَمْ يُنْكَرْ، فَكَانَ إِجْمَاعًا» اهـ<sup>(٢)</sup>.

- جَوَّزَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رضي الله عنه تَأْجِيرَ الْأَرْضِ الَّتِي بِهَا شَجَرٌ، وَإِنْ قَصِدَ فِي الْعَقْدِ مَنَفَعَةُ الْأَرْضِ وَالشَّمْرَةَ جَمِيعًا، وَهُوَ مَا مَنَعَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَاعْتَبَرَهُ بَيْعٌ لِلشَّمْرِ قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهِ؛ حَيْثُ اسْتَدَلَّ - رضي الله عنه - عَلَى الْجَوَازِ قَائِلًا: «الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ فِعْلِ ابْنِ عُمَرَ فِي قِصَّةِ أُسَيْدِ بْنِ الْحَضِيرِ؛ فَإِنَّهُ قَبَلَ الْأَرْضَ وَالشَّجَرَ الَّذِي فِيهَا بِالْمَالِ الَّذِي كَانَ لِلْغُرَمَاءِ، وَهَذَا عَيْنُ مَسْأَلَتِنَا ... ثُمَّ هَذِهِ الْقِصَّةُ لَا بُدَّ أَنْ تَشْتَهَرَ، وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ أَحَدًا أَنْكَرَهَا، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا» اهـ<sup>(٣)</sup>.



(١) «المغني» (٢/ ٣٢٥).

(٢) السابق (٢/ ٣٣٢).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٦٥).



# القياس



## القياس

وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ ضَوَابِطُ:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: الْقِيَاسُ: إِلْحَاقُ فَرْعٍ بِأَصْلِ لِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا أَوْ شَبِّهَ.

### الشرح

قَوْلُهُ: (الْقِيَاسُ: إِلْحَاقُ فَرْعٍ بِأَصْلِ لِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا):

مِثَالُهُ:

١- نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقْضِيَ الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانٌ<sup>(١)</sup>.

فَهَذَا أَصْلُ الْحَقِّ بِهِ فَرْعٌ، وَهُوَ: الْحَاقِنُ؛ لِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا، وَهِيَ: تَشْوِيشُ الْفِكْرِ وَانْشِغَالُ الْقَلْبِ.

٢- عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجْرَيْنِ وَلَمْ أَجِدِ الثَّالِثَ، فَأَتَيْتُهُ بِرَوْثَةٍ، فَأَخَذَ الْحَجْرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: «إِنَّهَا رِكْسٌ»<sup>(٢)</sup>.

فَالنَّهْيُ عَنِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالرَّوْثَةِ أَصْلُ الْحَقِّ بِهِ فَرْعٌ، وَهُوَ: كُلُّ نَجَسٍ؛ لِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا؛ وَهِيَ: النَّجَاسَةُ.

٣- سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، فَقَالَ: «أَيُنْفَضُ الرُّطْبُ إِذَا يَسَسَ؟»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَلَا إِذْنٌ»<sup>(١)</sup>.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦).

فَالْتَمُرُ أَصْلٌ، الْحَقُّ بِهِ فَرْعٌ؛ وَهُوَ: كُلُّ رُطْبٍ مِنْ أَيِّ مَادَّةٍ رَبَوِيَّةٍ؛ لِعَلَّةِ  
جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا، وَهِيَ: النَّقْصُ الَّذِي يَحْدُثُ بِسَبَبِ الْيُبْسِ.

٤- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ  
بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٧٣﴾﴾  
[البقرة: ١٧٣]؛ فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْآيَةِ أَصْلٌ، الْحَقُّ بِهِ فَرْعٌ؛ وَهُوَ كُلُّ  
مَا حَرَّمَ أَكْلَهُ؛ لِعَلَّةِ جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا؛ وَهِيَ: الضَّرُورَةُ.

٥- قِيَاسُ الْهَيْرِيِّينَ وَالْحَشِيشِ وَالْحُبُوبِ الْمُنْخَدِرَةِ عَلَى الْخَمْرِ فِي  
التَّحْرِيمِ؛ لِعَلَّةِ جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا؛ وَهِيَ: الْإِسْكَارُ.

### حجية القياس:

الْقِيَاسُ حُجَّةٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، وَمِنْهُمْ الْأَيْمَةُ الْأَرْبَعَةُ، وَلَمْ يُخَالَفْ  
فِي ذَلِكَ مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِمْ سِوَى الظَّاهِرِيَّةِ فَقَطْ<sup>(٢)</sup>.  
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

«قَالَ الْمُزَنِّيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْفُقَهَاءُ مِنْ عَصْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى يَوْمِنَا  
هَذَا اسْتَعْمَلُوا الْمَقَائِيسَ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ مِنْ أَمْرِ دِينِهِمْ، وَأَجْمَعُوا عَلَى  
أَنَّ نَظِيرَ الْحَقِّ حَقٌّ، وَنَظِيرَ الْبَاطِلِ بَاطِلٌ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ انْكَارُ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ  
التَّشْبِيهُ بِالْأُمُورِ، وَالتَّمَثِيلُ عَلَيْهَا» اهـ<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٣٥٩)، وابن ماجه (٢٢٦٤)، وصححه الألباني في «الإرواء»  
(١٣٥٢).

(٢) انظر: «شرح الأصول» لابن عثيمين (٣٣٧).

(٣) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٤٠) الناشر: مؤسسة الريان - دار ابن حزم.

وَقَالَ فُخْرُ الدِّينِ الرَّازِي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:-

«وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِنَا: الْقِيَّاسُ حُجَّةٌ: أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ ظَنٌّ أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الصُّورَةِ مِثْلُ حُكْمِ تِلْكَ الصُّورَةِ فَهُوَ مُكَلَّفٌ بِالْعَمَلِ بِهِ فِي نَفْسِهِ وَمُكَلَّفٌ بِأَنْ يُفْتِيَ بِهِ غَيْرَهُ» اهـ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا أَدِلَّةُ الْقِيَّاسِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَمِنْهَا:

١- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَهُ إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ اللَّهُ نُشُورٌ ﴾ [فاطر: ٩].

فَشَبَّهَ اللهُ ﷻ إِعَادَةَ الْخَلْقِ بِإِبْتِدَائِهِ، وَشَبَّهَ إِحْيَاءَ الْمَوَاتِ بِإِحْيَاءِ الْأَرْضِ.

٢- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

يَعْنِي: أَنَّا لَمَّا كُنَّا قَادِرِينَ عَلَى الْخَلْقِ ابْتِدَاءً، كُنَّا قَادِرِينَ عَلَى الْإِعَادَةِ، فَهَذَا قِيَّاسٌ.

وَمِنْ أَقْوَى أَدِلَّةِ الْقِيَّاسِ: الْإِجْمَاعُ السُّكُوتِيُّ مِنَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ؛ فَقَدْ كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ الْقِيَّاسَ فِيمَا اسْتَجَدَّ عِنْدَهُمْ مِنْ مَسَائِلَ؛ كَقِيَّاسِهِمْ مَسْأَلَةَ الْإِمَامَةِ الْعُظْمَى عَلَى إِمَامَةِ الصَّلَاةِ؛ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ وَلَمْ يُنْكَرْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

٣- قَوْلُهُ ﷺ: «مَا أَبَالِي أَوْسَطَ الْقُبُورِ قَضَيْتُ حَاجَتِي أَوْ وَسَطَ

النَّاسِ» اهـ<sup>(٢)</sup>.

(١) «المحصول» (٢٠ / ٥)، ط مؤسسة الرسالة.

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٥٦٧)، والبيهقي ٧٧ / ٤، وصححه الألباني في «الإرواء» (٦٣).

فَقَاسَ النَّبِيُّ ﷺ حُكْمَ فِضَاءِ الْحَاجَةِ بَيْنَ الْأَمْوَاتِ عَلَى حُكْمِهَا بَيْنَ الْأَحْيَاءِ.

٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ، أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ فَقَالَ: «لَوْ كَانَ عَلَى أُمَّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَهُ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»<sup>(١)</sup>.

فَقَاسَ النَّبِيُّ ﷺ دَيْنُ اللَّهِ عَلَى دَيْنِ الْعِبَادِ، بَلْ قَالَ هُوَ أَوْلَى، وَهَذَا مِنْ قِيَاسِ الْأَوْلَى.

٥- جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وُلِدَ لِي غُلَامٌ أَسْوَدٌ، فَقَالَ: «هَلْ لَكَ إِبِلٌ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا أَلْوَانُهَا؟»، قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَنَّى ذَلِكَ؟»، قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ، قَالَ: «فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ»<sup>(٢)</sup>.

فَقَاسَ النَّبِيُّ ﷺ الْغُلَامَ عَلَى الْجَمَلِ الْأَوْرَقِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ عُثَيْمِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«كُلُّ مَثَلٍ ضَرَبَهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ: إِحْقَاقُ الْأَمْرِ الْمَعْنَوِيِّ بِالْأَمْرِ الْحِسِّيِّ.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٩٥٣)، ومسلم (١١٤١).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٣٠٥)، ومسلم (١٥٠٠).

وَعَلَيْهِ، فَتَكُونُ أَدَلَّةُ الْقِيَاسِ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ جِدًّا» اهـ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (أَوْ شَبَهُ): قِيَاسُ الشَّبهِ هُوَ: أَنْ يَتَرَدَّدَ فَرْعٌ بَيْنَ أَصْلَيْنِ مُخْتَلِفِي الْحُكْمِ، وَفِيهِ شَبَهُ بِكُلِّ مِنْهُمَا، فَيُلْحَقُ بِأَكْثَرِهِمَا شَبَهُ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَتَرَدَّدَ الْفَرْعُ بَيْنَ أَصْلَيْنِ يُشْبَهُ أَحَدُهُمَا فِي ثَلَاثَةِ أَوْصَافٍ وَيُشْبَهُ الْآخَرَ فِي وَصْفَيْنِ، فَيُرَدُّ إِلَى أَشْبَهُ الْأَصْلَيْنِ بِهِ<sup>(٣)</sup>.

### مَثَلُهُ:

دِيَّةُ الْعَبْدِ، فَهَذَا فَرْعٌ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ أَصْلَيْنِ مُخْتَلِفِي الْحُكْمِ:  
الْأَصْلُ الْأَوَّلُ: دِيَّةُ الْحُرِّ.

الْأَصْلُ الثَّانِي: الْقِيَمَةُ.

فَالْعَبْدُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يُشْبَهُ الْحُرَّ فِي كَوْنِهِ إِنْسَانًا عَاقِلًا  
مُكَلَّفًا، يَنْكِحُ وَيُطَلَّقُ.

وَيُشْبَهُ الْمَالَ فِي كَوْنِهِ يَبَاعُ وَيُشْتَرَى، وَيُرْهَنُ وَيُوهَبُ، وَيُورَثُ.

فَالْحَقُّ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ بِأَكْثَرِهِمَا شَبَهُ وَهُوَ الْمَالُ: فَإِذَا قُتِلَ الْعَبْدُ فَعَلَى  
الْقَاتِلِ دَفْعُ ثَمَنِهِ لِسَيِّدِهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) «شرح الأصول» لابن عثيمين (٣٣٩).

(٢) «رسالة في أصول الفقه» للعكبري (٧١)، و«شرح الأصول» لابن عثيمين (٣٦١).

(٣) «اللمع في أصول الفقه» للشيرازي (١٠١).

(٤) انظر: «رسالة في أصول الفقه» للعكبري (٧١)، و«المنخول» للغزالي (٤٨٢)، و«البحر

المحيط» للزركشي (٧/ ٣٥)، و«مذكرة أصول الفقه» للشنقيطي (٣١٦)، و«شرح الأصول»  
لابن عثيمين (٣٦١).

قال نَجْمُ الدِّينِ الطُّوفِيُّ - رضي الله عنه - : « وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ : تَرَدُّدُ الْعَبْدِ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْبَهِيمَةِ ، فِي التَّمْلِيكِ ، فَمَنْ قَالَ : يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ ؛ قَالَ : هُوَ إِنْسَانٌ يُثَابُ وَيُعَاقَبُ وَيَنْكَحُ وَيُطَلَّقُ ، وَيَكَلَّفُ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ ، وَيَفْهَمُ وَيَعْقِلُ ، وَهُوَ ذُو نَفْسٍ نَاطِقَةٍ ، فَأَشْبَهَهُ الْحُرُّ .

وَمَنْ قَالَ : لَا يَمْلِكُ ؛ قَالَ : هُوَ حَيَوَانٌ يَجُوزُ بَيْعُهُ وَرَهْنُهُ وَهَبْتُهُ وَإِجَارَتُهُ وَإِرْثُهُ ؛ أَشْبَهَهُ الدَّابَّةَ .

وَعَلَى هَذَا خَرَجَ الْخِلَافُ فِي ضَمَانِهِ إِذَا تَلَفَ بِقِيَمَتِهِ ، وَإِنْ جَاوَزَتْ دِيَّةَ الْحُرِّ إِلْحَاقًا لَهُ بِالْبَهِيمَةِ وَالْمَتَاعِ فِي ذَلِكَ ، وَبِمَا دُونَ دِيَّةِ الْحُرِّ بَعَشْرَةَ دَرَاهِمٍ تَشْبِيهَا لَهُ بِهِ ، وَتَقَاعُدًا بِهِ عَنْ دَرَجَةِ الْحُرِّ .

وَكَذَا الْمَذْيُ تَرَدَّدَ بَيْنَ الْبَوْلِ وَالْمَنِيِّ ، فَمَنْ حَكَمَ بِنَجَاسَتِهِ ، قَالَ : هُوَ خَارِجٌ مِنَ الْفَرْجِ لَا يُخْلَقُ مِنْهُ الْوَلَدُ ، وَلَا يَجِبُ بِهِ الْغُسْلُ ، أَشْبَهَهُ الْبَوْلَ ، وَمَنْ حَكَمَ بِطَهَارَتِهِ ، قَالَ : هُوَ خَارِجٌ تُحَلِّلُهُ الشَّهْوَةُ ، وَيَخْرُجُ أَمَامَهَا ، فَأَشْبَهَهُ الْمَنِيَّ « اهـ <sup>(١)</sup> .

وَقِيَاسُ الشَّبْهِ مُخْتَلَفٌ فِي حُجَّتِهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ :

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ - رضي الله عنه - :

قَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى مَذَاهِبَ .

(١) «شرح مختصر الروضة» للطوفي (٣/ ٤٢٥) ط الرسالة.



أَحَدُهَا: أَنَّهُ حُجَّةٌ، وَحَكَاهُ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ أَصْحَابِنَا وَأَصْحَابِهِمْ، وَقَالَ  
شَارِحُ «الْعُنْوَانِ»: إِنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ، وَقَالَ فِي «الْقَوَاطِعِ»: إِنَّهُ ظَاهِرٌ  
مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْإِحْتِجَاجِ بِهِ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِهِ، مِنْهَا قَوْلُهُ  
فِي إِيْجَابِ النِّيَّةِ فِي الْوُضُوءِ كَالْتِيَمِ: «طَهَارَتَانِ فَكَيْفَ تَفْتَرِقَانِ»، وَتَابَعَهُ  
عَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَوَاخِرِ الْأُمِّ فِي بَابِ اجْتِهَادِ  
الْحَاكِمِ: وَالْقِيَاسُ قِيَاسَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ، فَذَلِكَ الَّذِي لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ خِلَافًا.  
وَالثَّانِي أَنْ يُشَبَّهَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ مِنْ أَصْلٍ، وَيُشَبَّهَ مِنْ أَصْلٍ غَيْرِهِ.  
ثُمَّ قَالَ: وَمَوْضِعُ الصَّوَابِ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ أَنْ يَنْظُرَ: فَأَيُّهُمَا كَانَ أَوْلَى  
بِشَبْهِهِ صِيرَ إِلَيْهِ، فَإِنْ اشْتَبَهَ أَحَدُهُمَا فِي خَصْلَتَيْنِ، وَالْآخِرُ فِي خَصْلَةٍ أَلْحَقَهُ  
بِالَّذِي أَشْبَهَ فِي خَصْلَتَيْنِ. انْتَهَى.

الْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ: وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ  
الْحَنْفِيَّةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَنْ ادَّعَى التَّحْقِيقَ مِنْهُمْ، وَصَارَ إِلَيْهِ أَبُو زَيْدٍ وَمَنْ تَبَعَهُ،  
وَذَهَبَ إِلَيْهِ أَيْضًا أَبُو بَكْرٍ وَالْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيِّ. انْتَهَى.

وإليه ذهب أبو إسحاق المرزوي والشيرازي والقاضي أبو الطيب، كما  
نقل في البحر، وأبو بكر الصيرفي والقاضي ابن الباقلاني، لكن هو عند  
القاضي أبي الطيب والشيخ أبي إسحاق صالح لأن يرجح به<sup>(١)</sup>.  
وقال ابن قدامة - رضي الله عنه -:

«واختلفت الرواية عن أحمد رضي الله عنه في قياس الشبه: فروي: أنه  
صحيح، والأخرى: أنه غير صحيح، اختارها القاضي» اهـ<sup>(٢)</sup>.



(١) «البحر المحيط» (٧ / ٢٩٨ - ٣٠٠)، طدار الكتبي، مختصراً.  
(٢) «روضة الناظر وجنة المناظر» (٢ / ٢٤٣).

**الضابط الثاني:** أركان القياس أربعة:

- ١- أصل مقيس عليه.
- ٢- حكم ثابت للأصل.
- ٣- فرع ملحق بالأصل.
- ٤- علة أو شبهة يجمع بينهما.

## الشرح

قوله: **(أركان القياس أربعة):** الركن هو ما لا يتم الشيء إلا به؛ وهو داخل فيه.

قوله: **(١- أصل مقيس عليه):** أي: الصورة المقيس عليها؛ أو محل الحكم المشبه به؛ كنهى النبي ﷺ أن يقضي القاضي وهو غضبان، فهذا أصل مقيس عليه غيره.

قوله: **(٢- حكم ثابت للأصل):** أي: الحكم الشرعي المراد تعديده إلى الصورة المقيسة على الأصل؛ كحكم التحريم الثابت في قضاء القاضي وهو غضبان.

قوله: **(٣- فرع ملحق بالأصل):** أي: ما يراد إثبات حكم الأصل فيه؛ كقضاء القاضي وهو حاقن.

قوله: **(٤- علة أو شبهة يجمع بينهما):** وهي: تشويش الفكر وإنشغال القلب؛ فهي علة موجودة في الأصل؛ وهو الغضب، وموجودة أيضًا في الفرع؛ وهو الاحتقان.

وأما الشبهة؛ فكشبهه العبد بالحر أو بالمال، كما تقدم.



**الضابطُ الثالثُ:** شروطُ صحَّةِ القياسِ خمسةٌ:

- ١- أن يكونَ حُكْمُ الأَصْلِ ثابتًا بِنَصِّ أوِ إجماعٍ.
- ٢- أن تكونَ عِلَّةُ الحُكْمِ فِي الأَصْلِ معلومةً بِنَصِّ أوِ إجماعٍ.
- ٣- أن تكونَ العِلَّةُ مؤثِّرةً فِي الحُكْمِ.
- ٤- أن تُوجَدَ العِلَّةُ فِي الفِرْعِ.
- ٥- أن لا يَمْنَعَ مِنَ القِيَّاسِ مانِعٌ.

### الشرح

قوله: (شروطُ صحَّةِ القياسِ خمسةٌ): الشرطُ ما لا يتمُّ الشَّيْءُ إلاَّ بهِ؛ وهو خارجٌ عنه.

قوله: (١- أن يكونَ حُكْمُ الأَصْلِ ثابتًا بِنَصِّ أوِ إجماعٍ): فإن كان ثابتًا بقياسٍ لم يصحَّ القياسُ عليه؛ وإنما يُقاسُ على الأَصْلِ الأوَّلِ؛ لأنَّ الرجوعَ إليه أولى، ولأنَّ قياسَ الفِرْعِ عليه الَّذي جعلَ أصلاً قد يكونُ غيرَ صحيحٍ؛ ولأنَّ القياسَ على الفِرْعِ ثمَّ الفِرْعِ على الأَصْلِ تطويلٌ بلا فائدةٍ.

مثال ذلك: أن يُقالَ: يَجْرِي الرِّبَا فِي الذُّرَّةِ قِيَّاسًا عَلَى الرُّزِّ، وَيَجْرِي فِي الرُّزِّ قِيَّاسًا عَلَى البُرِّ، فَالقياسُ هَكَذَا غيرُ صحيحٍ، وَلَكِنْ يُقالُ: يَجْرِي الرِّبَا فِي الذُّرَّةِ قِيَّاسًا عَلَى البُرِّ؛ لِيُقَاسَ عَلَى أَصْلِ ثَابِتٍ بِنَصِّ<sup>(١)</sup>.

(١) «الأصول من علم الأصول» (٧١) دار ابن الجوزي.

قَوْلُهُ: (٢) - أَنْ تَكُونَ عِلَّةَ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ مَعْلُومَةً بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ: كَعِلَّةِ مَنَعَ الْإِسْتِنْبَاءِ بِالرُّوْتَةِ حَيْثُ نَصَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ النَّجَاسَةُ.

وَعِلَّةُ طَهَارَةِ الْهَرَّةِ؛ حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَّافَاتِ»<sup>(١)</sup>؛ فَنَصَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ الْحُكْمِ بِطَهَارَتِهَا هِيَ كَوْنُهَا مِنَ الطَّوَّافِينَ.

وَعِلَّةُ نَهْيِ الْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ وَهُوَ غَضَبَانُ، حَيْثُ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ ذَلِكَ هِيَ تَشْوِيشُ الْفِكْرِ وَانْشِغَالُ الْقَلْبِ.

وَأَمَّا الْعِلَّةُ الْمُسْتَنْبَطَةُ<sup>(٢)</sup> فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَإِنْ اسْتَنْبَطُوا الْعِلَّةَ مِنَ النَّصِّ الَّذِي لَمْ يَذْكَرْ فِيهِ الشَّارِعُ الْعِلَّةَ، فَإِنَّهُمْ يَسْتَنْبِطُونَهَا لِبَيَانِ الْحِكْمَةِ الَّتِي جَاءَتْ عَنِ الشَّارِعِ الْحَكِيمِ، وَأَنَّهُ لَا يُشْرَعُ إِلَّا مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلنَّاسِ وَلَا يَمْنَعُ إِلَّا مَا فِيهِ مَفْسَدَةٌ لِلنَّاسِ؛ فَيَعْلَمُ النَّاسُ حِكْمَةَ الشَّارِعِ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْعِلَّةُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْطَعُ بِأَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ هِيَ الَّتِي أَرَادَهَا الشَّارِعُ الْحَكِيمُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، كَمَا حَرَّمَ الذَّهَبَ عَلَى الرِّجَالِ؛ وَلَمْ يُنَصَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عِلَّةِ التَّحْرِيمِ،

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٢٢٥٢٨)، وأبو داود (٧٥)، والترمذي (٩٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائي (٦٨)، وابن ماجه (٣٦٧)، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٧٣).  
(٢) العلة المستنبطة هي التي استنبطها بعض العلماء من النصوص، ولم ينص عليها.

فاجتهد بعض الفقهاء في التماس العلة؛ فقال بعضهم: علة التحريم حاجة الناس إلى التقدين؛ فلو استعمل الذهب والفضة في الآنية واستعمل الذهب في لباس الرجال لما وجد الناس التقدين.

وقال بعضهم: بل علة التحريم ما في ذلك من كسر قلوب الفقراء.

فهذه العلة لا يقاس عليها؛ فلا يقال - مثلاً -: كل ما يستعمله الناس كنفوسهم يحرم استعماله في الآنية، ويحرم على الرجال لبسه، وكذلك كل ما يكسر قلوب الفقراء.

وذلك لأن هذه العلة المستنبطة من النصوص، لا يتيقن بانها هي العلة التي أرادها الشارع؛ بل قد ينازعون في تلك العلة المستنبطة؛ فيقال: لو جاء زمان لم يتعامل الناس فيه بالذهب والفضة، فهل يصبحان حلالاً للأكل والشرب؟! لأنه من المعلوم أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً. الجواب: لا يحلان؛ لأن هذه العلة مستنبطة وغير منصوص عليها.

وكذلك الصحيح أن الماس والجواهر وغيرهما من المعادن النفيسة لا تقاس على الذهب والفضة؛ لأن علة كسر قلوب الفقراء علة مستنبطة فلا يقاس عليها.

قوله: (٣- أن تكون العلة مؤثرة في الحكم): أي: أن يكون الحكم حاصلًا بثبوتها؛ كعلة نجاسة الروثة، فهي مؤثرة في الحكم؛ حيث صرح النبي ﷺ بأنه لم يستعملها لنجاستها.

وعلة الإسكار في الخمر، فهي مؤثرة في الحكم.

فَأَمَّا إِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ غَيْرَ مُؤَثَّرَةٍ فِي الْحُكْمِ، لَمْ يَصِحَّ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ  
الْعِلَّةَ - حَيْثُذ - سَاقِطَةٌ.

مِثَالُ ذَلِكَ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ بَرِيرَةَ خَيْرَتْ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ  
عُتِقَتْ، قَالَ: وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا أَسْوَدَ <sup>(١)</sup>.

فَقَوْلُهُ (أَسْوَدَ) وَصَفٌ لَا تَأْثِيرَ لَهُ عَلَى الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ زَوْجُهَا أَبِيضَ  
لَمْ يَنْغَيِّرِ الْحُكْمَ، وَلَخَيْرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَيْضًا؛ وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّهَا صَارَتْ أَعْلَى  
مِنْهُ، صَارَتْ حُرَّةً وَهُوَ عَبْدٌ، فَلَمَّا صَارَتْ أَعْلَى مِنْهُ جَعَلَ لَهَا الشَّارِعُ  
الْخِيَارَ <sup>(٢)</sup>.

وَكَحَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي  
فِي نَهَارِ رَمَضَانَ... الْحَدِيثُ؛ فَوَصَفُ السَّائِلِ بِكَوْنِهِ أَعْرَابِيًّا لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي  
الْحُكْمِ.

قَوْلُهُ: (٤ - أَنْ تُوجَدَ الْعِلَّةُ فِي الْفَرْعِ): كَعِلَّةِ تَشْوِيشِ الْفِكْرِ وَانْشِغَالِ  
الْقَلْبِ، الْمَوْجُودَةُ فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ حُكْمُ الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ، مَوْجُودَةٌ  
أَيْضًا فِي الْفَرْعِ، وَهُوَ حُكْمُهُ وَهُوَ حَاقِنٌ.

وَيُحَقِّقُ الْعُلَمَاءُ الشَّرْطَ الثَّلَاثَ وَالرَّابِعَ - وَهُمَا كَوْنُ الْعِلَّةِ مُؤَثَّرَةً فِي  
الْحُكْمِ، وَكَوْنُهَا مَوْجُودَةً فِي الْفَرْعِ - عَنْ طَرِيقِ السَّبْرِ وَالتَّفْسِيمِ؛ وَمَعْنَاهُ:  
التَّبَعُ وَالِاسْتِقْرَاءُ؛ حَيْثُ يَتَّبَعُ الْمُجْتَهِدُ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي الْأَصْلِ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٢٨٢).

(٢) «شرح الأصول» لابن عثيمين (٣٥٣)، بتصرف.

وَيَجْمَعُهَا وَيَسْتَقْرُؤُهَا، ثُمَّ يَقُومُ بِجَمْعِ وَحْصِرِ جَمِيعِ الْأَوْصَافِ الَّتِي يَظُنُّ  
صَلَاحِيَّتَهَا فِي التَّعْلِيلِ، ثُمَّ يَقُومُ بِاخْتِبَارِهَا وَسَبْرِهَا، وَيَجْتَهِدُ فِي تَعْيِينِ السَّبَبِ  
الَّذِي أَنَاطَ الشَّارِعُ الْحُكْمَ بِهِ وَأَضَافَهُ إِلَيْهِ بِحَذْفِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْصَافِ.

وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ (١).

ثُمَّ بَعْدَ مَا يَقُومُ الْمُجْتَهِدُ بِتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ وَحَذْفِ كُلِّ عِلَّةٍ لَا تَصْلُحُ  
لِلتَّعْلِيلِ، وَاسْتِخْرَاجِ الْعِلَّةِ الصَّالِحَةِ لِلتَّعْلِيلِ - وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِتَخْرِيجِ الْمَنَاطِ  
- يَجْتَهِدُ فِي إِثْبَاتِ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ.  
وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ.

قَوْلُهُ: (٥- أَنْ لَا يَمْنَعَ مِنَ الْقِيَاسِ مَانِعٌ): كَأَنْ يُصَادِمَ دَلِيلًا أَقْوَى مِنْهُ،  
مِنْ نَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ.  
مِثَالُ ذَلِكَ:

أَنْ يُقَالَ: يَصِحُّ أَنْ تَزُوجَ الْمَرْأَةَ الرَّشِيدَةَ نَفْسَهَا بِغَيْرِ وَلِيٍّ، قِيَاسًا عَلَى  
صِحَّةِ بَيْعِهَا مَالَهَا بِغَيْرِ وَلِيٍّ.

فَهَذَا قِيَاسٌ فَاسِدٌ لِمُصَادِمَتِهِ لِلنَّصِّ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: « لَا نِكَاحَ إِلَّا  
بِوَلِيِّ » (٢).

(١) «المناط»: أي العلة المتعلقة بها الحكم. قال الخليل بن أحمد الفراهيدي «العين» (٧/ ٤٥٥):  
«ناط ينوط نوطًا، تقول: نطت القرية بنياطها نوطًا، أي: علقتها».  
(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٠١)، وابن ماجه (١٨٨١)، وصححه  
الألباني في «الإرواء» (١٨٣٩).



وَمِثَالُهُ أَيْضًا:

قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي خُلْطَةِ الْمَاشِيَةِ إِذَا كَانَ مِلْكُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ دُونَ النَّصَابِ: أَنْ لَيْسَ فِيهَا زَكَاةٌ؛ قِيَاسًا عَلَى مَنْ لَمْ يَخْتَلِطْ بغيرِهِ.

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مُعَقِّبًا عَلَى ذَلِكَ:

وَقِيَاسُهُمْ مَعَ مُخَالَفَةِ النَّصِّ غَيْرُ مَسْمُوعٍ. اهـ (١).

وَمِثَالُهُ:

مَنْ حَكَمَ بِنَجَاسَةِ بَوْلِ الْغُلَامِ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ قِيَاسًا عَلَى بَوْلِ الْجَارِيَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

الْقِيَاسُ أَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَ بَوْلِ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ، كَمَا أَنَّه لَا فَرْقَ بَيْنَ بَوْلِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ؛ إِلَّا أَنْ هَذِهِ الْأَثَارُ إِنْ صَحَّتْ، وَلَمْ يُعَارِضْهَا عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلُهَا، وَجَبَ الْقَوْلُ بِهَا. اهـ (٢).

وَمِنْ مَوَانِعِ الْقِيَاسِ أَيْضًا: الْخُصُوصِيَّةُ؛ فَلَوْ خَصَّ أَحَدٌ بِحُكْمٍ (مَا) ثُمَّ وُجِدَتْ عَلَّةٌ هَذَا الْحُكْمِ فِي غَيْرِهِ، فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ هَذَا عَلَى هَذَا؛ لِلْخُصُوصِيَّةِ.

(١) «المغني» (٤/٥٢، ٥٣).

(٢) «التمهيد» (٢/٤٥٧).

**مَثَلُ ذَلِكَ:**

مَا وَرَدَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَنَسَكَ نُسْكَانَا، فَقَدْ أَصَابَ النُّسْكَ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا نُسْكَ لَهُ»، فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ خَالَ الْبَرَاءِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلِ وَشُرْبٍ، وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ مَا يُذْبَحُ فِي بَيْتِي، فَذَبَحْتُ شَاتِي وَتَعَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ، قَالَ: «شَاتُكَ شَاةٌ لَحْمٌ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّ عِنْدَنَا عِنَاقًا لَنَا جَذَعَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ، أَفْتُجْزِي عَنِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ؛ وَلَنْ تُجْزِيَ عَنِّي أَحَدٌ بَعْدَكَ»<sup>(١)</sup>.

فَلَوْ وُجِدَ عِنْدَ أَحَدٍ جَذَعَةٌ مِنَ الْمَعْزِ أَسْمَنُ مِنْ شَاتَيْنِ، فَلَا تُجْزَى عَنْهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ خَاصِيَّةٌ لِأَبِي بُرْدَةَ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم.



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٩٥٥)، ومسلم (١٩٦١).

# الأدلة الاستئنافية

## الأدلة الاستثنائية

وَفِيهِ سِتَّةُ ضَوَابِطَ:

**الضَّابِطُ الْأَوَّلُ:** إِذَا أَجْمَعَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ عَلَى أَمْرٍ وَلَمْ يُخَالَفَهُمْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ.

### الشرح

قَوْلُهُ: **(الْأَدِلَّةُ الْإِسْتِثْنَائِيَّةُ):** هِيَ الْقَرَائِنُ الْمُرَجَّحَةُ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، وَكَيْسَتْ أَدِلَّةٌ مُسْتَقَلَّةٌ بِذَاتِهَا.

قَوْلُهُ: **(إِذَا أَجْمَعَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ عَلَى أَمْرٍ وَلَمْ يُخَالَفَهُمْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ):** الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ هُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعَثْمَانُ، وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَاتَّفَقَتْهُمْ حُجَّةٌ إِذَا لَمْ يُخَالَفَهُمْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ؛ عَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». فَإِذَا اشْتَهَرَ قَوْلُهُمْ، مَعَ عَدَمِ الْمُخَالَفَةِ كَانَ إِجْمَاعًا سُكُوتِيًّا.



**الصَّابِطُ الثَّانِي:** قَوْلُ الصَّحَابِيِّ إِذَا لَمْ يُخَالَفْ قَرِينَهُ مَرَّجَحَةً.

## الشرح

قَوْلُهُ: (قَوْلُ الصَّحَابِيِّ إِذَا لَمْ يُخَالَفْ قَرِينَهُ مَرَّجَحَةً): فَالصَّحَابِيُّ هُوَ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ؛ وَلَوْ تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ فِي الْأَصْحِ (١). وَمَعْنَى كَوْنِ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ قَرِينَهُ مَرَّجَحَةً: أَيُّ: إِذَا تَعَارَضَتِ الْأَدِلَّةُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَاخْتَلَفَتِ الْأَقْوَالُ، وَوَجَدَ النَّاطِرُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلًا لِأَحَدِ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يُخَالَفْ فِيهِ غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَحِيثُ يَرِجُّ هَذَا الْقَوْلَ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

«وَأَمَّا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ؛ فَإِنْ انْتَشَرَتْ وَلَمْ تُنْكَرْ فِي زَمَانِهِمْ فَهِيَ حُجَّةٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ تَنَازَعُوا رُدَّ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ، وَلَمْ يَكُنْ قَوْلُ بَعْضِهِمْ حُجَّةً مَعَ مُخَالَفَةِ بَعْضِهِمْ لَهُ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ قَوْلًا وَلَمْ يَقُلْ بَعْضُهُمْ بِخِلَافِهِ وَلَمْ يَنْتَشِرْ؛ فَهَذَا فِيهِ نِزَاعٌ، وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ يَحْتَجُّونَ بِهِ؛ كَأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ وَالشَّافِعِيَّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ وَفِي كُتُبِهِ الْجَدِيدَةِ الْإِحْتِجَاجُ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ» اهـ (٢).

(١) «نزهة النظر» (١١١)، مطبعة الصباح، دمشق، تحقيق نور الدين عتر.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٠ / ١٤).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَيْمِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«وَأِنْ لَمْ يُخَالَفِ الصَّحَابِيُّ صَحَابِيًّا آخَرَ فِيمَا أَنْ يَشْتَهَرَ قَوْلُهُ فِي الصَّحَابَةِ أَوْ لَا يَشْتَهَرُ؛ فَإِنْ اشْتَهَرَ فَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الطَّوَائِفِ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ إِجْمَاعٌ وَحُجَّةٌ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: هُوَ حُجَّةٌ وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ، وَقَالَتْ شَرِذْمَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ: لَا يَكُونُ إِجْمَاعًا وَلَا حُجَّةً؛ وَإِنْ لَمْ يَشْتَهَرَ قَوْلُهُ أَوْ لَمْ يُعْلَمْ هَلْ اشْتَهَرَ أَمْ لَا، فَاخْتَلَفَ النَّاسُ: هَلْ يَكُونُ حُجَّةً أَمْ لَا؟ فَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأُمَّةِ أَنَّهُ حُجَّةٌ»<sup>(١)</sup>.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ الَّذِي لَمْ يُخَالَفْ حُجَّةٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، وَيُرَجَّحُ بِهِ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَدَلَّةِ وَاخْتِلَافِ الْأَقْوَالِ.

وَمِنَ الْأَمْثِلَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ:

١ - قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «الْمَشْرُوعُ عِنْدَ إِمَامِنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، التَّكْبِيرُ عَقِيبَ الْفَرَائِضِ فِي الْجَمَاعَاتِ، فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ. قَالَ الْأَثَرْمُ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: أَذْهَبُ إِلَى فِعْلِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ لَا يُكَبِّرُ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ؟ قَالَ أَحْمَدُ: «نَعَمْ»، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِنَّمَا التَّكْبِيرُ عَلَى مَنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ.

وَهَذَا مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يُكَبِّرُ عَقِيبَ النَّوَافِلِ، وَيُكَبِّرُ عَقِيبَ الْفَرَائِضِ كُلِّهَا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُكَبِّرُ عَقِيبَ كُلِّ صَلَاةٍ، فَرِيضَةً

(١) «إعلام الموقعين» (٤ / ٩٢)، ط دار الكتب العلمية - بيروت.

كَانَتْ أَوْ نَافِلَةً، مُنْفَرِدًا صَلَّاهَا أَوْ فِي جَمَاعَةٍ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ مَفْعُولَةٌ، فَيُكَبَّرُ عَقِبَهَا؛ كَالْفَرَضِ فِي جَمَاعَةٍ.

وَلَنَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَفِعْلُ ابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ يُعْرَفْ لَهُمَا مُخَالَفٌ فِي الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم اهـ (١).

٢- قَالَ بُرْهَانُ الدِّينِ ابْنُ مُفْلِحٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: «إِذَا مَاتَ وَعَلَيْهِ اعْتِكَافٌ مُنْذُورٌ فِعْلٌ عَنْهُ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ لِقَوْلِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ: إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ لَمْ تَقْضِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «اقْضِهِ عَنْهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَعْنَاهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَرُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يُعْرَفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي الصَّحَابَةِ» اهـ (٢).

٣- قَالَ البُهوتِيُّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: «وَيَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى جَبَائِرٍ؛ جَمْعُ جَبِيرَةٍ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا فِي صَاحِبِ الشَّجَةِ «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمَمَ وَيَعْضُدَ، أَوْ يَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً وَيَمْسَحَ عَلَيْهَا، وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَبِهِ قَالَ عُمَرُ: وَلَمْ يُعْرَفْ لَهُ مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ» اهـ (٣).

وَإِنَّمَا كَانَ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ قَرِينَةً يَرْجَحُ بِهَا عِنْدَ الْخِلَافِ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم رَافَقُوا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فِي إِقَامَتِهِ وَسَفَرِهِ، وَسَمِعُوا أَقْوَالَهُ، وَشَاهَدُوا أَفْعَالَهُ

(١) «المغني» (٢/ ٢٣٩).

(٢) «المبدع في شرح المقنع» (٣/ ٤٦).

(٣) «شرح منتهى الإرادات» (١/ ٦٢).

وَتَقْرِيْرَاتِهِ وَأَحْكَامَهُ، فَكَانُوا بِذَلِكَ أَعْرَفَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ  
ﷺ.

فَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَ ذَلِكَ عَدَمٌ مُخَالَفَتِهِ فِي قَوْلِهِ: مِنْ قِبَلِ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ،  
فَقَوْلُهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - لَيْسَ كَقَوْلِ غَيْرِهِ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُ<sup>(١)</sup>.



(١) انظر: «الواضح» (١٣٥).



**الضَّابِطُ الثَّالِثُ:** عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي عَصْرِ التَّابِعِينَ إِذَا لَمْ يُخَالَفِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فَهُوَ قَرِينَةٌ مَرَّجَّةٌ.

## الشرح

**قَوْلُهُ:** (عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي عَصْرِ التَّابِعِينَ إِذَا لَمْ يُخَالَفِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فَهُوَ قَرِينَةٌ مَرَّجَّةٌ):

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«إِذَا تَعَارَضَ فِي الْمَسْأَلَةِ دَلِيلَانِ؛ كَحَدِيثَيْنِ وَقِيَاسَيْنِ وَجُهِلَ أَيُّهُمَا أَرْجَحُ، وَأَحَدُهُمَا يَعْمَلُ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، فَفِيهِ نِزَاعٌ؛ فَمَذَهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَرْجَحُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَمَذَهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يَرْجَحُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَا أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَجَهَانَ:

أَحَدُهُمَا - وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى وَابْنِ عَقِيلٍ - : أَنَّهُ لَا يَرْجَحُ.

وَالثَّانِي - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْخَطَّابِ وَغَيْرِهِ - : أَنَّهُ يَرْجَحُ بِهِ؛ قِيلَ: هَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ؛ وَمِنْ كَلَامِهِ قَالَ: «إِذَا رَأَى أَهْلُ الْمَدِينَةِ حَدِيثًا وَعَمَلُوا بِهِ فَهُوَ الْغَايَةُ»، وَكَانَ يُفْتِي عَلَى مَذَهَبِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَيُقَدِّمُهُ عَلَى مَذَهَبِ أَهْلِ الْعِرَاقِ كَثِيرًا، وَكَانَ يَدُلُّ الْمُسْتَفْتِيَّ عَلَى مَذَاهِبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَمَذَهَبِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَيَدُلُّ الْمُسْتَفْتِيَّ عَلَى إِسْحَاقَ وَأَبِي عُبَيْدٍ وَأَبِي نُورٍ وَنَحْوِهِمْ مِنْ فَقَهَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَيَدُلُّهُ عَلَى حَلَقَةِ الْمَدَنِيِّينَ حَلَقَةَ أَبِي مُصْعَبِ الزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَأَبُو مُصْعَبٍ هُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ مِنْ رُوَاةِ الْمُوْطَأِ عَنْ مَالِكٍ مَاتَ بَعْدَ أَحْمَدَ بِسَنَةِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ، وَكَانَ أَحْمَدُ

يَكْرَهُ أَنْ يُرَدَّ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ كَمَا يُرَدُّ عَلَى أَهْلِ الرَّأْيِ، وَيَقُولُ: إِنَّهُمْ اتَّبَعُوا  
الْآثَارَ؛ فَهَذِهِ مَذَاهِبُ جُمْهُورِ الْأَئِمَّةِ تُوَافِقُ مَذَهَبَ مَالِكٍ فِي التَّرْجِيحِ لِأَقْوَالِ  
أَهْلِ الْمَدِينَةِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

### وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ:

١- قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «وَأَمَّا قَوْلُهُ - أَي: الْإِمَامِ مَالِكٍ -  
لَمْ تَزَلِ الصُّبْحُ يُنَادِي لَهَا قَبْلَ الْفَجْرِ، فَأَمَّا غَيْرُهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ فَإِنَّا لَمْ نَرَهَا  
يُنَادِي لَهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَحِلَّ وَقْتُهَا

فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْأَذَانَ عِنْدَهُ مَأْخُودٌ مِنَ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَكُ مِنْهُ كُلَّ  
يَوْمٍ فَيَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ فِيهِ بِالْعَمَلِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يُنْسَى، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ اخْتِجَّ  
بِالْعَمَلِ فِيهِ أَيْضًا؛ لِمَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ» اهـ<sup>(٢)</sup>.

٢- ذَكَرَ ابْنُ قُدَّامَةَ مَسْأَلَةَ التَّنْفُلِ فِي الْمُصَلِّي قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَذَكَرَ  
الْخِلَافَ فِيهَا، وَرَجَّحَ الْقَوْلَ بِعَدَمِ التَّنْفُلِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا، ثُمَّ قَالَ:  
«وَقَالَ أَحْمَدُ: أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَا يَتَطَوَّعُونَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا» اهـ<sup>(٣)</sup>.

٣- ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَسْأَلَةَ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ،  
وَذَكَرَ التَّعَارُضَ بَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ  
مُحْرِمٌ، وَقَوْلِ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا؛ ثُمَّ ذَكَرَ وُجُوهًا تُرْجِّحُ

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٠ / ٣٠٩، ٣١٠).

(٢) «الاستذكار» (١ / ٣٩٧).

(٣) «المغني» (٢ / ٢٨٨).

قَوْلَ مَيْمُونَةَ، وَمِمَّا ذَكَرَهُ مِنَ الْوُجُوهِ: «السَّادِسُ: أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى هَذَا عِلْمًا وَرِثُوهُ مِنْ زَمَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ إِلَى زَمَنِ أَحْمَدَ وَنُظَرَائِهِ، وَإِذَا اعْتَصَدَ أَحَدُ الْخَبَرِيِّنَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ كَانَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ فِي مَوَاضِعَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ اعْتَصَدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» اهـ<sup>(١)</sup>.



---

(١) «شرح عمدة الأحكام» (٢ / ٢٠٦).

**الضَّابِطُ الرَّابِعُ:** عَلَى الْفَقِيهِ أَنْ يَسْتَضْحِبَ الْأَصْلَ فِي الْأَحْكَامِ حَتَّى يَثْبُتَ نَاقِلٌ صَحِيحٌ.

## الشَّرْحُ

الِاسْتِضْحَابُ لُغَةً: الْمُلَازِمَةُ وَالْمُقَارَنَةُ، وَاسْتَضْحَبْتُ الْكِتَابَ وَغَيْرَهُ: جَعَلْتُهُ فِي صُحْبَتِي.

وَالِاسْتِضْحَابُ اضْطِرَاحًا: اسْتِدَامَةٌ إِثْبَاتٍ مَا كَانَ ثَابِتًا، أَوْ نَفْيٍ مَا كَانَ مَنْفِيًّا<sup>(١)</sup>.

وَسُمِّيَ اسْتِضْحَابًا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَدَلَّ يَجْعَلُ الْحُكْمَ الثَّابِتَ فِي الْمَاضِي - مِنْ إِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ - مُصَاحِبًا لِلْحَالِ<sup>(٢)</sup>.

وَالِاسْتِضْحَابُ لَا يُثْبِتُ حُكْمًا جَدِيدًا؛ وَإِنَّمَا يَصْلُحُ حُجَّةً لِعَدَمِ التَّغْيِيرِ، وَلِبَقَاءِ الْأَمْرِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

**قَوْلُهُ:** (عَلَى الْفَقِيهِ أَنْ يَسْتَضْحِبَ الْأَصْلَ فِي الْأَحْكَامِ): أَيُّ: عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَضْحِبَ الْأَصْلَ عِنْدَ عَدَمِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ الْمُعَيَّنِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُعَيَّنَةِ؛ فَإِذَا اسْتَجَدَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْعِبَادَاتِ اسْتَضْحَبَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْمَنْعُ، وَإِذَا اسْتَجَدَّ شَيْءٌ فِي الْمُعَامَلَاتِ اسْتَضْحَبَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْإِبَاحَةُ، وَإِذَا سُئِلَ

(١) «إعلام الموقعين» (١/٣٣٩).

(٢) «تيسير الوصول» عبد الله الفوزان (٣٠٩).

(٣) انظر: «الواضح» (١٦٧).

عَنْ شَيْءٍ مُّعَيَّنٍ، أَهْوَ طَاهِرٌ أَوْ نَجِسٌ؟ اسْتَصْحَبَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ  
الطَّهَارَةُ.. وَهَكَذَا.

### مَثَالُ ذَلِكَ:

لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا اسْتَحَدَّثَ عِبَادَةً؛ كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مِنَ الْمُقْرِيِّ وَالتَّغَافِ النَّاسِ  
حَوْلَهُ قَبْلَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، أَوْ كَتَخْصِيصِ لَيْلَةِ الْعِيدِ بِقِيَامٍ؛ فَعَلَى الْفَقِيهِ أَنْ  
يَسْتَصْحِبَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَاتِ التَّوَقُّفُ؛ فَيَحْكُمُ بِمَنْعِ مِثْلِ هَذَا.

وَلَوْ كَلَّفَ رَجُلٌ النَّاسَ بَعَادَةَ جَدِيدَةً؛ فَعَلَى الْفَقِيهِ أَنْ يَسْتَصْحِبَ أَنَّ  
الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذَّمِّ؛ فَيَحْكُمُ بِعَدَمِ صِحَّةِ التَّكْلِيفِ بِهَذِهِ الْعِبَادَةِ.

وَلَوْ اخْتَلَفَ رَجُلَانِ فِي مُعَامَلَةٍ مِنَ الْمُعَامَلَاتِ، أَوْ عَقَدَ مِنَ الْعُقُودِ؛ أَهْوَ  
مُبَاحٌ أَوْ مُحَرَّمٌ؟ فَعَلَى الْفَقِيهِ أَنْ يَسْتَصْحِبَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُعَامَلَاتِ الْحِلُّ؛  
فَيَحْكُمُ بِإِبَاحَتِهِ.

وَلَوْ اخْتَلَفَ رَجُلَانِ فِي حَيَوَانٍ أَوْ طَيْرٍ؛ هَلْ أَكَلُهُ حَرَامٌ أَوْ حَلَالٌ؟ فَعَلَى  
الْفَقِيهِ أَنْ يَسْتَصْحِبَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَعْيَانِ الْحِلُّ؛ فَيَحْكُمُ بِحِلِّهِ.

وَلَوْ اخْتَلَفَ رَجُلَانِ فِي مَلْبَسٍ أَوْ نَبَاتٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، أَهْوَ طَاهِرٌ أَوْ  
نَجِسٌ؟ فَعَلَى الْفَقِيهِ أَنْ يَسْتَصْحِبَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الطَّهَارَةُ؛ فَيَحْكُمُ  
بِطَهَارَتِهِ.

وَلَوْ اخْتَلَفَ رَجُلَانِ فِي لُغْبَةٍ مِنَ الْأَلْعَابِ؛ أَهْيَ مُبَاحَةٌ أَوْ مُحَرَّمَةٌ؟ فَعَلَى  
الْفَقِيهِ أَنْ يَسْتَصْحِبَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ؛ فَيَحْكُمُ بِحِلِّهَا.

قوله: **(حَتَّى يَثْبُتَ نَاقِلٌ صَحِيحٌ)**: فَإِذَا جَاءَ نَصٌّ صَحِيحٌ خَاصٌّ فَنَقَلَ هَذَا الشَّيْءَ الْمُعَيَّنَ عَن أَصْلِهِ، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ هَذَا النَّصَّ الْخَاصَّ عَلَى الْأَصْلِ.

### مثال ذلك:

- الْأَصْلُ فِي الْأَعْيَانِ الْحِلُّ - كَمَا تَقَدَّمَ - وَلَكِنْ جَاءَ نَاقِلٌ صَحِيحٌ فَنَقَلَ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَكُلَّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ إِلَى التَّحْرِيمِ.

فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَن كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَمِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ <sup>(١)</sup>.

- وَالْأَصْلُ فِي الْأَعْيَانِ الطَّهَارَةُ، لَكِنْ جَاءَ نَاقِلٌ صَحِيحٌ فَنَقَلَ الْخِنْزِيرَ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ إِلَى النَّجَاسَةِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

- وَالْأَصْلُ فِي الْأَعْمَالِ الْحِلُّ، لَكِنْ جَاءَ نَاقِلٌ صَحِيحٌ فَنَقَلَ الْمَيْسِرَ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ إِلَى التَّحْرِيمِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحُمُرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٣٤).

- وَالْأَصْلُ فِي الْعُقُودِ وَالْمُعَامَلَاتِ الْإِبَاحَةُ، لَكِنْ جَاءَ نَاقِلٌ صَحِيحٌ  
فَنَقَلَ الْمُعَامَلَاتِ الرَّبَوِيَّةَ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ إِلَى التَّحْرِيمِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا  
اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ  
مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨].



**الضَّابِطُ الْخَامِسُ:** الْمَعْرُوفُ عُرْفًا، كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا مَا لَمْ يَخَالَفْ نَصًّا.

## الشرح

**قَوْلُهُ:** (الْمَعْرُوفُ عُرْفًا، كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا مَا لَمْ يَخَالَفْ نَصًّا):

وَأَدِلَّةُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ كَثِيرَةٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِنْهَا:

١- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَّقَ أَمْرَ النِّفْقَةِ عَلَى الزَّوْجَةِ عَلَى الْمِقْدَارِ الْمُتَعَارَفِ عَلَيْهِ.

٢- قَوْلُهُ تَعَالَى فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ: ﴿فَكَفَّرْتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَّقَ أَمْرَ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ إِذَا كَانَتْ طَعَامًا، بِكُونِهِ مِنْ أَوْسَطِ طَعَامِ الْأَهْلِ، وَفِي ذَلِكَ إِحَالَةٌ عَلَى الْعُرْفِ.

٣- حَدِيثُ هِنْدَ بِنْتِ عُبَيْةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدِكَ بِالْمَعْرُوفِ»<sup>(١)</sup>.

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبَاحَ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا كِفَايَتَهَا مِنَ النِّفْقَةِ، وَقَيَّدَ ذَلِكَ بِالْعُرْفِ<sup>(٢)</sup>.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٠٥٢)، ومسلم (١٣٣٨).

(٢) انظر: «الممتع في القواعد الفقهية» (٢٧٣، ٢٧٤).



قَوْلُهُ: (الْمَعْرُوفُ عُرْفًا، كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا): أَي: مَا تَعَارَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ فِي مُعَامَلَاتِهِمْ، هُوَ قَائِمٌ مَقَامَ الشَّرْطِ فِي الْإِلْتِزَامِ بِهِ، وَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْإِشْتِرَاطِ الصَّرِيحِ.

### مَثَالُ ذَلِكَ:

- لَوْ رَكِبَ رَاكِبٌ سَيَّارَةً وَلَمْ يَتَّفِقْ مَعَ صَاحِبِهَا عَلَى الْأُجْرَةِ، فَعَلَيْهِ دَفْعُ الْأُجْرَةِ الْمُتَعَارَفِ عَلَيْهَا.

- لَوْ أَجَرَ رَجُلٌ عَامِلًا مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدِ الْأُجْرَةِ، ثُمَّ اخْتَلَفَا بَعْدَ ذَلِكَ فِي تَحْدِيدِهَا، فَإِنَّ صَاحِبَ الْعَمَلِ يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِ الْأُجْرَةِ الْمُتَعَارَفِ عَلَيْهَا.

- لَوْ سَكَنَ رَجُلٌ دَارًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَّفِقَ مَعَ صَاحِبِ الدَّارِ عَلَى الْأُجْرَةِ، يَدْفَعُ الْأُجْرَةَ الْمُتَعَارَفِ عَلَيْهَا.

- لَوْ أَجَرَ رَجُلٌ دَابَّةً لِلْحَمَلِ، فَإِنَّ لَهُ تَحْمِيلَهَا النَّوْعَ وَالْقَدْرَ الْمُعْتَادَ؛ فَلَا يُحْمَلُهَا أَكْثَرَ مِنْ طَاقَتِهَا الْمُتَعَارَفِ عَلَيْهَا، وَإِلَّا كَانَ ضَامِنًا لِلدَّابَّةِ إِذَا تَلَفَتْ.

- لَوْ أَنَّ امْرَأَةً لَا يَنْفِقُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا، جَازَ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا عُرْفًا بِدُونِ إِذْنِهِ، وَلَا تُعَدُّ سَارِقَةً.

- لَوْ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى دَارًا، فَيَدْخُلُ فِيهِ أَبْوَابَ الدَّارِ وَسَاحَتَهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يُعَدُّ مِنْ تَوَابِعِ الْمُتَّصِلَةِ بِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الدَّارِ عُرْفًا.

قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَخَالِفْ نَصًّا): فَإِذَا عَارَضَ الْعُرْفُ الشَّرْعَ؛ كَمُعَارَضَتِهِ لِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ صَحِيحٍ، فَإِنَّ هَذَا الْعُرْفَ لَا يُعْتَبَرُ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُضَادٌّ لِمَقْصِدِ الشَّرْعِ.

**مثال ذلك:**

- لَوْ تَعَارَفَ النَّاسُ عَلَى الْمُعَامَلَاتِ الرَّبَوِيَّةِ، لَا يُعْتَبَرُ هَذَا الْعُرْفُ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ النَّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ.

- لَوْ تَعَارَفَ النَّاسُ عَلَى إِعْطَاءِ الْأُنْثَى مِثْلَ حَظِّ الذَّكَرِ فِي الْمِيرَاثِ، لَا يُعْتَبَرُ هَذَا الْعُرْفُ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ النَّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ.

- لَوْ تَعَارَفَ النَّاسُ عَلَى تَضْمِينِ الْعَامِلِ بِالْمُضَارَبَةِ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ مِنْهُ وَلَا تَقْصِيرٍ، لَا يُعْتَبَرُ هَذَا الْعُرْفُ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ النَّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ.

وَهُنَاكَ شُرُوطٌ أُخْرَى لِإِعْتِبَارِ الْعُرْفِ:

فَالشَّرْطُ الْأَوَّلُ - وَهُوَ الشَّرْطُ الْمُتَقَدِّمُ - : أَنْ لَا يُصَادِمَ الْعُرْفُ نَصًّا شَرْعِيًّا، كَمَا بَيَّنَّاهُ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْعُرْفُ مُضْطَرِّدًا أَوْ غَالِبًا؛ فَالْمُرَادُ بِالْعُرْفِ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ بِهِ مُسْتَمِرًّا فِي جَمِيعِ الْحَوَادِثِ أَوْ أَغْلِبَهَا؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا إِذَا اطَّرَدَ أَوْ غَلَبَ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ الْعُرْفُ الْمُرَادُ تَحْكِيمُهُ قَائِمًا وَمَوْجُودًا عِنْدَ إِنْشَاءِ التَّصَرُّفِ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ الَّذِي تُحْمَلُ عَلَيْهِ الْأَلْفَاظُ وَالْأَفْعَالُ إِنَّمَا هُوَ الْعُرْفُ الْمُقَارِنُ دُونَ السَّابِقِ الزَّائِلِ أَوْ الْمُتَأَخِّرِ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ لَا يُعَارِضَ الْعُرْفَ تَصْرِيحٌ بِخِلَافِهِ، فَلَوْ عَارَضَهُ تَصْرِيحٌ بِخِلَافِهِ فَإِنَّ الْعُرْفَ يُهْمَلُ وَيُؤْخَذُ بِالتَّصْرِيحِ؛ لِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ لِلدَّلَالَةِ فِي مُقَابَلَةِ التَّصْرِيحِ.

فَلَوْ كَانَ عُرْفُ الْبَلَدَةِ أَنَّ أُجْرَةَ الْأَجِيرِ عَشْرَةُ جُنَيْهَاتٍ وَلَكِنَّ الْأَجِيرَ  
اتَّفَقَ مَعَ الْمُؤَجَّرِ عَلَى عِشْرِينَ جُنَيْهًا، فَيَكُونُ حَقُّهُ الْعِشْرِينَ الْمُمْصَرَّحَ بِهَا  
لَا الْعَشْرَةَ الْمُتَعَارَفُ عَلَيْهَا.



**الضَّابِطُ السَّادِسُ:** يُشْرَعُ الْعَمَلُ بِالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ مَا لَمْ تُخَالِفْ نَصًّا.

## الشرح

تُنْقَسِمُ الْمَصَالِحُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَصَالِحٌ مُعْتَبَرَةٌ شَرْعًا؛ وَهِيَ مَا شَهِدَ الشَّرْعُ بِاعْتِبَارِهَا، سِوَاءٍ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ؛ كَمَصْلَحَةِ إِعْطَاءِ الذِّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَى فِي الْمِيرَاثِ، أَوْ مَصْلَحَةِ الزَّوْجِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، أَوْ مَصْلَحَةِ الْإِجَارَةِ، أَوْ مَصْلَحَةِ تَعْيِينِ إِمَامٍ لِلْمُسْلِمِينَ.

فَهَذِهِ مَصَالِحٌ لَيْسَتْ مُرْسَلَةً؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ نَصَّ عَلَيْهَا.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَصَالِحٌ مُلْغَاةٌ شَرْعًا؛ وَهِيَ مَا شَهِدَ الشَّرْعُ بِالْغَايَةِ؛ كَالرِّبَا، وَالرِّشْوَةَ، وَالْخَمْرَ، وَالْمَيْسِرَ؛ فَبَعْضُ النَّاسِ يَتَعَامَلُ بِالرِّبَا، وَيَقُولُ بَأَنَّ الرِّبَا يَدْرُ عَلَيْهِ فَوَائِدَ وَمَصَالِحَ كَثِيرَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْسِرُ فِيهِ، بَعَكْسِ التِّجَارَةِ الَّتِي قَدْ تَرَبَّحَ وَقَدْ تَخْسِرُ.

وَبَعْضُ النَّاسِ يُعْطِي الرِّشْوَةَ، وَيَقُولُ بِأَنَّهَا تُسِيرُ لِي مَصَالِحَ كَثِيرَةً.

وَبَعْضُ النَّاسِ يَشْرَبُ الْخَمْرَ، وَيَقُولُ بِأَنَّهَا تَتَسَبَّبُ فِي إِعْاشِهِ وَسَعَادَتِهِ.

وَبَعْضُ النَّاسِ يَلْعَبُ الْمَيْسِرَ، وَيَقُولُ بِأَنَّ فِيهِ مَصَالِحَ، حَيْثُ يَدْرُ عَلَيْهِ

أَرْبَاحًا كَثِيرَةً.

فَكُلُّ هَذِهِ الْمَصَالِحِ لَيْسَتْ مُعْتَبَرَةً؛ لِأَنَّهَا مُلْغَاةٌ شَرْعًا؛ ثُمَّ إِنَّهَا وَإِنْ بَدَتْ

مَصَالِحٌ، إِلَّا أَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَتْ مَصَالِحَ، وَإِنَّمَا هِيَ مَفَاسِدٌ.

القِسْمُ الثَّالِثُ: مَا سَكَتَ عَنْهُ الشَّرْعُ، فَلَمْ يَرِدْ فِيهِ دَلِيلٌ خَاصٌّ بِاعْتِبَارِهِ أَوْ  
إِلْغَائِهِ، فَهَذِهِ هِيَ الْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ؛ أَي: الْمُطْلَقَةُ عَنِ الْإِلْغَاءِ وَالْإِعْتِبَارِ؛  
فَسُمِّيَتْ مُرْسَلَةً؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَطْلَقَهَا فَلَمْ يُقَيِّدْهَا بِاعْتِبَارٍ وَلَا إِغَاءٍ.

قَوْلُهُ: **(يُشْرَعُ الْعَمَلُ بِالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ):** مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ  
جَاءَتْ لِتَحْقِيقِ مَصَالِحِ النَّاسِ، سَوَاءً كَانَتْ ضَرُورِيَّةً يَحْصُلُ بِتَفْوِئَتِهَا ضَرَرٌ  
عَلَى الْإِنْسَانِ فِي بَدَنِهِ أَوْ عَقْلِهِ أَوْ مَالِهِ، أَوْ عَرَضِيَّةً، أَوْ كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ حَاجِيَّةً  
يَحْصُلُ بِتَفْوِئَتِهَا الضِّيْقُ وَالْمَشَقَّةُ وَالْحَرَجُ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ  
ضَرَرٌ، أَوْ كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ تَحْسِينِيَّةً فَقَطْ، يَحْصُلُ بِتَفْوِئَتِهَا تَرْكُ التَّرَفُّهِ  
وَالسَّعَةِ.

وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ: إِذَا نَزَلَتْ بِالنَّاسِ نَازِلَةٌ مَا، أَوْ اِحْتَجَّ النَّاسُ إِلَى فِعْلٍ  
أَمْرٍ مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ، وَهَذَا الْأَمْرُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ دَلِيلٌ خَاصٌّ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ  
إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ، فَإِنَّ الْمُجْتَهِدَ أَوْ إِمَامَ الْمُسْلِمِينَ يَنْظُرُ مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ فَيَأْمُرُ  
بِهِ، وَمَا فِيهِ مَفْسَدَةٌ فَيَنْهَى عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتِنِدْ إِلَى دَلِيلٍ مُعَيَّنٍ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ  
الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَالْوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ.

**مثال ذلك:**

- جَمَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه لِلْقُرْآنِ فِي مُصْحَفٍ وَاحِدٍ؛ لِمَصْلَحَةِ حِفْظِ الدِّينِ، وَإِنْ لَمْ يُنْصَ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ مُعَيَّنٌ.

- إِنْشَاءُ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ؛ كَعِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ، وَعِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، وَالْعُلُومِ اللُّغَوِيَّةِ؛ كَعِلْمِ النَّحْوِ، وَعِلْمِ الصَّرْفِ، وَعِلْمِ الْبَلَاغَةِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْعُلُومِ الْخَادِمَةِ لِلشَّرِيعَةِ.

- رَضْفُ الطُّرُقِ وَتَعْبِيدُهَا، لِتَسْيِيرِ مَصَالِحِ النَّاسِ، وَإِنْ لَمْ يُنْصَ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ مُعَيَّنٌ.

- قَوَاعِدُ وَقَوَائِنُ الْمُرُورِ الَّتِي تَضَعُهَا الْحُكُومَاتُ لِمَصْلَحَةِ تَنْظِيمِ حَيَاةِ النَّاسِ، وَإِنْ لَمْ يُنْصَ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ مُعَيَّنٌ.

**قَوْلُهُ: (مَا لَمْ تُخَالِفْ نَصًّا):** فَمِنْ شُرُوطِ الْعَمَلِ بِالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ أَلَّا تُخَالِفَ نَصًّا؛ فَإِنْ خَالَفتَ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا أَوْ قِيَاسًا صَحِيحًا، فَلَا يُشْرَعُ الْعَمَلُ بِهَا؛ وَلَا نَهَى تَكُونُ - حِينَهَا - مَصْلَحَةٌ مُلْغَاءَةٌ شَرْعًا، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

وَيُشْتَرَطُ لِلْعَمَلِ بِالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ شُرُوطٌ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ مُتَعَلِّقَةً بِالضَّرُورِيَّاتِ الْخَمْسِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ عَامَّةً كَلِّيَّةً؛ لِتَعْمَ الْفَائِدَةُ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ؛ لَا مَصْلَحَةٌ خَاصَّةٌ لِأَشْخَاصٍ عَلَى حِسَابِ آخَرِينَ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ حُصُولُ الْمَصْلَحَةِ بِالْحُكْمِ مَقْطُوعًا بِهِ أَوْ غَالِبًا عَلَى الظَّنِّ؛ فَإِنْ كَانَ تَحْصِيلُ الْمَصْلَحَةِ مَوْهُومًا فَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ لَا تَتَسَبَّبَ هَذِهِ الْمَصْلَحَةُ فِي مَفْسَدَةٍ أَعْظَمَ مِنْهَا أَوْ  
مُسَاوِيَةٍ لَهَا؛ لِأَنَّ دَرَجَةَ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ.  
الشَّرْطُ الْخَامِسُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْحُكْمُ بِالْمَصْلَحَةِ فِي الْعِبَادَاتِ؛ لِأَنَّ  
الْعِبَادَاتِ تَوْقِيفِيَّةٌ<sup>(١)</sup>.



---

(١) انظر هذه الشروط: «الاعتصام» (٢/ ٦٢٨)، و«المهذب في أصول الفقه» (٣/ ١٠٠٩، ١٠١٠).

# قواعد فهم النصوص الشرعية



## قواعد فهم النصوص الشرعية

وَفِيهِ اثْنَا عَشَرَ ضَابِطًا:

**الضَّابِطُ الْأَوَّلُ:** الْمُجْمَلُ: مَا احْتَمَلَ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنَى دُونَ رُجْحَانٍ.

وَالْمُبَيَّنُّ: مَا دَلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ.

وَيُحْمَلُ الْمُجْمَلُ عَلَى الْمُبَيَّنِّ.

### الشرح

قَوْلُهُ: (الْمُجْمَلُ: مَا احْتَمَلَ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنَى دُونَ رُجْحَانٍ):

**مَثَالُهُ:**

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠].

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠].

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل

عمران: ٩٧].

فَهَذِهِ أَلْفَاظٌ مُجْمَلَةٌ تَحْتَمَلُ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنَى، وَتَحْتَاجُ إِلَى تَبْيِينٍ.

**قَوْلُهُ: (وَالْمُبَيَّنُّ مَا دَلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ):**

**مَثَالُهُ:**

- مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ تُبَيِّنُ صِفَةَ الصَّلَاةِ وَكَيْفِيَّةَ

أَدَائِهَا، دَلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾.

- مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ تُبَيِّنُ مَقَادِيرَ الزَّكَاةِ وَأَنْوَاعِهَا وَكَيْفِيَّةَ إِخْرَاجِهَا، دَلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾.

- مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ تُبَيِّنُ صِفَةَ الْحَجِّ وَوَقْتَهُ، وَأَرْكَانَهُ وَوَأَجِبَاتِهِ وَشُرُوطَهُ، دَلَّ عَلَى الْمُرَادِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.

**قَوْلُهُ: ﴿وَيُحْمَلُ الْمُجْمَلُ عَلَى الْمُبَيَّنِ﴾:** فَيُحْمَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ عَلَى مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَبْيِينِ صِفَتِهَا، وَيُحْمَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ عَلَى مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَبْيِينِ مَقَادِيرِهَا وَشُرُوطِهَا، وَيُحْمَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ﴾ عَلَى مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صِفَةِ الْحَجِّ وَكَيْفِيَّتِهِ.



**الضَّابِطُ الثَّانِي: الْعَامُّ:** هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْرَقُ لِكُلِّ مَا يَصْلُحُ لَهُ دَفْعَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَالْخَاصُّ: قَصْرُ حُكْمِ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ.

وَيُحْمَلُ الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ.

## الشَّرْحُ

الْعَامُّ لُغَةً: صِدُّ الْخَاصِّ؛ وَعَمَّ الشَّيْءُ يَعْمُ بِالضَّمِّ عُمُومًا، أَي: شَمِلَ الْجَمَاعَةَ. يُقَالُ: عَمَّهُمْ بِالْعَطِيَّةِ<sup>(١)</sup>.

وَالْعَامُّ اصْطِلَاحًا: عَرَّفَهُ الْمَصْنُفُ حَفِظَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: **(الْعَامُّ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْرَقُ لِكُلِّ مَا يَصْلُحُ لَهُ دَفْعَةٌ وَاحِدَةٌ):**

فَقَوْلُهُ: **(هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْرَقُ):** هَذَا قَيْدٌ لِيُخْرَجَ بِهِ النَّكِرَةُ سَوَاءٌ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ مُثَنًى أَوْ جَمْعًا؛ فَقَوْلُهُمْ: (جَاءَ رَجُلٌ) يَصْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ رِجَالِ الدُّنْيَا وَلَا يَسْتَعْرِفُهُمْ؛ أَوْ: (جَاءَ رَجُلَانِ)، أَوْ: (جَاءَ رِجَالٌ)؛ لِأَنَّ لَفْظَ (رِجُلَانِ) وَ(رِجَالٌ) يَصْلُحَانِ لِكُلِّ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَةٍ وَلَا يُفِيدَانِ الْإِسْتِعْرَاقَ لِجَمِيعِ الرِّجَالِ.

وَوَخَّرَجَ بِهِ - أَيْضًا - اللَّفْظُ الْعَامُّ الَّذِي قُصِدَ بِهِ الْخُصُوصُ<sup>(٢)</sup>؛ فَإِنَّهُ لَا يُفِيدُ الْإِسْتِعْرَاقَ.

(١) «مختار الصحاح» (٢١٨).

(٢) يفرق الأصوليون بين العام المخصوص، والعام الذي أريد به الخصوص؛ فالعام المخصوص هو اللفظ العام الذي جاء دليل آخر فخصصه؛ وأما العام الذي أريد به الخصوص فهو اللفظ العام الذي دلت قرينة من داخله على أنه أريد به الخصوص؛ كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمْ

وَقَوْلُهُ: **(لِكُلِّ مَا يَصْلُحُ لَهُ):** أَي: لِكُلِّ مَا وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ؛ فَالشَّيْءُ الَّذِي لَمْ يُوَضَّعْ لَهُ اللَّفْظُ لَا يَكُونُ اللَّفْظُ صَالِحًا لَهُ.

فَقَوْلُنَا: (الرِّجَالُ) يَشْمَلُ جَمِيعَ الرِّجَالِ، وَلَا يَشْمَلُ النِّسَاءَ، وَقَوْلُنَا: (مَنْ) يَشْمَلُ الْعُقَلَاءَ، وَلَا يَشْمَلُ غَيْرَ الْعُقَلَاءِ.

وَقَوْلُهُ: **(دَفْعَةٌ وَاحِدَةٌ):** لِيَخْرُجَ بِهِ الْمُطْلَقُ؛ فَإِنَّ الْمُطْلَقَ - وَإِنْ وُضِعَ لِلْفَرْدِ الشَّائِعِ فِي جِنْسِهِ - إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَعْرِقُ جَمِيعَ مَا وُضِعَ لَهُ دَفْعَةٌ وَاحِدَةٌ؛ وَإِنَّمَا عَلَى سَبِيلِ الْبَدْلِ؛ كَقَوْلِكَ: (أَكْرَمُ رِجَالًا)؛ فَمَعْنَاهُ حَقِّقِ الْإِكْرَامَ فِي أَقْلِ الْجَمْعِ؛ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ.

### وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْعَامِّ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [المطففين: ٢٢]؛ فَهُوَ مُسْتَعْرِقٌ، أَي: شَامِلٌ لِجَمِيعِ الْأَبْرَارِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]؛ فَهُوَ مُسْتَعْرِقٌ لِجَمِيعِ جِنْسِ الْإِنْسَانِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ فَهُوَ عَامٌّ يَشْمَلُ كُلَّ سَارِقٍ وَسَارِقَةٍ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾؛ فَهُوَ عَامٌّ مُسْتَعْرِقٌ لِكُلِّ أَنْوَاعِ الرِّبَا.

---

الْأَناسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ؛ فَلَفِظَ النَّاسُ مِنَ الْفَافِ الْعَمُومِ، وَلَكِنْ أُرِيدَ بِهِ هُنَا بَعْضُ النَّاسِ، وَلَيْسَ جَمِيعَهُمْ.

وَلِلْعُمُومِ أَلْفَاظٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ:

وَهِيَ سَبْعَةٌ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَلْفَاظٌ مُعَيَّنَةٌ مَوْضُوعَةٌ لِإِفَادَةِ الْعُمُومِ:

نَحْوُ (كُلِّ)، (جَمِيعِ)، (عَامَّةِ)، (كَافَّةِ)، (قَاطِبَةً)، (سَائِرِ).

فَمِثَالُ (كُلِّ) - وَهِيَ أَقْوَى صَيَغِ الْعُمُومِ -:

وَذَلِكَ أَنَّهَا تَقْتَضِي الْإِسْتِعْرَاقَ وَالْعُمُومَ مُطْلَقًا؛ سِوَاءِ أُضِيْفَتْ إِلَى نَكْرَةٍ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾، أَوْ أُضِيْفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَهِيَ جَمْعٌ؛ كَقَوْلِكَ: (أَكْرِمُ كُلَّ الرَّجَالِ)، أَوْ أُضِيْفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَهِيَ مُفْرَدٌ؛ كَقَوْلِكَ: (أَكْرِمُ كُلَّ رَجُلٍ)، أَوْ قَوْلِكَ: (كُلُّ أَسَدٍ مُفْتَرِسٌ)؛ وَلِذَلِكَ هِيَ أَقْوَى صَيَغِ الْعُمُومِ وَأَصْرَحُهَا؛ لِشُمُولِهَا الْعَاقِلَ وَغَيْرَ الْعَاقِلِ، وَالْمُذَكَّرَ وَالْمُؤَنَّثَ، وَالْجَمْعَ وَالْمُثَنَّى وَالْفَرْدَ.

وَأَمَّا لَفْظُهُ (جَمِيعِ) - مِثْلًا - فَلَا تَسْتَطِيعُ إِضَافَتَهَا إِلَى نَكْرَةٍ، فَتَقُولُ - مِثْلًا -: (جَمِيعُ رَجُلٍ)، وَإِنَّمَا تُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ، فَتَقُولُ: (جَمِيعُ الرَّجَالِ).

وَمِنْ أَمْثَلِ (كُلِّ) أَيْضًا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

وَمِثَالُ (جَمِيعِ):

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾  
[يس: ٥٣].

وَحَدِيثُ زَيْنَبِ بِنْتِ حُمَيْدٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصْحِي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ عَنْ  
جَمِيعِ أَهْلِهِ<sup>(١)</sup>.  
وَمِثَالُ (عَامَّةً):

قَوْلُهُ ﷺ: «وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ  
عَامَّةً»<sup>(٢)</sup>.

وَمِثَالُ (كَافَّةً):

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨].

وَمِثَالُ (قَاطِبَةً):

قَوْلُكَ: «أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ قَاطِبَةً».

وَمِثَالُ (سَائِرٍ):

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ، كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ  
الطَّعَامِ»<sup>(٣)</sup>.

الْقِسْمُ الثَّانِي: النِّكْرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، أَوِ النَّهْيِ، أَوِ الشَّرْطِ، أَوِ الْإِسْتِفْهَامِ  
الْإِنْكَارِيِّ:

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢١٠).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٧٧٠)، ومسلم (٢٤٤٦).

فَمِثَالُ النَّكِرَةِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

فَكَلِمَةُ (إِلَهٍ) أَفَادَتْ الْعُمُومَ؛ لِأَنَّهَا نَكِرَةٌ وَقَعَتْ بَعْدَ نَفْيٍ، وَهِيَ لَفْظَةٌ (مَا).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَظِلُّرُبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

فَكَلِمَةُ (أَحَدًا) أَفَادَتْ الْعُمُومَ؛ لِأَنَّهَا نَكِرَةٌ وَقَعَتْ بَعْدَ نَفْيٍ، وَهِيَ لَفْظَةٌ (لَا).

وَكَكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ فَكَلِمَةُ: (إِلَهٍ) نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ؛ فَأَفَادَتْ نَفْيَ كُلِّ مَا سِوَى اللَّهِ مِنْ آلِهَةٍ.

وَكَقَوْلِكَ: (مَا رَأَيْتُ الْيَوْمَ أَحَدًا)؛ ذَلَّتْ عَلَيَّ أَنَّكَ لَمْ تَرَ أَحَدًا قَطُّ، وَلَوْ قُلْتَ ذَلِكَ وَقَدْ رَأَيْتَ وَاحِدًا فَقَطُّ، لَكَانَ قَوْلُكَ هَذَا إِخْبَارًا بِغَيْرِ الْوَاقِعِ. وَكَقَوْلِ زَيْدٍ لِعَمْرٍو: (لِي عَلَيْكَ أَلْفُ دِينَارٍ)، فَقَالَ عَمْرٍو: (مَا لَكَ عَلَيَّ شَيْءٌ)؛ ذَلَّتْ عَلَيَّ إِنكَارِ جَمِيعِ الْأَلْفِ؛ لِأَنَّهَا نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَذَلَّتْ عَلَيَّ الْعُمُومِ.

وَمِثَالُ النَّكِرَةِ فِي سِيَاقِ النَّهْيِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

فَكَلِمَةٌ (شَيْئًا) أَفَادَتْ الْعُمُومَ؛ لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ وَقَعَتْ بَعْدَ نَهْيٍ، وَهِيَ لَفْظَةٌ (لَا).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

فَكَلِمَةٌ (أَحَدًا) أَفَادَتْ الْعُمُومَ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ بَعْدَ نَهْيٍ وَهِيَ لَفْظَةٌ (لَا).

وَمِثَالُ النَّكْرَةِ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تُبْدُوا شَيْئًا أَوْ تُخْفُوهُ﴾ [الأحزاب: ٥٤].

فَكَلِمَةٌ (شَيْئًا) أَفَادَتْ الْعُمُومَ؛ لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ وَقَعَتْ بَعْدَ أَدَاةِ شَرْطٍ وَهِيَ (إِنْ).

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة: ٦].

فَكَلِمَةٌ (أَحَدٌ) أَفَادَتْ الْعُمُومَ؛ لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ.

وَمِثَالُ النَّكْرَةِ فِي سِيَاقِ الْإِسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَأَلِهٌ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ﴾ [القصص: ٧١].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].



الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: الْجَمْعُ أَوْ اسْمُ الْجِنْسِ الْمُفْرَدُ الْمَعْرَفُ بِالِإِضَافَةِ:

فَالْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: الْجَمْعُ الْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ:

مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَذْكُرُوا لَآءَ اللَّهِ﴾.

النَّوْعُ الثَّانِي: أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ الْمُفْرَدَةُ الْمُضَافَةُ إِلَى مَعْرِفَةٍ:

مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾؛ فَ(نِعْمَتَ) اسْمٌ

جِنْسٍ لِجَمِيعِ النَّعْمِ فَأَفَادَتْ الْعُمُومَ.

وَمِثْلُ قَوْلِكَ: (مَاءُ الْبَحْرِ)؛ فَ(مَاءُ) اسْمٌ جِنْسٍ فَأَفَادَتْ الْعُمُومَ.

وَمِثْلُ قَوْلِكَ: (الْقَيْتُ كَلِمَةٌ)، فَ(كَلِمَةٌ) اسْمٌ جِنْسٍ، فَتَعَمُّ جَمِيعَ كَلَامِكَ

الَّذِي الْقَيْتُهُ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ كَلِمَاتٌ

وَلَيْسَتْ كَلِمَةً، وَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ هِيَ: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (١١) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا

فِيمَا تَرَكْتُ.

وَمِثْلُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ، كَلِمَةٌ لَيْدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ»<sup>(١)</sup>.

وَهِيَ كَلِمَاتٌ وَلَيْسَتْ كَلِمَةً وَاحِدَةً.

وَهَذَانِ النَّوعَانِ - أَعْنِي الْجَمْعَ وَاسْمَ الْجِنْسِ الْمُفْرَدِ الْمُضَافَيْنِ إِلَى مَعْرِفَةٍ - يُفِيدَانِ الْعُمُومَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

النَّوعُ الثَّلَاثُ: الْمُفْرَدُ الْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ:

مِثْلُ قَوْلِكَ: (فَلَمْ زَيْدٍ)، و(كِتَابُ عَمْرٍو)، و(سَيَّارَةُ مُحَمَّدٍ).

فَهَذَا النَّوعُ اخْتَلَفَ الْأُصُولِيُّونَ فِيهِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمُفْرَدَ الْمُضَافَ إِلَى مَعْرِفَةٍ يُفِيدُ الْعُمُومَ؛ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ وَبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ.

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ فَقَالُوا: (نِعْمَتٌ) مُفْرَدٌ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَهِيَ مُفِيدَةٌ لِلْعُمُومِ بِالْإِجْمَاعِ، وَبِدَلَالَةِ النَّصِّ ﴿لَا تُحْصُوهَا﴾.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُفْرَدَ الْمُضَافَ لَا يُفِيدُ الْعُمُومَ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ الرَّاجِحُ، وَدَلِيلُ هَذَا الْقَوْلِ؛ أَنَّهُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى إِفَادَةِ الْمُفْرَدِ الْمُضَافِ إِلَى مَعْرِفَةٍ لِلْعُمُومِ.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٨٤١)، ومسلم (٢٢٥٦).

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾؛ فَ(نِعْمَتَ) اسْمٌ جِنْسٍ، وَاسْمُ الْجِنْسِ خَارِجٌ عَنِ مَحَلِّ النِّزَاعِ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ الْعُمُومَ بِالْإِجْمَاعِ. وَمِنْ ثَمَرَاتِ هَذَا الْخِلَافِ: مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ بِيَدِهِ؛ فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: يُسَبِّحُ بِيَدَيْهِ مَعًا، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي: يُسَبِّحُ بِيَدٍ وَاحِدَةً. وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: لَوْ قَالَ رَجُلٌ: زَوْجَتِي طَالِقٌ، وَلَمْ يُعَيِّنْ؛ فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ؛ تَطَلَّقَ مِنْهُ جَمِيعُ زَوْجَاتِهِ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي: لَا تَطَلَّقُ إِلَّا وَاحِدَةً وَتُعَيِّنُ بِالْقُرْعَةِ.

الْقِسْمُ الرَّابِعُ: الْمُعَرَّفُ بِ(ال):

وَالْمُعَرَّفُ بِ(ال) لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الْحَالَةُ الْأُولَى: أَنْ تَكُونَ (ال) اسْتِغْرَاقِيَّةً، فَتُفِيدُ الْعُمُومَ مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانِ الْمُعَرَّفُ بِهَا مُفْرَدًا أَوْ جَمْعًا.

وَعَلَامَةُ (ال) الْإِسْتِغْرَاقِيَّةِ أَنَّهَا يَحِلُّ مَحَلَّهَا (كُلُّ):

**مِثَالُهُ:**

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (٢٨) [النساء: ٢٨].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ﴾ (١) [العصر: ١-٢].

فَشِمِلَتْ كُلَّ إِنْسَانٍ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ (إِنْسَانٍ) فِي الْآيَتَيْنِ مُفْرَدٌ مُعَرَّفٌ بِ(ال) الْإِسْتِغْرَاقِيَّةِ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٩].

فَكَلِمَةُ ﴿الْأَطْفَالُ﴾ جَمْعُ مُعَرَّفٍ بِ(ال) الْإِسْتِعْرَاقِيَّةِ فَشَمِلَتْ كُلَّ طِفْلِ الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ: أَنْ تَكُونَ (ال) عَهْدِيَّةً؛ فَهِيَ بِحَسَبِ الْمَعْهُودِ، فَإِنْ كَانَ عَامًّا فَهِيَ تَفِيدُ الْعُمُومَ، وَإِنْ كَانَ خَاصًّا فَلَا تُفِيدُ الْعُمُومَ.

### مَثَالُهُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَلِيقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ ﴿٧١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴿٧٢﴾ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [ص: ٧١-٧٣].

فَ(ال) الْأُولَى فِي قَوْلِهِ: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ لِلِاسْتِعْرَاقِ؛ أَي: لِكُلِّ الْمَلَائِكَةِ.

وَ(ال) الثَّانِيَةُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ﴾ لِلْعَهْدِ، أَي: سَجَدَ كُلُّ الْمَلَائِكَةِ، فَأَفَادَتْ الْعُمُومَ لِأَنَّ الْمَعْهُودَ عَامًّا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥-١٦].

فَكَلِمَةُ ﴿الرَّسُولَ﴾ لَا تُفِيدُ الْعُمُومَ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى مَعْهُودٍ مَخْصُوصٍ وَهُوَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَلَا تُفِيدُ الْعُمُومَ.

الْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنْ تَكُونَ (ال) لِبَيَانِ الْجِنْسِ:

**مَثَالُهَا:**

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١-٢].

وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ؛ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«وَالْبَوْلُ اسْمٌ جِنْسٍ مُحَلَّى بِاللَّامِ، فَيُوجِبُ الْعُمُومَ؛ كَالْإِنْسَانِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا» [العصر: ٢-٣]؛ فَإِنَّ الْمُرْتَضَى أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَجْنَاسِ تَقْتَضِي مِنَ الْعُمُومِ مَا تَقْتَضِيهِ أَسْمَاءُ الْجُمُوعِ»<sup>(٢)</sup>.

الْقِسْمُ الْخَامِسُ: الْأَسْمَاءُ الْمَوْصُولَةُ:

وَهِيَ: (مَنْ)، (مَا)، (الَّذِي)، (الَّتِي)، (أَيُّ).

فَمِثَالُ (مَنْ) وَتَكُونُ لِلْعَاقِلِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾

[البقرة: ١٨٤].

وَمِثَالُ (مَا) وَتَكُونُ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾

[السجدة: ٤].

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢١٦)، ومسلم (٢٩٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» ٢١ / ٥٤٤.

وَمِثَالُ (الَّذِي):

﴿قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾﴾

[الزمر: ٣٣].

فَ(الَّذِي) وَإِنْ كَانَتْ مُفْرَدَةً، لَكِنَّهَا اسْمٌ مَوْصُولٌ فَتُكُونُ لِلْعُمُومِ؛ أَي: كُلُّ مَنْ جَاءَ بِالصِّدْقِ؛ وَلِهَذَا جَاءَ الْخَبْرُ مَجْمُوعًا، فَقَالَ: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾.

وَمِثَالُ (أَيَّ):

﴿قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾﴾ [مريم: ٦٩].

الْقِسْمُ السَّادِسُ: أَسْمَاءُ الشَّرْطِ:

وَهِيَ: (مَنْ)، (مَا)، (إِذَا)، (مَتَى)، (أَيَّانَ)، (حَيْثُ)، (أَتَى)، (أَيْنَ)، (أَيَّ).

فَمِثَالُ (مَنْ) وَتَكُونُ لِلْعَاقِلِ:

﴿قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾﴾ [فصلت: ٤٦].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾.

وَقَوْلِكَ: (مَنْ دَخَلَ دَارِي فَأَعْطِهِ دِرْهَمًا)؛ فَإِنْ أَعْطِيَ الْجَمِيعَ اسْتَحَقَّ  
الْمَدْحَ، وَإِنْ أَعْطِيَ الْجَمِيعَ إِلَّا وَاحِدًا اسْتَحَقَّ الذَّمَّ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا تُفِيدُ  
الْعُمُومَ.

وَمِثَالُ (مَا) وَتَكُونُ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ .

وَمِثَالُ (إِذَا) وَهِيَ تُفِيدُ عُمُومَ الزَّمَانِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا

يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].

وَمِثَالُ (مَتَى) وَتُفِيدُ عُمُومَ الزَّمَانِ أَيْضًا:

قَوْلِكَ: مَتَى تُسَافِرُ أُسَافِرُ، أَوْ مَتَى تَحْضُرُ أَحْضُرُ.

وَمِثَالُ (أَيَّانَ) وَهِيَ لِعُمُومِ الزَّمَانِ أَيْضًا:

قَوْلِكَ: أَيَّانَ تُسَافِرُ أُسَافِرُ، أَوْ أَيَّانَ تَحْضُرُ أَحْضُرُ.

وَمِثَالُ (حَيْثُ) وَهِيَ تُفِيدُ عُمُومَ الْمَكَانِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٥٠].

وَمِثَالُ (أَنَّى) وَهِيَ لِعُمُومِ الْمَكَانِ أَيْضًا:

قَوْلُكَ: أَنِّي تَذَهَبُ أَذْهَبُ مَعَكَ.

وَمِثَالُ (أَيْنَ) وَهِيَ لِعُمُومِ الْمَكَانِ أَيْضًا:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾.

وَمِثَالُ (أَيَّ):

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]. وَتُسْتَعْمَلُ لِغَيْرِ

الْعَاقِلِ أَيْضًا؛ كَقَوْلِكَ: (أَيُّ بَهِيمَةٍ رَأَيْتَهَا فَاشْتَرَاهَا).

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلِيهَا فَانْكَاحُهَا

بَاطِلٌ»<sup>(١)</sup>.

الْقِسْمُ السَّابِعُ: أَسْمَاءُ الْإِسْتِفْهَامِ:

وَهِيَ: (مَنْ)، (مَا)، (أَيْنَ)، (أَنَّى)، (مَتَى)، (أَيَّانَ)، (أَيُّ)، (كَمْ).

فَمِثَالُ (مَنْ):

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا﴾ [الإسراء: ٥١].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَنَنْيَأْتِكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠].

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٨٣)، والترمذي (١١٠٢)، وابن ماجه (١٨٥٩)، وقال

الترمذي: «حديث حسن»، «الإرواء» (١٨٤٠).



وَمِثَالُ (مَا):

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥].

وَمِثَالُ (أَيْنَ) وَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْمَكَانِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦].

وَمِثَالُ (أَنَّى) وَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْمَكَانِ أَيْضًا:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ يَمْرُومُ أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧].

وَمِثَالُ (مَتَى) وَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الزَّمَانِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾ [الإسراء: ٥١].

وَمِثَالُ (أَيَّانَ) وَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الزَّمَانِ أَيْضًا:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧].

وَمِثَالُ (أَيَّ):

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩].

وَمِثَالُ (كَمْ) وَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْعَدَدِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾

[الكهف: ١٩].

قَوْلُهُ: **(الْخَاصُّ: فَضْرُ حُكْمِ الْعَامِّ)**: لِأَنَّ حُكْمَ الْعَامِّ هُوَ الَّذِي يَتَغَيَّرُ،  
وَأَمَّا لَفْظُهُ فَيَبْقَى كَمَا هُوَ.

قَوْلُهُ: **(عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ)**: أَي: أَنَّ هَذَا الْعَامَّ يُخَصَّصُ وَيَكُونُ الْمُرَادُ  
بِهِ بَعْضُ أَفْرَادِهِ، وَلَيْسَ جَمِيعَ أَفْرَادِهِ، لِذَلِكَ صَارَ فِيهِ. وَسَتَأْتِي أَمْثَلُهُ.  
قَوْلُهُ: **(وَيُحْمَلُ الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ)**:

قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«إِذَا تَعَارَضَ لَفْظَانِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا عَامًّا وَالْآخَرُ  
خَاصًّا، كَحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ  
الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالذَّوَالِي وَالسَّوَابِي وَالقَرَبِ وَالنَّاضِحِ نِصْفُ العُشْرِ.  
وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا صَدَقَةَ فِي حَبِّ وَلَا تَمْرٍ  
دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ».

فَحَدِيثُ أَنَسٍ عَامٌّ يُوجِبُ الصَّدَقَةَ فِي قَلِيلٍ مَا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنَ الزَّرْعِ  
وَالتَّمْرِ، وَفِي كَثِيرِهِ، وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ خَاصٌّ فِي أَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا تَجِبُ  
فِيمَا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا.

فَالوَاجِبُ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يُقْضَى بِالْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ لِقُوَّتِهِ؛ فَإِنَّ  
الْخَاصَّ يَتَنَاوَلُ الحُكْمَ بِلَفْظٍ لَا احْتِمَالَ فِيهِ، وَالْعَامُّ يَتَنَاوَلُهُ بِلَفْظٍ مُحْتَمَلٍ،  
فَوَجِبَ أَنْ يُقْضَى بِالْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ اهـ<sup>(١)</sup>.

(١) «الفقيه والمتفقه» (١/١٠٦).

وَمِنْ أَمْثَلِهِ حَمَلِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، وَقَصْرِهِ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ:

- تَخْصِيصُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾  
[البقرة: ٢٢٨].

بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ  
أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

فَالْآيَةُ الْأُولَى تُفِيدُ أَنَّ كُلَّ مُطَلَّقةٍ عِدَّتُهَا ثَلَاثُ حِيضٍ.

وَالْآيَةُ الثَّانِيَةُ أَخْرَجَتْ الْحَوَامِلَ مِنْ هَذَا الْعُمُومِ.

وَالْآيَةُ الثَّلَاثَةُ أَخْرَجَتْ غَيْرَ الْمَدْخُولِ بِهِنَّ، بِأَنَّهِنَّ لَا عِدَّةَ عَلَيْهِنَّ.

- تَخْصِيصُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ  
الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، الَّذِي أَفَادَ عُمُومَ الْأَوْلَادِ.

بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا نُورَثُ مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup>، فَأَخْرَجَ أَوْلَادَ الْأَنْبِيَاءِ فَلَا يَرُثُونَ  
آبَاءَهُمْ.

- تَخْصِيصُ آيَاتِ الْمَوَارِيثِ، بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»<sup>(٢)</sup>.

تَخْصِيصُ قَوْلِهِ ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»<sup>(٣)</sup>.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٣٥٨)، ومسلم (١٧٥٧).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٧٦٤)، ومسلم (١٦١٤).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١).

بِنَهْيِهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ.



**الضَّابِطُ الثَّلَاثُ:** تَرْكُ الْإِسْتِفْصَالِ فِي مَقَامِ الْإِحْتِمَالِ يُنَزِّلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ.

## الشَّرْحُ

**قَوْلُهُ:** (تَرْكُ الْإِسْتِفْصَالِ فِي مَقَامِ الْإِحْتِمَالِ يُنَزِّلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ):

### مِثَالُهُ:

حَدِيثُ الضَّحَّاكِ بْنِ فَيْرُوزَ، عَنِ أَبِيهِ، قَالَ: أَسْلَمْتُ وَعِنْدِي امْرَأَتَانِ أُحْتَانِ، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أُطْلِقَ إِحْدَاهُمَا<sup>(١)</sup>.

وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَسْلَمَ غَيْلَانُ الثَّقَفِيُّ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَسْلَمَنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا<sup>(٢)</sup>.

(١) **حسن:** أخرجه أبو داود (٢٢٤٣)، والترمذي (١١٣٠)، وقال: حسن، وابن ماجه (١٩٥١)، وأحمد (٢٣٢/٤)، وحسنه الألباني في «صحيح أبي داود» (١٩٤٠)، «الإرواء» (٣٣٤/٦)، (٣٣٥).

(٢) **صحيح:** أخرجه الترمذي (١١٢٨)، وابن ماجه (١٩٥٣)، وأحمد (٤٤/٢)، وصحَّحه أحمد شاكر (٥٠٢٧)، وصحَّحه الألباني في «الإرواء» (١٨٨٣)، و«المشكاة» (٣١٧٦).

فَإِنَّ الْفُقَهَاءَ - عَلَيْهِمُ رَحْمَةُ اللَّهِ - اختلفوا فيمن أسلم وتحتة أختان أو تحتة أكثر من أربع نسوة:

فذهب بعضهم إلى أنه إن كان تزوجهن بعقد واحد فإنه يختار منهن أربعاً، وإن كان تزوجهن بعقود متواليات يمسك الأربع اللاتي تزوج بهن أولاً وجوباً، ويفارق اللاتي تأخرت عقود زواجهن.

وذهب بعضهم إلى أن له الاختيار؛ سواء تزوجهن بعقد واحد أو بعقود. وحجة هؤلاء أن النبي ﷺ لم يستفصل منه: هل تزوجتهن بعقد واحد أو بعقود؟

فدل ذلك على أن جوابه شبيه بالعموم؛ فكأنما قال: سواء تزوجتهن بعقد أو بعقود مختلفة فأنت بالخيار.

ورجح الشوكاني رضي الله عنه هذا القول، قال: «لتركه ﷺ للإستفصال في حديث الضحاك وحديث غيلان»<sup>(١)</sup>.

وقال السمعاني - رضي الله عنه -:

«لم يسأله عن كيفية العقد، هل عقد عليهن على الترتيب، أو عقد عليهن دفعة واحدة؛ فكان إطلاقه القول من غير استفصال دليلاً دالاً على

(١) «نيل الأوطار» (٦ / ١٩١).

أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَتَّفَقَ الْعُقُودُ عَلَيْهِنَّ مَعًا، أَوْ تُوجَدَ الْعُقُودُ مُتَفَرِّقَةً عَنْهُنَّ»<sup>(١)</sup>.

### مثال آخر:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«وَأَيْضًا؛ فَقَدْ ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» وَغَيْرِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ فَاَرَةٍ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ، فَقَالَ: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَكُلُّوا سَمْنَكُمْ»<sup>(٢)</sup> فَأَجَابَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ جَوَابًا عَامًّا مُطْلَقًا بِأَنْ يُلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَأَنْ يَأْكُلُوا سَمْنَهُمْ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْهُمْ: هَلْ كَانَ مَائِعًا أَوْ جَامِدًا؛ وَتَرَكَ الْإِسْتِفْصَالَ فِي حِكَايَةِ الْحَالِ، مَعَ قِيَامِ الْإِحْتِمَالِ يُنْزَلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ»<sup>(٣)</sup>.

### مثال آخر:

ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَسْأَلَةَ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْعَنَمِ، وَقَوْلَ مَنْ قَالَ يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ خَالِيَةً مِنْ أُبْعَارِهَا. ثُمَّ قَالَ: «أُطْلِقَ الْإِذْنَ بِالصَّلَاةِ، وَلَمْ يَشْتَرَطْ حَائِلًا يَبْقَى مِنْ مُلَامَسَتِهَا، وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعُ حَاجَةٍ إِلَى بَيَانٍ، فَلَوْ احتَاجَ لَبَيَّنَهُ، وَقَدْ مَضَى تَقْرِيرُ ذَلِكَ، وَهَذَا شَبِيهُ بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ: تَرَكَ الْإِسْتِفْصَالَ فِي حِكَايَةِ الْحَالِ مَعَ قِيَامِ الْإِحْتِمَالِ، يُنْزَلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ؛ فَإِنَّهُ تَرَكَ اسْتِفْصَالَ السَّائِلِ: أَهْنَاكَ

(١) «قواطع الأدلة» (١/٢٢٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٣٨).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢١/٥١٥).

حَائِلٌ يَحُولُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ أَبْعَارِهَا؟ مَعَ ظُهُورِ الْإِحْتِمَالِ، لَيْسَ مَعَ قِيَامِهِ فَقَطُّ،  
وَاطْلُقَ الْإِذْنَ» اهـ<sup>(١)</sup>.

### مثال آخر:

ذَكَرَ ابْنُ قُدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَسْأَلَةَ بَيْعِ السَّاعِيِ الزَّكَاءَ لِمَصْلَحَةِ الْفَقِيرِ؛  
وَذَكَرَ قَوْلَ مَنْ قَالَ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الصَّدَقَةِ إِلَّا لِلْحَاجَةِ، وَذَكَرَ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ  
ﷺ أَنَّهُ رَأَى فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ نَاقَةَ كَوْمَاءَ - أَي: ضَخْمَةَ السَّنَامِ - فَسَأَلَ عَنْهَا،  
فَقَالَ الْمُصَدِّقُ: إِنِّي ارْتَجَعْتُهَا بِإِبِلٍ، فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.  
ثُمَّ قَالَ: «وَيُحْتَمَلُ الْجَوَازُ - أَي: جَوَازُ الْبَيْعِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ - فَإِنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ سَكَتَ حِينَ أَخْبَرَهُ الْمُصَدِّقُ بِارْتِجَاعِهَا، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ» اهـ<sup>(٢)</sup>.

### مثال آخر:

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«حَدِيثُ: «هُوَ الطَّهُّورُ مَاؤُهُ وَالْحِلُّ مَيْتُهُ» ظَاهِرُهُ أَنَّ مَيْتَةَ الْبَحْرِ حَلَائِلٌ  
عَلَى كُلِّ حَالٍ سِوَاءِ مَا تَبَسَّبَ آدَمِيٌّ أَوْ بِسَبَبِ مِنَ الْمَاءِ أَوْ مَاتَ لَا بِسَبَبٍ،  
وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «أَحِلٌّ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانٍ؛ فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْحُوتُ  
وَالْجَرَادُ وَأَمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ»، وَيُؤَيِّدُ الْجَمِيعَ حَدِيثُ الْحُوتِ  
الْمُسَمَّى بِالْعَنْبَرَةِ الَّتِي أَكَلَهَا الصَّحَابَةُ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:  
«كُلُوا؛ رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لَكُمْ، أَطْعَمُونَا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ»، فَاتَاهُ بَعْضُهُمْ

(١) السابق (٢١ / ٥٧٢).

(٢) «المغني» (٤ / ١٣٤).

بشيءٍ فأكله؛ ولم يسألهم النبي ﷺ: بأي سبٍ كان موتها؟ وترك الاستفصال في مقام الاحتمال منزل منزلة العموم في الأقوال اهـ<sup>(١)</sup>.

### مثال آخر:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رضي الله عنه -:

«فهذا أحد الأقوال في المسألة، وهو: أن الكافر إذا أسلمت امرأته: هل تتعجل الفرقة مطلقاً؟ أو يفرق بين المدخول بها وغيرها؟ أو الأمر موقوف ما لم تزوج، فإذا أسلمت فهي امرأته؟

والأحاديث إنما تدل على هذا القول، ومنها هذا الحديث<sup>(٢)</sup>.

ومنها حديث زينب بنت رسول الله ﷺ، فإن الثابت في الحديث أنه ردها بالنكاح الأول بعد ست سنين؛ كما رواه أحمد في «مسنده»، ورواه أهل السنن: أبو داود وغيره والحاكم في «صحيحه» عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «رد رسول الله ﷺ زينب على أبي العاص بالنكاح الأول، ولم يحدث شيئاً».

وفي رواية: «بعد ست سنين».

وفي إسناده ابن إسحاق؛ ورواه الترمذي وقال: «ليس بإسناده بأس».

(٢) السيل الجرار (٧٠٧)، مختصراً.

(٢) يعني ما رواه البخاري (٥٢٨٦)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺ والمؤمنين: كانوا مشركي أهل حرب، يقاتلهم ويقاتلونهم، ومشركي أهل عهد، لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم، وكان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر، فإذا طهرت حل لها النكاح، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه.



وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ فِي «صَحِيحِهِ»: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «أَسْلَمَتِ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَزَوَّجَتْ؛ فَجَاءَ زَوْجُهَا إِلَيْ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ أَسْلَمْتُ؛ وَعَلِمْتُ بِإِسْلَامِي، فَاَنْتَزَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَوْجِهَا الْآخَرَ وَرَدَّهَا إِلَيَّ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ»، وَفِي إِسْنَادِهِ: سِمَاكٌ.

فَقَدْ رَدَّهَا لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ أَسْلَمَ وَعَلِمَتْ بِإِسْلَامِهِ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْهُ: هَلْ أَسْلَمَا مَعًا؟ أَوْ هَلْ أَسْلَمَتْ قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ؟  
وَتَرَكَ الْإِسْتِفْصَالَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَوَابَ عَامٌّ مُطْلَقٌ فِي كُلِّ مَا تَتَنَاوَلُهُ  
صُورُ السُّؤَالِ «اهـ»<sup>(١)</sup>.

### مَثَالٌ آخَرُ:

ذَكَرَ الصَّنْعَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَسْأَلَةَ السَّلْمِ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ وُجُودُ الْمُسْلِمِ فِيهِ أَمْ لَا، وَذَكَرَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ فَنُسَلِّفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ - وَفِي رِوَايَةٍ: وَالزَّيْتِ - إِلَى أَجْلِ مُسَمَّى. قِيلَ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَ: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ السَّلْفِ فِي حَالِ الْعَقْدِ إِذْ لَوْ كَانَ مِنْ شَرْطِهِ وُجُودُ الْمُسْلِمِ فِيهِ لَأَسْتَفْصَلُوهُمْ، وَقَدْ قَالَ: مَا

(١) «مجموع الفتاوى» ٣٢ / ٣٣٦، ٣٣٧.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٢٥٤).

كُنَّا نَسْأَلُهُمْ. وَتَرَكُ الْإِسْتِفْصَالَ فِي مَقَامِ الْإِحْتِمَالِ يُنَزَّلُ مَنزِلَةَ الْعُمُومِ فِي  
الْمَقَالِ» اهـ<sup>(١)</sup>.



---

(١) «سبل السلام» (٢ / ٦٩).

- الضَّابِطُ الرَّابِعُ:** الظَّاهِرُ: هُوَ الْمُتَبَادِرُ إِلَى الدَّهْنِ عِنْدَ سَمَاعِ اللَّفْظِ.  
وَالتَّأْوِيلُ مَعْنَى آخَرَ يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ.  
وَالظَّاهِرُ لَا يُؤَوَّلُ إِلَّا بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ:  
١- عِنْدَ تَعَدُّرِ حَمْلِ اللَّفْظِ عَلَى الظَّاهِرِ.  
٢- بِدَلِيلٍ يُرْجِّحُ الْمَعْنَى الْآخَرَ.  
٣- أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الْآخَرَ مِمَّا تَحْتَمِلُهُ اللَّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ.

## الشرح

قَوْلُهُ: (الظَّاهِرُ: هُوَ الْمُتَبَادِرُ إِلَى الدَّهْنِ عِنْدَ سَمَاعِ اللَّفْظِ): وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ أَنَّ الظَّاهِرَ هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ، إِلَّا أَنْ أَحَدَهُمَا أَظْهَرَ وَأَحَقُّ بِاللَّفْظِ مِنَ الْآخَرَ، وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي يَتَبَادَرُ إِلَى الدَّهْنِ بِمُجَرَّدِ سَمَاعِهِ، وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ مَعْنَى آخَرَ لَا يَتَبَادَرُ فِي أَوَّلِ وَهَلَةٍ.

### وَمَثَلُ الظَّاهِرِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾ [المائدة: ٣]؛ ظَاهِرُهُ تَحْرِيمُ جَمِيعِ أَجْزَاءِ أَلْمِيتَةِ؛ مِنْ لَحْمٍ وَجِلْدٍ وَصُوفٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هُوَ تَحْرِيمُ أَكْلِهَا دُونَ جِلْدِهَا وَصُوفِهَا.

### مَثَلُ آخَرَ:

قَوْلُهُ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ»<sup>(١)</sup>؛ ظَاهِرُهُ ثُبُوتُ الشُّفْعَةِ لِكُلِّ جَارٍ؛ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هُوَ الْجَارُ الْمُشَارِكُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ الْمَاءِ.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٧٧).

**مثال آخر:**

قوله تعالى: ﴿فَقَوْلِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦]؛ فظاهر الصيام المذكور هنا هو الصيام الشرعي، ويحتمل معنى آخر لا يتبادر إلى الذهن لأول وهلة، وهو الإمساك عن الكلام.

قوله: (والتأويل معنى آخر يحتمله اللفظ): أي: أن التأويل هو حمل اللفظ الظاهر على المعنى المحتمل المرجوح.

**مثاله:**

صرف الظاهر المتبادر من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّيَّتُ﴾ [المائدة: ٣]؛ إلى المعنى الآخر المحتمل، وهو أن المحرم هو لحمها وشحمها ونحو ذلك، دون إهابها.

بدليل حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: تُصَدَّقُ عَلَى مَوْلَاةٍ لِمَيْمُونَةَ بِشَاةٍ فَمَاتَتْ فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا فَدَبَعْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ؟»، فقالوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ فَقَالَ ﷺ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا»<sup>(١)</sup>.

**مثال آخر:**

صرف الظاهر المتبادر من قوله ﷺ: «الجارُّ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ» إلى المعنى الآخر المحتمل، وهو أن المراد هو الجارُّ المُشَارِكُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ الْمَاءِ، وَلَيْسَ كُلُّ جَارٍ.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٦٣)

بِدَلِيلِ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُتَّسَمَ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ»<sup>(١)</sup>.

### مَثَالٌ آخَرُ:

صَرَفُ الظَّاهِرِ الْمُتَبَادِرِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾، إِلَى الْمَعْنَى الْآخَرِ؛ وَهُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْكَلَامِ.

بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى بَعْدَهَا: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦].

قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ لَا يُؤَوَّلُ إِلَّا بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ:

١ - عِنْدَ تَعَدُّرِ حَمْلِ اللَّفْظِ عَلَى الظَّاهِرِ):

### مَثَالُهُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ فَإِنَّهُ يَتَعَدَّرُ أَنْ تَسْأَلَ جُدْرَ الْقَرْيَةِ وَبُيُوتَهَا؛ وَكَذَلِكَ يَتَعَدَّرُ أَنْ تَسْأَلَ الْعَيْرَ؛ فَوَجَبَ حَمْلُ لَفْظِ (الْقَرْيَةَ) عَلَى أَهْلِهَا، وَحَمْلُ لَفْظِ (الْعَيْرِ) عَلَى رَاكِبِيهَا.

### مَثَالٌ آخَرُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]؛ فَإِنَّهُ يَتَعَدَّرُ نِسْبَةَ النَّسِيَانِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ فَوَجَبَ حَمْلُ اللَّفْظِ هُنَا عَلَى التَّرْكِ.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٢١٣)، ومسلم (١٦٠٨)

قوله: (٢) - **بَدِيلٍ يُرْجَحُ الْمَعْنَى الْآخَرَ**: كَمَا صُرِفَ الظَّاهِرُ الْمُتَبَادِرُ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ» إِلَى الْمَعْنَى الْآخَرَ الْمُحْتَمَلِ، وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ الْجَارُ الْمُشَارِكُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ الْمَاءِ، وَلَيْسَ كُلُّ جَارٍ بِدِيلٍ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ». وَكَمَا فِي الْأَمْثَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ التَّوِيلُ بغيرِ دَلِيلٍ، فَهُوَ التَّوِيلُ الْفَاسِدُ.

### مثاله:

قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»<sup>(١)</sup>.  
أَوَّلُهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمُرَادَ: لَا نِكَاحَ تَامًّا إِلَّا بِوَلِيِّ.  
فَهَذَا تَأْوِيلٌ فَاسِدٌ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى صَرْفِ النَّفْيِ فِي الْحَدِيثِ مِنْ نَفْيِ الصَّحَّةِ إِلَى نَفْيِ الْكَمَالِ.

قوله: (٣) - أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الْآخَرَ مِمَّا نَحْتَمِلُهُ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: لِأَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ نَزَلَا بِلُغَةِ الْعَرَبِ؛ فَإِنْ أَوَّلَ أَحَدُهُمْ أَوْ بَعْضُهُم الدَّلِيلَ تَأْوِيلًا لَا نَحْتَمِلُهُ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَتَأْوِيلُهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - تَأْوِيلٌ فَاسِدٌ، يُرَدُّ عَلَيْهِ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ.

(١) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٨٨٠)، وأحمد (٢٥٠/١)، وصححه إسناده أحمد شاكر (٢٢٦١)، وصحَّحه الألباني في «الإرواء» (٦/٢٣٨، ٢٤٧).

## مَثَلُهُ:

قَوْلُ الشَّيْخَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]؛  
قَالُوا: عَائِشَةُ؛ فَهَذَا لَا تَحْتَمِلُهُ اللَّغَةُ.

تَأْوِيلُ الْأَشْعَرِيَّةِ الْإِسْتِوَاءَ بِالِاسْتِيْلَاءِ؛ فَهَذَا تَأْوِيلٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِوَاءَ  
لَا يَأْتِي فِي اللَّغَةِ بِمَعْنَى الْإِسْتِيْلَاءِ.



**الضَّابِطُ الْخَامِسُ: النَّصُّ:** هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا، وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ.

## الشرح

**قَوْلُهُ: (النَّصُّ: هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا):**

**مَثَلُهُ:**

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾

[البقرة: ١٩٦].

فَهَذَا الدَّلِيلُ نَصٌّ فِي أَنْ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ فَعَلَيْهِ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ؛ وَلَا يَحْتَمِلُ هَذَا اللَّفْظُ مَعْنَى آخَرَ.

**مَثَالٌ آخَرُ:**

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾

[النور: ٤].

فَهَذَا الدَّلِيلُ نَصٌّ فِي أَنْ مَنْ رَمَى الْمُحْصَنَةَ يُجْلَدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وَلَا يَحْتَمِلُ هَذَا اللَّفْظُ مَعْنَى آخَرَ.

**مَثَالٌ آخَرُ:**

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١].

فَهَذَا الدَّلِيلُ نَصٌّ فِي تَحْرِيمِ قَتْلِ النَّفْسِ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا يَحْتَمِلُ هَذَا اللَّفْظُ مَعْنَى آخَرَ.



### مَثَالٌ آخَرُ:

قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ»<sup>(١)</sup>.

فَهَذَا الدَّلِيلُ نَصٌّ فِي أَنْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ، وَلَا يَحْتَمِلُ هَذَا اللَّفْظُ مَعْنَى آخَرَ.

### مَثَالٌ آخَرُ:

قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَاءَ مَيْمُونَةَ: «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَدَبَّغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ؟» فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا»<sup>(٢)</sup>.

فَهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّ الْمُحَرَّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ مَأْكُولَةِ اللَّحْمِ هُوَ أَكْلُهَا فَقَطْ، وَيَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ مِنْهَا بِمَا سِوَى ذَلِكَ.

### مَثَالٌ آخَرُ:

قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ».

فَهَذَا نَصٌّ مِنَ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَنَّ مَاءَ الْبَحْرِ طَهُورٌ، وَمَيْتَتُهُ حَلَالٌ؛ فَلَا يَصْلُحُ مَعَهُ الْإِجْتِهَادُ.

قَوْلُهُ: **(وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ):** لِأَنَّ النَّصَّ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا، فَيَكُونُ أَقْوَى وَأَوْضَحَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنَ الظَّاهِرِ، وَأَمَّا الظَّاهِرُ فَيَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ، مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى أَنْ تَخْتَلِفَ فِيهِ أَنْظَارُ الْعُلَمَاءِ حَالَ حُكْمِهِمْ عَلَى الْمَسْأَلَةِ؛ وَلِذَلِكَ فَالنَّصُّ يُقَدَّمُ عَلَيْهِ.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٥٦٨)، والترمذي (٦٢١)، وقال: حديث حسن، وابن ماجه (١٧٩٨)، وصحَّحه الألباني «صحيح أبي داود» (١٤٠٠ - ١٤٠٢) «الإرواء» (٢٦٦، ٢٢٦/٣).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٥٨)، ومسلم (٣٦٣).

**مَثَالُ ذَلِكَ:**

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]، فَظَاهِرُ هَذِهِ الْآيَةِ  
إِبَاحَةُ الزَّوْاجِ بِأَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ زَوْجَاتٍ.

وَلَكِنَّ هَذَا الظَّاهِرَ عَارِضُهُ نَصٌّ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَنْكِحُوا  
مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣]، فَهِيَ نَصٌّ فِي تَحْرِيمِ مَا زَادَ  
عَنِ الْأَرْبَعِ.



الضَّابِطُ السَّادِسُ: السِّيَاقُ مِنَ الْمُقَيَّدَاتِ وَتَرْجِيحُ أَحَدِ الْمُحْتَمَلَاتِ.

## الشرح

قوله: (السِّيَاقُ مِنَ الْمُقَيَّدَاتِ وَتَرْجِيحُ أَحَدِ الْمُحْتَمَلَاتِ): فَقَدْ يَأْتِي دَلِيلٌ فِي الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ يَحْتَمِلُ لِمَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَإِذَا نَظَرَ الْفَقِيهُ إِلَى سِيَاقِ الْكَلَامِ، عَلِمَ الْمُرَادَ مِنْ هَذَا الدَّلِيلِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

«السِّيَاقُ يَقَعُ بِهِ التَّبَيُّنُ وَالتَّعْيِينُ؛ أَمَّا التَّبَيُّنُ فَبِالْمُجْمَلَاتِ، وَأَمَّا التَّعْيِينُ فَبِالْمُحْتَمَلَاتِ؛ وَعَلَيْكَ بِاعْتِبَارِ هَذَا فِي أَلْفَاظِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْمُحَاوَرَاتِ تَجِدُ مِنْهُ مَا لَا يُمَكِّنُكَ حَصْرُهُ»<sup>(١)</sup>.

## وَمَثَالُ ذَلِكَ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فَهَلِ الْمُحَرَّمُ هُوَ مُصَافِحَةُ الْأُمِّ، أَمْ نِكَاحُ الْأُمِّ؟ فَنَظَرْنَا فِي سِيَاقِ الْآيَاتِ، فَوَجَدْنَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣]، فَعَلِمْنَا أَنَّ الْمُحَرَّمَ عَلَيْنَا بِالنِّسْبَةِ لِلْأُمَّهَاتِ النِّكَاحُ وَلَيْسَ الْمُصَافِحَةُ.

(١) انظر: «إرشاد الفحول» (٢٤٢).

**مثال آخر:**

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكْتُوْنَ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ بَدَأَ الْآيَةَ بِذِكْرِ صِفَةِ الْعِلْمِ، وَخَتَمَهَا بِذِكْرِ الْعِلْمِ أَيْضًا، فَتَبَيَّنَ مِنَ السِّيَاقِ أَنَّ الْمَعِيَةَ مَعِيَةُ عِلْمٍ، وَلَيْسَتْ مَعِيَةُ ذَاتٍ.

**مثال آخر:**

حَدِيثُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَعْنِي مِنْ مَكَّةَ - فَتَبِعْتُهُمْ ابْنَةُ حَمْزَةَ تَنَادِي: يَا عَمِّ، فَتَنَاوَلَهَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخَذَ بِيَدِهَا، وَقَالَ لِفَاطِمَةَ: دُونَكَ ابْنَةُ عَمِّكَ، فَاحْتَمَلَتْهَا، فَاخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَزَيْدٌ وَجَعْفَرٌ، فَقَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَحَقُّ بِهَا وَهِيَ ابْنَةُ عَمِّي، وَقَالَ جَعْفَرٌ: ابْنَةُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي، وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي، فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِخَالَتِهَا، وَقَالَ: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«قَوْلُهُ ﷺ: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ»، سِيَاقُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي الْحَضَانَةِ، وَقَدْ يَسْتَدِلُّ بِإِطْلَاقِهِ أَصْحَابُ التَّنْزِيلِ<sup>(٢)</sup> عَلَى تَنْزِيلِهَا مَنْزِلَةَ الْأُمِّ فِي الْمِيرَاثِ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَقْوَى، فَإِنَّ السِّيَاقَ طَرِيقٌ إِلَى بَيَانِ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٢٦٩٩).

(٢) أي: أصحاب الظاهر.

المُجْمَلَاتِ، وَتَعْيِينَ الْمُحْتَمَلَاتِ، وَتَنْزِيلِ الْكَلَامِ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنْهُ، وَفَهْمِ  
ذَلِكَ قَاعِدَةً كَبِيرَةً مِنْ قَوَاعِدِ أُصُولِ الْفِقْهِ» اهـ<sup>(١)</sup>.



---

(١) «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» (٤/٨٢).

**الصَّابِطُ السَّابِعُ:** الْمُطْلَقُ مَا كَانَ شَائِعًا فِي جِنْسِهِ، وَالْمُقَيَّدُ مَا قَيَّدَ  
بِوَصْفٍ.

## الشرح

الْمُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ: مِنَ الْإِطْلَاقِ؛ بِمَعْنَى الْإِرْسَالِ، أَي: الْخَالِي مِنَ الْقَيْدِ، فَالطَّلُوقُ مِنَ الْإِبِلِ هِيَ الَّتِي لَا قَيْدَ عَلَيْهَا. وَمُطْلَقُ الْيَدَيْنِ إِذَا خَلَا مِنَ التَّحْجِيلِ.

وَالْمُطْلَقُ فِي الْإِصْطِلَاحِ: عَرَفَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: (مَا كَانَ شَائِعًا فِي جِنْسِهِ): كَقَوْلِكَ: (أَكْرَمَ طَالِبًا)؛ فَهَذَا لَفْظٌ مُطْلَقٌ شَائِعٌ فِي جِنْسِ الطَّلَبَةِ؛ وَلَكِنْ لَا يَشْمَلُهُمْ جَمِيعًا؛ فَهَذَا اللَّفْظُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِكْرَامُ جَمِيعِ الطَّلَبَةِ؛ وَإِنَّمَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِكْرَامُ أَيِّ طَالِبٍ مِنَ الطَّلَبَةِ.

فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُطْلَقِ وَالْعَامِّ: أَنَّ الْعَامَّ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَفْرَادِهِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ، وَأَمَّا الْمُطْلَقُ فَيَشْمَلُ جَمِيعَ أَفْرَادِهِ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ؛ فَلَوْ قُلْتُ لَكَ - مَثَلًا - لَا تَعْتِقْ رَقَبَةً، فَهَذَا عَامٌّ، أَي: لَا تَعْتِقْ أَيَّ رَقَبَةٍ، وَلَوْ قُلْتُ: أَعْتِقْ رَقَبَةً، فَهَذَا مُطْلَقٌ، فَلَا أُرِيدُ مِنْكَ أَنْ تَعْتِقَ كُلَّ الرِّقَابِ، وَلَكِنْ رَقَبَةً وَاحِدَةً. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا: عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، أَي: أَنَّكَ لَوْ أَعْتَقْتَ هَذِهِ الرَّقَبَةَ أَجْزَأَتْ عَنْ هَذِهِ الرَّقَبَةِ.

## مِثَالُ الْمُطْلَقِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾

[المجادلة: ٣].

فَلَفْظُ الْآيَةِ شَائِعٌ فِي جِنْسِ الرَّقَابِ؛ سِوَاءً كَانَتْ مُؤْمِنَةً أَوْ كَافِرَةً.

### مَثَالٌ آخَرُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾

[النساء: ٥٩].

فَلَفْظُ الْآيَةِ مُطْلَقٌ فِي طَاعَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ فِي كُلِّ مَا أَمَرَ بِهِ.

### مَثَالٌ آخَرُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّهَتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

فَلَفْظُ الْآيَةِ مُطْلَقٌ لَيْسَ فِيهِ تَحْدِيدٌ لِعَدَدِ الرَّضَعَاتِ الْمُحَرَّمَاتِ.

قَوْلُهُ: **(وَالْمُقَيَّدُ مَا قَيَّدَ بِوَصْفٍ)**: فَإِذَا قُلْتَ: (أَكْرِمُ طَالِبًا) فَهَذَا لَفْظٌ مُطْلَقٌ شَائِعٌ فِي جِنْسِ الطَّلَبَةِ، فَلَوْ قُلْتَ: (مُجْتَهِدًا) فَقَدْ قَيَّدْتَهُ بِوَصْفِ الْإِجْتِهَادِ.

### مَثَالُ الْمُقَيَّدِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ بَعَدَ وَصِيَّةٍ يُوصِيكَ بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء: ١٢].

قَيَّدَتِ الْوَصِيَّةُ بِأَنْ لَا تَزِيدَ عَلَى الثَّلْثِ، بِقَوْلِهِ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «الثَّلْثُ، وَالثَّلْثُ كَثِيرٌ»<sup>(١)</sup>.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٢٩٥)، ومسلم (٢٦٢٨).

**مَثَالٌ آخَرُ:**

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾

[النساء: ٥٩].

فُيِّدَتِ الْآيَةُ بِطَاعَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ فِي الْمَعْرُوفِ فَحَسَبَ، بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»<sup>(١)</sup>.

**مَثَالٌ آخَرُ:**

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّهتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

وَقَوْلُهُ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»<sup>(٢)</sup>.

فَقَدْ قَيَّدَ الْإِرْضَاعُ الْمُحْرَّمُ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ؛ بِحَدِيثِ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ فِيْمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يَحْرُمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ»<sup>(٣)</sup>.



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧١٤٥)، ومسلم (١٨٤٠).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٤٥)، ومسلم (١٤٤٧).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٥٢).



**الصَّابِطُ الثَّامِنُ:** لَا يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِلَّا إِذَا اتَّفَقَ الْحُكْمُ  
وَالسَّبَبُ.

## الشرح

قَوْلُهُ: (لَا يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِلَّا إِذَا اتَّفَقَ الْحُكْمُ  
وَالسَّبَبُ): فَالْمُطْلَقُ مَعَ الْمُقَيَّدِ لهُمَا أَرْبَعُ حَالَاتٍ:

الأولى: أَنْ يَتَّحِدَ حُكْمُهُمَا وَسَبَبُهُمَا.

الثانية: أَنْ يَتَّحِدَ الْحُكْمُ وَيَخْتَلِفَ السَّبَبُ.

الثالثة: أَنْ يَتَّحِدَ السَّبَبُ وَيَخْتَلِفَ الْحُكْمُ.

الرابعة: أَنْ يَخْتَلِفَا مَعًا.

فَإِنْ اتَّحَدَ السَّبَبُ وَالْحُكْمُ وَجَبَ حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

وَمِثَالُهُ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالِدَمُّ﴾ [المائدة: ٣]، مَعَ قَوْلِهِ: ﴿أَوْ دَمًا

مَسْفُوحًا﴾ [المائدة: ٣] <sup>(١)</sup>.

فَمِثَالُ مَا اتَّفَقَ فِيهِ الْحُكْمُ وَالسَّبَبُ:

حَمْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ الَّذِي

يُحَرِّمُ الرِّضَاعَةَ مُطْلَقًا، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بَعْدَدِ مُعَيَّنٍ، عَلَى مَا وَرَدَ عَنْ عَائِشَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ

يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ» <sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «مذكورة في أصول الفقه» (٢٧٨، ٢٧٩).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٥٢).

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي النَّصِيِّنِ وَاحِدٌ، وَهُوَ: التَّحْرِيمُ، وَالسَّبَبُ وَاحِدٌ، وَهُوَ: الرِّضَاعُ.

### مِثَالٌ آخَرُ:

حَمَلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَاعَرٍ﴾ [النساء: ١٢]؛ الَّذِي فِيهِ إِطْلَاقُ الْوَصِيَّةِ بِغَيْرِ تَحْدِيدٍ لَهَا بِمِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ، عَلَى قَوْلِهِ ﷺ: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ»؛ الَّذِي فِيهِ تَحْدِيدُ الْوَصِيَّةِ الْجَائِزَةِ بِالثُّلُثِ. وَمِثَالٌ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْحُكْمُ وَالسَّبَبُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [المجادلة: ٤].

فَالصَّوْمُ جَاءَ مُقَيَّدًا فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ بِكَوْنِهِ مُتَتَابِعًا، وَجَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ مُطْلَقًا.

فَلَا يَجُوزُ حَمَلُ الْمُطْلَقِ - فِي هَذِهِ الْحَالَةِ - عَلَى الْمُقَيَّدِ؛ لِاخْتِلَافِ الْحُكْمِ وَالسَّبَبِ بَيْنَهُمَا؛ فَالسَّبَبُ فِي إِحْدَاهُمَا الظُّهَارُ، وَفِي الْأُخْرَى الْيَمِينُ، وَالْحُكْمُ فِي إِحْدَاهُمَا صَوْمُ شَهْرَيْنِ، وَفِي الْأُخْرَى صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. وَمِثَالٌ مَا اتَّفَقَ فِيهِ السَّبَبُ وَاخْتَلَفَ الْحُكْمُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى فِي صِفَةِ التَّيْمَمِ: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]، فَهَذَا نَصٌّ مُطْلَقٌ لَيْسَ فِيهِ حَدًّا لِمَسْحِ الْيَدَيْنِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ: ﴿وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، مُقَيَّدٌ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفِقِ.

فَلَا يَجُوزُ حَمْلُ الْمُطْلَقِ فِي التَّيْمَمِ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي الوُضُوءِ؛ لِإِخْتِلَافِ  
الْحُكْمِ بَيْنَهُمَا؛ فَالْحُكْمُ فِي الوُضُوءِ الْغَسْلُ، وَفِي التَّيْمَمِ الْمَسْحُ؛ وَإِنْ كَانَ  
السَّبَبُ وَاحِدًا وَهُوَ رَفْعُ الْحَدَثِ.

وَمِثَالُ مَا اتَّفَقَ فِيهِ الْحُكْمُ وَاخْتَلَفَ السَّبَبُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ: ﴿فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، مَعَ  
قَوْلِهِ فِي الْيَمِيْنِ وَالظَّهَارِ: (رَقَبَةٌ) فَقَطْ بِدُونِ فَيْدِ الْإِيْمَانِ، فَلَا يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ  
عَلَى الْمُقَيَّدِ؛ لِإِخْتِلَافِ السَّبَبِ، وَإِنْ اتَّفَقَ الْحُكْمُ.

### مَسْأَلَةٌ:

التَّقْيِيْدُ قِسْمَانِ:

الْأَوَّلُ: تَقْيِيْدُ مُتَّصِلٌ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء:  
٩٢]؛ فَالتَّقْيِيْدُ هُنَا وَرَدَ فِي نَفْسِ السِّيَاقِ.

الثَّانِي: تَقْيِيْدُ مُنْفَصِلٌ: كَأَغْلَبِ الْأَمْثَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ؛ حَيْثُ فَيْدُ الْمُطْلَقِ  
بِدَلِيْلِ آخَرَ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ.



**الضَّابِطُ التَّاسِعُ:** الْأَمْرُ لِلْوَجُوبِ إِلَّا بِقَرِيبَةٍ صَارِفَةٍ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَهُ صِيغٌ مَشْهُورَةٌ.

## الشرح

قَوْلُهُ: **(الْأَمْرُ لِلْوَجُوبِ):** أَي: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَمْرِ أَنَّهُ يُفِيدُ الْوَجُوبَ.

### مَثَالُهُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

فَهَذِهِ أَوْامِرٌ مِنَ الشَّارِعِ تَقْتَضِي الْوَجُوبَ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَمْرِ الْوَجُوبُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ

عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ لِلْوَجُوبِ لَمَا تَرْتَبَ عَلَىٰ تَرْكِهِ فِتْنَةٌ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ

الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]. دَلَّ

عَلَىٰ أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوَجُوبِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ جَعَلَ التَّرْكَ عِصْيَانًا وَضَلَالًا، وَلَمْ

يَجْعَلَ فِيهِ اخْتِيَارًا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴿١١﴾ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴿﴾ [الأعراف: ١١].

فَدَلَّ عَلَيَّ أَنَّ مُقْتَضَى الْأَمْرِ الْوُجُوبُ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ يَدُلُّ عَلَيَّ الْوُجُوبُ لَمَا اسْتَحَقَّ إِبْلِيسُ الدَّمَ وَالتَّوْبِيخَ عَلَيَّ التَّرْكَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ﴿٤٨﴾ وَيَلُّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [المرسلات: ٤٨، ٤٩]، فَتَوَعَّدَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْعَذَابِ؛ لِتَرْكِهِمْ تَنْفِيذَ الْأَمْرِ؛ فَدَلَّ عَلَيَّ أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُوبِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَيَّ أُمَّتِي أَوْ عَلَيَّ النَّاسِ لَأَمَرْتُهِمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«فَدَلَّ عَلَيَّ أَنَّهُ لَوْ أَمَرَ لَوْجِبَ وَشَقَّ»<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: **(إِلَّا بِقَرِينَةٍ صَارِفَةٍ إِلَيَّ غَيْرِهِ):** فَقَدْ تَأْتِي قَرِينَةٌ فَتَصْرِفُ الْأَمْرَ مِنَ الْوُجُوبِ إِلَيَّ الْإِسْتِحْبَابِ.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٨٨٧)، ومسلم (١٤٢).

(٢) «الفييه والمتفقه» (٦٨/١).

وَهَذِهِ الْقَرَائِنُ هِيَ:

١- أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلُ الَّذِي فِيهِ الأَمْرُ ذِكْرَ مَعَهُ تَعْلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الأَمْرَ لِيلاسْتِحْبَابِ.

**مَثَالُهُ:**

حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَسْفَرُوا بِالْفَجْرِ؛ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ»<sup>(١)</sup>.

فَالْتَعْلِيلُ بِأَنَّ الإِسْفَارَ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّعْلِيلَ فِيهِ أَجْرٌ أَيْضًا لَكِنْ دُونَ أَجْرِ الإِسْفَارِ، فَيَكُونُ الأَمْرُ فِيهِ لِيلاسْتِحْبَابِ.

٢- أَنْ يَأْتِيَ دَلِيلٌ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الأَمْرَ فِي الدَّلِيلِ الأَوَّلِ لَيْسَ لِلوَجُوبِ.

**مَثَالُهُ:**

حَدِيثُ أَبِي تَمِيمَةَ الهُجَيْمِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا لَقِيَ الرَّجُلُ أَخَاهُ المُسْلِمَ فَلْيَقُلْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ»<sup>(٢)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٤٥)، والنسائي (١/٢٧٢).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٧٢٢)، وقال: حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٤٣).

فَالْأَمْرُ هُنَا بِزِيَادَةِ (وَرَحْمَةِ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ) لَيْسَ لِلْوُجُوبِ؛ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَشْرٌ»، أَي: عَشْرُ حَسَنَاتٍ <sup>(١)</sup>.

فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ لَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلَ بِزِيَادَةِ (وَرَحْمَةِ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ)، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ لَيْسَ لِلْوُجُوبِ.

٣- أَنْ يَتْرَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ مَا أَمَرَ بِهِ.

**مَثَلُهُ:**

حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْبُسُومُ مِنْ ثِيَابِكُمْ الْبَيَاضِ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ» <sup>(٢)</sup>.

فَقَدْ وَرَدَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَبَسَ غَيْرَ الْبَيَاضِ:

فَعَنْ أَبِي رِمَّةَ التَّمِيمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَخْضَرَانِ <sup>(٣)</sup>.

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ الْأَوَّلَ لِلِاسْتِحْبَابِ.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٥١٩٥)، والترمذي (٢٦٨٩)، وصححه الألباني في «التعليق الرغيب» (٢٦٨/٣).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٠٦١)، والترمذي (٩٩٤)، وابن ماجه (١٤٧٢)، وصححه الألباني في «المشكاة» (١٦٣٨).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٢٠٦)، والترمذي (٢٨١٢)، وصححه الألباني في «مختصر الشمائل» (٣٦).

قَوْلُهُ: **(وَلَهُ صِيغٌ مَشْهُورَةٌ)** أَي: وَلِلْأَمْرِ صِيغٌ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ؛  
وَهَذِهِ الصِّيغَةُ هِيَ:

١- فِعْلُ الْأَمْرِ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [العنكبوت: ٤٥]،  
وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠].

٢- التَّصْرِيحُ بِالْأَمْرِ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ  
أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾  
[النحل: ٩٠].

وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢].

٣- الْمُضَارَعُ الْمُقَارَنُ بِلَامِ الْأَمْرِ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّنْ  
سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧].

وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نَدْوَرَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا  
بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

٤- الْمَصْدَرُ النَّائِبُ عَنِ فِعْلِ الْأَمْرِ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابِ﴾  
[محمد: ٤]؛ أَي: فَاضْرِبُوا الرَّقَابَ.

وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾؛ أَي: حَرَّرُوا رَقَبَةً.

٥- اسْمُ فِعْلِ الْأَمْرِ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]،  
وقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ: (حَيِّ عَلَى الصَّلَاةِ).



٦- وَقَدْ يَأْتِي الْأَمْرُ عَلَى صُورَةِ الْخَبَرِ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].



**الصَّابِطُ الْعَاشِرُ:** الْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظْرِ يَدُلُّ عَلَى حُكْمِ الْفِعْلِ قَبْلَ الْحَظْرِ.

### الشرح

قَوْلُهُ: (الْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظْرِ يَدُلُّ عَلَى حُكْمِ الْفِعْلِ قَبْلَ الْحَظْرِ):

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ

فَأَصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢]:

«وَهَذَا أَمْرٌ بَعْدَ الْحَظْرِ، وَالصَّحِيحُ الَّذِي يُثْبِتُ عَلَى السَّبْرِ: أَنَّهُ يُرَدُّ الْحُكْمُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ النَّهْيِ؛ فَإِنْ كَانَ وَاجِبًا رَدَّهُ وَاجِبًا، وَإِنْ كَانَ مُسْتَحَبًّا فَمُسْتَحَبًّا، أَوْ مُبَاحًا فَمُبَاحًا، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى الْوُجُوبِ يَنْتَقِضُ بِآيَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لِلِإِبَاحَةِ يَرُدُّ عَلَيْهِ آيَاتٌ أُخْرَى، وَالَّذِي يَنْتَظِمُ مَعَ الْأَدِلَّةِ كُلِّهَا، هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، كَمَا اخْتَارَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ» اهـ<sup>(١)</sup>.

**وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ:**

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢].

فَهَذَا أَمْرٌ بِالصَّيْدِ بَعْدَ الْمَنْعِ مِنْهُ حَالَ الْإِحْرَامِ، فَرَجَعَ إِلَى حُكْمِهِ قَبْلَ الْحَظْرِ وَهُوَ الْإِبَاحَةُ.

**مِثَالٌ آخَرُ:**

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا

إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ

(١) «تفسير ابن كثير» (٢/٧٥٦).

فَانْتَشَرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿ [الجمعة:  
٩ - ١٠].

فَهَذَا أَمْرٌ بِالِانْتِشَارِ فِي الْأَرْضِ، وَالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ، بَعْدَ الْمَنْعِ مِنْهُ وَقَتَ  
صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَرَجَعَ إِلَى حُكْمِهِ الْأَصْلِيِّ قَبْلَ الْحَظْرِ؛ وَهُوَ الْإِبَاحَةُ.

### مِثَالٌ آخَرُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

فَهَذَا أَمْرٌ بَعْدَ الْحَظْرِ مِنَ الْجَمَاعِ أَثْنَاءَ الْحَيْضِ؛ فَرَجَعَ إِلَى حُكْمِهِ  
الْأَصْلِيِّ؛ وَهُوَ الْإِبَاحَةُ.

### مِثَالٌ آخَرُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

فَهَذَا أَمْرٌ بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ بَعْدَ الْحَظْرِ مِنْهُ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ، فَرَجَعَ إِلَى  
حُكْمِهِ الْأَصْلِيِّ قَبْلَ الْحَظْرِ؛ وَهُوَ الْوُجُوبُ.

### مِثَالٌ آخَرُ:

حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: يَا رَسُولَ اللَّهِ،  
إِنِّي لَا أَطَهِّرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ

بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا، فَاغْسِلِي  
عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي»<sup>(١)</sup>.

فَهَذَا أَمْرٌ بِالصَّلَاةِ بَعْدَ الْحَظْرِ مِنْهَا أَثْنَاءَ الْحَيْضِ، فَرَجَعَ إِلَى حُكْمِهِ  
الْأَصْلِيِّ قَبْلَ الْحَظْرِ؛ وَهُوَ الْوَجُوبُ.



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٠٦)، ومسلم (٣٣٣).

**الصَّابِطُ الْحَادِي عَشَرَ: النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ صَارِفَةٍ إِلَىٰ غَيْرِهِ، وَلَهُ صَيْغٌ مَشْهُورَةٌ.**

## الشرح

قَوْلُهُ: **(النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ):** أَي: أَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ أَنَّهُ يُفِيدُ التَّحْرِيمَ.

**مَثَلُهُ:**

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [آل

عمران: ١٣٠].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء: ٣٢].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء: ٣٣].

فَهَذِهِ نَوَاهٍ مِنَ الشَّارِعِ تَقْتَضِي التَّحْرِيمَ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«أَصْلُ النَّهْيِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ كُلَّ مَا نَهَى عَنْهُ فَهُوَ مُحَرَّمٌ حَتَّى تَأْتِيَ

عَلَيْهِ دَلَالَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ لِمَعْنَى غَيْرِ التَّحْرِيمِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

فَأَمَرَ اللَّهُ ﷻ بِالِانْتِهَاءِ عَمَّا نَهَى عَنْهُ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْإِيجَابَ.

(١) «الأم» (٩ / ٥١)، دار الوفاء.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ»<sup>(١)</sup>.

فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِاجْتِنَابِ كُلِّ مَا نَهَى عَنْهُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي ذَلِكَ التَّحْرِيمُ.

قَوْلُهُ: **(إِلَّا بِقَرِينَةٍ صَارِفَةٍ إِلَى غَيْرِهِ)**: فَقَدْ تَأْتِي قَرِينَةٌ فَتَصْرِفُ النَّهْيَ مِنَ التَّحْرِيمِ إِلَى الْكِرَاهَةِ.

وَهَذِهِ الْقَرَائِنُ هِيَ:

١- أَنْ يَنْهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ ثُمَّ يَفْعَلُهُ.

**مَثَالُهُ:**

نَهَى ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِيِّ السَّقَاءِ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ شَرِبَهُ ﷺ مِنْهُ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ أُمِّ كَبْشَةَ بِنْتِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشَرِبَ مِنْ فِيِّ قُرْبَةٍ مُعَلَّقَةٍ قَائِمًا<sup>(٣)</sup>.

٢- أَنْ يَنْعَقِدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ لِلْكَرَاهَةِ وَلَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ.

**مَثَالُهُ:**

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْقُرْعِ<sup>(٤)</sup>.

قَالَ النَّوَوِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٢٧).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (١٨٩٢)، وقال: حسن صحيح، وصححه الألباني في «مختصر الشماثل» (١٨٢)، «المشكاة» (٤٢٨١).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٧).

«وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى كَرَاهَةِ الْقَرَعِ إِذَا كَانَ فِي مَوَاضِعٍ مُتَفَرِّقَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِمُدَاوَاةٍ وَنَحْوِهَا؛ وَهِيَ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: **(وَلَهُ صِيغٌ مَشْهُورَةٌ):** أَي: وَلِلنَّهْيِ صِيغٌ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ؛ وَهَذِهِ الصِّيغُ هِيَ:

١- (لَا) النَّاهِيَّةُ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّيْنَةَ﴾ [الإسراء: ٣٢].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء: ٣٣].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠].

٢- لَفْظُ النَّهْيِ: نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «أَنْهَأَكُمْ أَنْ يُبْذَلَ فِي الدُّبَابِ وَالنَّقِيرِ وَالْحَتَمِ وَالْمَرْفَتِ»<sup>(٢)</sup>.

٣- التَّحْذِيرُ بِ(إِيَّاكَ) وَنَحْوِهَا: نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطَّرِيقَاتِ»<sup>(٣)</sup>.

وَقَوْلِهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالِدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ»<sup>(٤)</sup>.

٤- لَفْظُ (اتْرُكْ) وَنَحْوِهِ: نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِي الصَّلَاةَ»<sup>(١)</sup>.

(١) «شرح مسلم» (١٤ / ١٠١)، دار إحياء التراث.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٣٥١)، ومسلم (١٥٧٩).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٤٦٥)، ومسلم (٢١٢١).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٢٣٢)، ومسلم (٢١٧٢).

**الضَّابِطُ الثَّانِي عَشَرَ:** إِذَا انْصَبَّ النَّهْيُ عَلَى ذَاتِ الْفِعْلِ أَوْ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ اقْتَضَى الْفَسَادَ وَالْبُطْلَانَ، وَإِذَا انْصَبَّ عَلَى أَمْرٍ مُقَارِنٍ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ.

## الشرح

**قَوْلُهُ:** (إِذَا انْصَبَّ النَّهْيُ عَلَى ذَاتِ الْفِعْلِ أَوْ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ اقْتَضَى الْفَسَادَ وَالْبُطْلَانَ): إِذَا انْصَبَّ النَّهْيُ عَلَى ذَاتِ الْفِعْلِ أَوْ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ اقْتَضَى الْفَسَادَ وَالْبُطْلَانَ؛ فَلَا تَبْرَأُ بِهِ الذِّمَّةُ وَلَا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ آثَارٌ؛ سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ فِي الْعِبَادَاتِ أَوْ الْمُعَامَلَاتِ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ يَقْتَضِي فِسَادَهُ أَوْ بُطْلَانَهُ:

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرٌ نَاهِيٌّ فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الشُّوكَانِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«وَالْحَقُّ أَنَّ كُلَّ نَهْيٍ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ الْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ وَفِسَادَهُ الْمُرَادِفُ لِلْبُطْلَانِ اقْتِضَاءً شَرْعِيًّا، وَلَا يَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى عَدَمِ اقْتِضَائِهِ لِذَلِكَ، فَيَكُونُ هَذَا الدَّلِيلُ قَرِينَةً صَارِفَةً لَهُ» اهـ<sup>(٣)</sup>.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٢٠)، ومسلم (٣٣٤).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، واللفظ له.

(٣) «إرشاد الفحول» (١٦٧).



فَمِثَالُ النَّهْيِ الْمُنْصَبِّ عَلَى ذَاتِ الْفِعْلِ فِي الْعِبَادَاتِ:

حَدِيثُ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ، يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ النَّحْرِ <sup>(١)</sup>.

فَمَنْ صَامَ أَحَدَ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ فَصِيَامُهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ صِيَامِهِمَا، وَالنَّهْيُ هُنَا مُنْصَبٌّ عَلَى ذَاتِ الْفِعْلِ.

وَمِثَالُ النَّهْيِ الْمُنْصَبِّ عَلَى شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى

تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣].

فَصَلَاةُ السُّكْرَانِ، وَصَلَاةُ الْجُنْبِ، بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى عَنْهَا، وَالنَّهْيُ مُنْصَبٌّ عَلَى شَرْطَيْنِ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ، وَهُمَا الْعَقْلُ وَالطَّهَارَةُ.

### مِثَالٌ آخَرُ:

قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» <sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ» <sup>(٣)</sup>.

فَالصَّلَاةُ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ صَلَاةٌ فَاسِدَةٌ، لَا تَبْرَأُ بِهَا الذِّمَّةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهَا، وَالنَّهْيُ مُنْصَبٌّ عَلَى شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ، وَهِيَ

الطَّهَارَةُ.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١١٣٨).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٩٥٤)، ومسلم (٢٢٥).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٤).

## وَمِثَالُهُ فِي الْمَعَامَلَاتِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ [آل

عمران: ١٣٠].

فَهَذَا نَهْيٌ يَقْتَضِي فَسَادَ الْعَقْدِ الرَّبَوِيِّ وَعَدَمَ صِحَّتِهِ.

**مِثَالٌ آخَرُ:**

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ ءَابَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ

سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢].

يَقْتَضِي بَطْلَانَ عَقْدٍ مَنْ عَقَدَ عَلَى امْرَأَةٍ أَبِيهِ وَعَدَمَ صِحَّتِهِ.

**مِثَالٌ آخَرُ:**

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ

الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلُوَانِ الْكَاهِنِ <sup>(١)</sup>.

فَهَذَا نَهْيٌ يَقْتَضِي فَسَادَ عَقْدِ بَيْعِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلُوَانِ الْكَاهِنِ،

وَعَدَمَ صِحَّتِهِ.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٢٨٢)، ومسلم (١٥٦٧).

قَوْلُهُ: (وَإِذَا أَنْصَبَ عَلَى أَمْرٍ مُقَارِنٍ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ):

**مَثَالُهُ:**

الْوُضُوءُ بِالْمَاءِ الْمَغْضُوبِ، لَا يَقْتَضِي فَسَادَ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ هُنَا عَنْ أَمْرٍ مُقَارِنٍ لِلْوُضُوءِ، لَا عَلَى ذَاتِ الْوُضُوءِ، فَيَأْتِي الْعَاصِبُ مَعَ صِحَّةِ وُضُوءِهِ.

**مَثَالٌ آخَرُ:**

الصَّلَاةُ فِي الْأَرْضِ الْمَغْضُوبَةِ، لَا يَقْتَضِي فَسَادَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْ أَمْرٍ مُقَارِنٍ، فَيَأْتِي الْمُصَلِّي فِي الْأَرْضِ الْمَغْضُوبَةِ مَعَ صِحَّةِ صَلَاتِهِ.

**مَثَالٌ آخَرُ:**

صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ حَرِيرٍ، لَا يَقْتَضِي فَسَادَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْ أَمْرٍ مُقَارِنٍ لَهَا، فَيَأْتِي لِابْسِ الْحَرِيرِ مَعَ صِحَّةِ صَلَاتِهِ.

**مَثَالٌ آخَرُ:**

سَفَرُ الْمَرْأَةِ لِلْحَجِّ بِلَا مَحْرَمٍ، لَا يَقْتَضِي بَطْلَانَ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْ أَمْرٍ مُقَارِنٍ، فَيَصِحُّ حَجُّهَا، وَتَأْتِي لِسَفَرِهَا بِغَيْرِ مَحْرَمٍ.



# النسخ

## النسخ

وَفِيهِ سِتَّةُ ضَوَابِطَ:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: النَّسْخُ يَقَعُ فِي نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

### الشرح

قَوْلُهُ: (النَّسْخُ): وَهُوَ لُغَةٌ: يَأْتِي بِمَعْنَى النِّقْلِ وَالرَّفْعِ وَالْإِزَالَةِ.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ وَانْتَسَخَتْهُ: أزالته، ونَسَخَتِ الرِّيحُ آثَارَ الدَّارِ: غَيَّرَتْهَا، وَنَسَخْتُ الْكِتَابَ وَانْتَسَخْتُهُ وَاسْتَنْسَخْتُهُ، كُلُّهُ بِمَعْنَى، وَنَسَخُ الْآيَةِ بِالْآيَةِ: إِزَالَةُ مِثْلِ حُكْمِهَا، فَالثَّانِيَةُ نَاسِخَةٌ وَالْأُولَى مَنَسُوخَةٌ»<sup>(١)</sup>.

وَالنَّسْخُ اصْطِلَاحًا:

قَالَ الشُّوكَانِيُّ: «وَأَمَّا فِي الْإِصْطِلَاحِ؛ فَقَالَ جَمَاعَةٌ - مِنْهُمْ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ، وَالصَّيرَفِيُّ، وَالشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ، وَالغَزَالِيُّ، وَالْأَمِدِيُّ، وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ، وَغَيْرُهُمْ -: هُوَ الْخِطَابُ الدَّالُّ عَلَى ارْتِفَاعِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالْخِطَابِ الْمُتَقَدِّمِ، عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا، مَعَ تَرَاحِيهِ عَنْهُ»<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (النَّسْخُ يَقَعُ فِي نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ):

فَمِثَالُ النَّسْخِ فِي الْكِتَابِ:

(١) «الصحاح» (١/ ٤٣٣).

(٢) «إرشاد الفحول» (١٨٣).

١- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

نُسِخَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

٢- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرٌ فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المجادلة: ١٢].

نُسِخَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؕ وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المجادلة: ١٣].

٣- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥].

نُسِخَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَكُنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفِينَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦].

## وَمِثَالُ النَّسْخِ فِي السُّنَّةِ:

١- قَوْلُهُ ﷺ: «كُنْتُ قَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصْحَابِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّيِّدِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا»<sup>(١)</sup>.

٢- حَدِيثُ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي، فَلَمَّا رَكَعْتُ شَبَّكْتُ أَصَابِعِي، وَجَعَلْتُ يَدَيَّ بَيْنَ رُكْبَتَيْ، فَضَرَبَ يَدَيَّ، فَلَمَّا صَلَّيْتُ قَالَ: قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا ثُمَّ أَمَرْنَا أَنْ نَرْفَعَ إِلَى الرَّكْبِ<sup>(٢)</sup>.

٣- حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ، يُكَلِّمُ الرَّجُلُ مَنَا صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنُهِنَا عَنِ الْكَلَامِ<sup>(٣)</sup>.

٤- حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبِي بْنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَامَعَ أَحَدُنَا وَلَمْ يُنَزَلْ مَا عَلَيْهِ؟ فَقَالَ ﷺ: «يَغْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ وَيَتَوَضَّأُ ثُمَّ لِيُصَلَّ»<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٩٧٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٥).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٩).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٩٣)، ومسلم (٣٤٦).

وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ إِلَى قُبَاءَ حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي بَنِي سَالِمٍ، وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَابِ عِثْبَانَ فَصَرَخَ بِهِ، فَخَرَجَ يَجْرُ إِزَارَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعْجَلْنَا الرَّجُلَ» فَقَالَ عِثْبَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يُعْجَلُ عَنِ امْرَأَتِهِ وَلَمْ يُمْنِ، مَاذَا عَلَيْهِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»<sup>(١)</sup>.

مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»<sup>(٢)</sup>.

وَبِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ»<sup>(٣)</sup>.

٥- حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَحْتَصِي، فَهَنَانَا عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَنْكِحَ الْمَرْأَةَ إِلَى أَجْلِ الشَّيْءِ<sup>(٤)</sup>.

مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٤٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٤٩).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٣٤٨).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٣٣٩)، ومسلم (١٤٠٤).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٠٧).



٦- حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الْجَنَازَةَ فَتَوَمَّؤُوا لَهَا حَتَّى تُخَلَّفَكُمْ أَوْ تُوَضَعَ» (١).

مَنْسُوحٌ بِحَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا بِالْقِيَامِ فِي الْجَنَازَةِ، ثُمَّ جَلَسَ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَمَرَنَا بِالْجُلُوسِ (٢).

وَقَدْ نَسَخَ السُّنَّةُ بِالْقُرْآنِ وَالْعَكْسُ.

فَمِثَالُ نَسْخِ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ:

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فَنَزَلَتْ بَعْدَمَا صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَمَرَّ بِنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ يُصَلُّونَ، فَحَدَّثَهُمْ، فَوَلُّوا وُجُوهَهُمْ قِبَلَ الْبَيْتِ (٣).

**مِثَالُ آخَرٍ:**

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ أَبَا حُدَيْفَةَ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تَبَنَّى سَالِمًا، وَأَنْكَحَهُ بِنْتَ أَخِيهِ هِنْدَ بِنْتَ الْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ، وَهُوَ مَوْلَى لِمَرْأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَمَا تَبَنَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَيْدًا، وَكَانَ مِنْ تَبَنَّى

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٢٤٥)، ومسلم (٩٥٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٩٦٢).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٤٨٦)، ومسلم (٥٢٥).

رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَوَرِثَ مِنْ مِيرَاثِهِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى:  
﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٥].

فَالْتَبَنَى كَانَ مَشْرُوعًا بِالسُّنَّةِ الْفِعْلِيَّةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ فَنَزَلَ الْقُرْآنُ فَنَسَخَ ذَلِكَ.  
وَمِثَالُ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ  
لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١٨٠].

نُسِخَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ  
لِوَارِثٍ»<sup>(١)</sup>.



(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٧٠)، والترمذي (٢١٢٠)، وابن ماجه (٢٧١٣)، وصححه  
الألباني «الإرواء» (١٦٥٥)، «المشكاة» (٢٠٧٣).

الضَّابِطُ الثَّانِي: الإِجْمَاعُ لَا يُنْسَخُ نَصًّا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

## الشَّرْح

قَوْلُهُ: (الإِجْمَاعُ لَا يُنْسَخُ نَصًّا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ):

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -:

وَقَدْ نُقِلَ عَنْ طَائِفَةٍ، كَعَيْسَى بْنِ أَبَانَ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالرَّأْيِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَأَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ: أَنَّ الإِجْمَاعَ يُنْسَخُ بِهِ نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ... فَهَذَا قَوْلٌ يُجَوِّزُ تَبْدِيلَ المُسْلِمِينَ دِينَهُمْ بَعْدَ نَبِيِّهِمْ كَمَا تَقُولُ النَّصَارَى مِنْ أَنَّ الْمَسِيحَ سَوَّغَ لِعُلَمَائِهِمْ أَنْ يُحَرِّمُوا مَا رَأَوْا تَحْرِيمَهُ مُصْلِحَةً، وَيُحِلُّوا مَا رَأَوْا تَحْلِيلَهُ مُصْلِحَةً، وَلَيْسَ هَذَا دِينُ المُسْلِمِينَ، وَمَنْ اعْتَقَدَ فِي الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَحِلُّونَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ كَمَا يُسْتَتَابُ أُمَّثَالُهُ. اهـ. (١).



(١) «مجموع الفتاوى» (٣٣/٩٤).

**الضَّابِطُ الثَّلَاثُ: النَّصُّ لَا يَنْسَخُ إِجْمَاعًا.**

## الشرح

قَوْلُهُ: (النَّصُّ لَا يَنْسَخُ إِجْمَاعًا):

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوكَانِيُّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

«الْإِجْمَاعُ لَا يَنْسَخُ، وَلَا يُنْسَخُ بِهِ.

أَمَّا كَوْنُهُ لَا يَنْسَخُ، فَلِأَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،  
وَالنَّصُّ لَا يَكُونُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَأَمَّا فِي حَيَاتِهِ فَالْإِجْمَاعُ لَا يَنْعَقِدُ بِدُونِهِ، بَلْ  
يَكُونُ قَوْلُهُمُ الْمُخَالَفُ لِقَوْلِهِ لَغْوًا بَاطِلًا، لَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ،  
وَقَوْلُهُمُ الْمُوَافِقُ لِقَوْلِهِ لَا اعْتِبَارَ بِهِ، بَلْ الْإِعْتِبَارُ بِقَوْلِهِ وَحْدَهُ، وَالْحُجَّةُ فِيهِ لَا  
فِي غَيْرِهِ.

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بَعْدَ أَيَّامِ النُّبُوَّةِ، وَبَعْدَ  
أَيَّامِ النُّبُوَّةِ فَقَدْ انْقَطَعَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ النَّاسِخُ  
مِنْهُمَا» اهـ<sup>(١)</sup>.



(١) «إرشاد الفحول» (٢/ ٧٤)، طدار الكتاب العربي.

الضابطُ الرَّابِعُ: الْقِيَّاسُ لَا يَنْسَخُ نَصًّا وَلَا إِجْمَاعًا.

## الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (الْقِيَّاسُ لَا يَنْسَخُ نَصًّا):

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«لِأَنَّ الْقِيَّاسَ يُسْتَعْمَلُ مَعَ عَدَمِ النَّصِّ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْسَخَ النَّصَّ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ مُحْتَمَلٌ، وَالنَّسْخُ يَكُونُ بِأَمْرِ مَقْطُوعٍ» اهـ (١).

قَوْلُهُ: (وَلَا إِجْمَاعًا): وَالْقِيَّاسُ لَا يَنْسَخُ - أَيْضًا إِجْمَاعًا:

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«وَلَا يَصِحُّ - أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ الْإِجْمَاعُ مَنْسُوخًا بِالْقِيَّاسِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْعَمَلِ بِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مُخَالَفًا لِلْإِجْمَاعِ» اهـ (٢).



(١) «إرشاد الفحول» (٢ / ٧٦).

(٢) السابق (٢ / ٧٤).

**الضَّابِطُ الْخَامِسُ:** لَا يُقَالُ بِالنَّسْخِ إِذَا أَمَكَنَ الْجَمْعُ بَيْنَ النَّصِّينِ.

## الشرح

قَوْلُهُ: (لَا يُقَالُ بِالنَّسْخِ إِذَا أَمَكَنَ الْجَمْعُ بَيْنَ النَّصِّينِ): وَذَلِكَ لِأَنَّ  
إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا؛ فَالْأَصْلُ فِي الدَّلِيلِ إِعْمَالُهُ لَا  
إِهْمَالُهُ.

فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى النَّسْخِ، فَالْأَصْلُ إِعْمَالُ الدَّلِيلِ.

### مَثَالُ ذَلِكَ:

ادِّعَاءُ بَعْضِهِمْ نَسْخَ الْآيَاتِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ فِيهَا بِالصَّفْحِ وَالْعَفْوِ وَالصَّبْرِ  
عَلَى الْأَعْدَاءِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ  
كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وَغَيْرَهَا مِنْ آيَاتِ الْقِتَالِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا نَسْخَ؛ لِأَنَّهُ  
لَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى النَّسْخِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُمَكِّنٌ، فَيُقَالُ: الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ،  
وَالصَّفْحِ، وَالْإِعْرَاضِ، وَالتَّحْمُّلِ، فِي حَالَةِ ضَعْفِ الْأُمَّةِ، أَمَّا فِي حَالِ قَوَّتِهَا  
فَيَجِبُ عَلَيْهَا الْقِتَالُ<sup>(١)</sup>.



(١) انظر: «شرح الأصول من علم الأصول» لابن عثيمين (٢٦٣).

**الضَّابِطُ السَّادِسُ:** لَا يُقَالُ بِالنَّسْخِ إِلَّا إِذَا عُرِفَ الْمُتَقَدِّمُ وَالْمُتَأَخَّرُ.

## الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: (لَا يُقَالُ بِالنَّسْخِ إِلَّا إِذَا عُرِفَ الْمُتَقَدِّمُ وَالْمُتَأَخَّرُ): فَإِذَا لَمْ يُعْرَفِ الْمُتَقَدِّمُ مِنَ الْمُتَأَخَّرِ بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ فَلَا يُقَالُ - حِينَهَا - بِالنَّسْخِ؛ لِأَنَّ النَّسْخَ رَفْعٌ لِلْحُكْمِ، وَالرَّافِعُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْمَرْفُوعِ، وَنَحْنُ هُنَا لَمْ نَعْرِفْ أَيَّ الدَّلِيلَيْنِ الْمُتَقَدِّمِ وَآيَهُمَا الْمُتَأَخَّرِ، حَتَّى نَحْكُمَ بِالنَّسْخِ. وَلِمَعْرِفَةِ الْمُتَقَدِّمِ مِنَ الْمُتَأَخَّرِ طُرُقٌ.

**أَوَّلًا: النَّصُّ:**

**مَثَالُهُ:**

قَوْلُهُ ﷺ: «كُنْتُ قَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فزُورُوهَا»<sup>(١)</sup>.  
فَهَذَا نَصٌّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِتَأْخِرِ الْحُكْمِ الْقَائِلِ بِجَوَازِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ عَنِ الْحُكْمِ الْمَانِعِ مِنْ ذَلِكَ.  
وَقَوْلُهُ ﷺ: «كُنْتُ قَدْ أذِنْتُ لَكُمْ فِي الْإِسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>.  
فَهَذَا نَصٌّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِتَأْخِرِ الْحُكْمِ الْمَانِعِ مِنْ زَوَاجِ الْمُتَعَةِ عَنِ الْحُكْمِ الْمَجُوزِ لِذَلِكَ.

(١) سبق تخريجه.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٠٦).

**ثانياً: خبر الصحابي:**

**مثاله:**

قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ فِيْمَا أُنزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ <sup>(١)</sup>.

**ثالثاً: التاريخ:**

أَنْ يُعْلَمَ الْمُتَقَدِّمُ وَالْمُتَأَخِّرُ بِالتَّارِيخِ، كَأَنْ يَحْكُمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَيْءٍ قَبْلَ الْهَجْرَةِ، ثُمَّ يَحْكُمُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ بِمَا يُخَالِفُهُ.



(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٥٢).





# التعارض والترجيح

## التعارض والترجيح

وَفِيهِ ضَابِطَانِ:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: لَا تَعَارُضَ بَيْنَ نُصُوصِ الشَّرِيعَةِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي ذَهْنِ الْمُجْتَهِدِ.

### الشرح

قَوْلُهُ: (التَّعَارُضُ وَالتَّرْجِيحُ):

فَالتَّعَارُضُ هُوَ: تَنَافِي مَدْلُولِي الدَّلِيلَيْنِ عَلَى وَجْهِ التَّنَاقُضِ وَالتَّضَادِ.  
وَالتَّرْجِيحُ: تَقْوِيَةُ أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، فَيُعْلَمُ الْأَقْوَى فَيُعْمَلُ بِهِ،  
وَيُطْرَحُ الْآخَرُ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (لَا تَعَارُضَ بَيْنَ نُصُوصِ الشَّرِيعَةِ فِي الْحَقِيقَةِ): قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ

كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]؛ أَي: وَهَذَا سَالِمٌ  
مِنَ الْإِخْتِلَافِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ.

(١) «المحصول»، فخر الدين الرازي (٥/ ٣٩٧).

قَوْلُهُ: **(وَإِنَّمَا هُوَ فِي ذَهْنِ الْمُجْتَهِدِ)**: كَمَنْ ظَنَّ أَنَّ هُنَاكَ تَعَارُضًا بَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمِنُونَ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ»<sup>(١)</sup>.

وَبَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا»<sup>(٢)</sup>.

فَفِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ دَمَّ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدُوا، بَيْنَمَا فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي مَدَحٌ مِّنْ يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا. وَفِي الْحَقِيقَةِ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ. وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا:

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَمَّ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ الشَّاهِدَ فِي حَقٍّ مِّنْ حُقُوقِ آدَمِيِّ، الْعَالِمَ بِأَنَّ صَاحِبَ الْحَقِّ عَالِمٌ بِأَنَّهُ يَعْرِفُ حَقَّهُ وَلَمْ يَطْلُبْهُ لِالشَّهَادَةِ. وَفِي الْحَدِيثِ الثَّانِي مَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ الشَّاهِدَ فِي حَقٍّ مِّنْ حُقُوقِ اللَّهِ، أَوْ فِي حَقِّ آدَمِيِّ وَلَكِنْ صَاحِبُ الْحَقِّ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَعْرِفُ حَقَّهُ. أَوْ كَمَنْ ظَنَّ أَنَّ هُنَاكَ تَعَارُضًا بَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا دُبِعَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَّرَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٧١٩).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٣٦٦).

وَبَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَتَفَعَّلُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ»<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا الْعُلَمَاءُ بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي اللُّغَةِ؛ بِأَنَّ الْإِهَابَ اسْمٌ لِمَا لَمْ يُدْبَعْ، فَإِذَا دُبِغَ لَا يُسَمَّى إِهَابًا، وَإِنَّمَا يُقَالُ لَهُ: شِنٌّْ أَوْ قَرَبَةٌ، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ النَّهْيِ.

أَوْ كَمَنْ ظَنَّ أَنَّ هُنَاكَ تَعَارُضًا بَيْنَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وَبَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «اعْلَمُوا أَنْ لَنْ يَدْخَلَ أَحَدَكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ»<sup>(٢)</sup>.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ تَعَارُضًا بَيْنَ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ؛ وَإِنَّمَا الْبَاءُ الْمُثَبِّتَةُ فِي الْآيَةِ هِيَ بَاءُ السَّبَبِ؛ أَي: ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَبَبِ أَعْمَالِكُمُ الصَّالِحَةِ، وَأَمَّا الْبَاءُ الْمُنْفِيَّةُ فِي الْحَدِيثِ فَهِيَ بَاءُ الْمُقَابَلَةِ؛ أَي: أَعْمَالِكُمْ هَذِهِ الصَّالِحَةُ لَا تُضَاهِي فِي الْحَقِيقَةِ نِعْمَةَ دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّمَا غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَأَدْخَلَ كُمْ الْجَنَّةَ بِسَبَبِهَا.

وَلِذَا فَإِذَا نَظَرَ الْمُجْتَهِدُ فِي النُّصُوصِ فَوَجَدَ تَعَارُضًا وَجَبَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ الْخُطُواتِ الْآيَةِ:

الْخُطُوةُ الْأُولَى: أَنْ يَبْذُلَ جُهِدَهُ وَوُسْعَهُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ النَّصِّينِ بِوَجْهِ مَنْ وَجُوهِ الْجَمْعِ؛ كَأَنْ يُنْزِلَهُمَا عَلَى حَالَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، أَوْ زَمَانَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤١٢٧)، والترمذي (١٧٢٩)، والنسائي (٧/١٧٥)، وابن ماجه (٣٦١٣)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٣٨).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٤٦٤)، واللفظ له، ومسلم (٧٨٣).

## فَمَثَلُ الْحَالَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ:

الْجَمْعُ بَيْنَ النُّصُوصِ الْمُجَوِّزَةِ لِاسْتِعْمَالِ جِلْدِ الْمَيْتَةِ وَالنُّصُوصِ الْمَانِعَةِ مِنْ ذَلِكَ، بِأَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ الدَّبْحِ، وَهَذَا قَبْلَ الدَّبْحِ.

## وَمَثَلُ الزَّمَانَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ:

الْجَمْعُ بَيْنَ النُّصُوصِ الْمُثَبِّتَةِ لِقَبُولِ تَوْبَةِ الْعَبْدِ وَالنُّصُوصِ النَّافِيَةِ لِذَلِكَ بِإِنْزَالِ هَذِهِ عَلَى مَا قَبَلَ الْغَرْغَرَةَ أَوْ قَبْلَ ظُهُورِ آيَاتِ اللَّهِ ﷻ قَبِيلِ السَّاعَةِ، وَتِلْكَ عَلَى مَا بَعْدَ الْغَرْغَرَةَ أَوْ بَعْدَ ظُهُورِ آيَاتِ اللَّهِ ﷻ.

الْخُطْوَةُ الثَّانِيَةُ: إِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْمُجْتَهِدُ الْجَمْعَ بَيْنَ النَّصِّينِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتْرَكَ ذَلِكَ لِمَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ، مِمَّنْ يَسْتَطِعُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا.

الْخُطْوَةُ الثَّلَاثَةُ: إِنْ تَعَدَّرَ الْجَمْعُ تَمَامًا، فَيَنْظُرُ فِي الْمُتَقَدِّمِ وَالْمُتَأَخِّرِ، فَقَدْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا وَالْآخَرُ مَنْسُوخًا.



## الصَّابِطُ الثَّانِي: الْمَرْجَّحَاتُ عِنْدَ التَّعَارُضِ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ مَرْجَّحًا:

- ١- يُرَجَّحُ الْمُتَوَاتِرُ عَلَى الْآحَادِ.
- ٢- يُرَجَّحُ الْمُتَّصِلُ عَلَى الْمُرْسَلِ.
- ٣- تُرَجَّحُ رِوَايَةُ الْأَوْثِقِ وَالْأَضْبَطِ وَالْأَفْقَهِ عَلَى مَنْ دُونَهُ.
- ٤- يُرَجَّحُ الْأَكْثَرُ رِوَاةً عَلَى الْأَقَلِّ.
- ٥- تُرَجَّحُ رِوَايَةُ الرَّاويِ الْمُتَّفِقِ عَلَى عِدَالَتِهِ عَلَى الْمُخْتَلَفِ فِي عِدَالَتِهِ.
- ٦- يُرَجَّحُ مَا سَلِمَ مِنَ الْإِضْطْرَابِ عَلَى الْمُضْطَرِّبِ.
- ٧- يُرَجَّحُ مَا لَهُ شَوَاهِدٌ عَلَى مَا لَا شَاهِدَ لَهُ.
- ٨- تُرَجَّحُ رِوَايَةُ الصَّحَابِيِّ صَاحِبِ الْوَاقِعَةِ عَلَى غَيْرِهِ.
- ٩- تُرَجَّحُ رِوَايَةُ الرَّاويِ عَلَى رَأْيِهِ.
- ١٠- تُرَجَّحُ رِوَايَةُ الْمُثْبِتِ عَلَى النَّافِيِ.
- ١١- يُرَجَّحُ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ رَفَعَهُ عَلَى مَا اخْتَلَفَ فِي رَفَعِهِ وَوَقَّفَهُ.
- ١٢- يُرَجَّحُ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ وَصَلِهِ عَلَى مَا اخْتَلَفَ فِي وَصَلِهِ وَإِزْسَالِهِ.
- ١٣- تُرَجَّحُ رِوَايَةُ مَنْ لَا يُجَوِّزُ رِوَايَةَ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى عَلَى مَنْ يُجَوِّزُ ذَلِكَ.

١٤- يُرَجَّحُ النَّصُّ عَلَى الظَّاهِرِ.

١٥- يُرَجَّحُ الظَّاهِرُ عَلَى الْمُؤَوَّلِ.

- ١٦- يُرَجَّحُ الْمُنْطَوِّقُ عَلَى الْمَفْهُومِ .  
 ١٧- يُرَجَّحُ الْقَوْلُ عَلَى الْفِعْلِ .  
 ١٨- يُرَجَّحُ مَا ذُكِرَتْ عَلَيْهِ عَلَى مَا لَمْ تُذْكَرْ .  
 ١٩- يُرَجَّحُ الْحَظْرُ عَلَى الْإِبَاحَةِ .  
 ٢٠- يُرَجَّحُ الْخَاصُّ عَلَى الْعَامِّ .  
 ٢١- يُرَجَّحُ الْمُقَيَّدُ عَلَى الْمُطْلَقِ .  
 ٢٢- يُرَجَّحُ الْمُبَيَّنُّ عَلَى الْمُجْمَلِ .  
 ٢٣- تُرَجَّحُ الْحَقِيقَةُ عَلَى الْمَجَازِ .

## الشرح

قَوْلُهُ: (الْمُرَجَّحَاتُ عِنْدَ التَّعَارُضِ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ مُرَجَّحًا): فَإِنْ تَعَدَّرَ

الْجَمْعُ بَيْنَ النَّصُوصِ لَجَأَ الْمُجْتَهِدُ - حِينَهَا - إِلَى التَّرْجِيحِ .  
 وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ - حَفِظَهُ اللَّهُ - ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ مُرَجَّحًا يُرَجَّحُ بِهَا بَيْنَ  
 النَّصُوصِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْجَمْعِ .

قَوْلُهُ: (١- يُرَجَّحُ الْمُتَوَاتِرُ عَلَى الْإِحَادِ):

مِثَالُ ذَلِكَ:

تَرْجِيحُ رَوَايَةِ رَفَعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ، الْمُتَوَاتِرَةُ عَنْ جَمَاعَةٍ  
 مِنَ الصَّحَابَةِ؛ مِنْهُمْ: ابْنُ عُمَرَ، وَعَلِيٌّ، وَأَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ، وَوَائِلُ بْنُ  
 حُجْرٍ، وَمَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ رضي الله عنهم .



عَلَى رِوَايَةِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ثُمَّ لَا يَعُودُ <sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (٢- يُرْجَحُ الْمُتَّصِلُ عَلَى الْمُرْسَلِ): لِأَنَّ الْمُتَّصِلَ أَقْوَى مِنْ غَيْرِ الْمُتَّصِلِ، فَرَاوِيَ الْمُتَّصِلُ قَدْ عَلِمَ حَالَهُ، وَرَاوِيَ غَيْرِ الْمُتَّصِلِ لَمْ يُعْلَمْ حَالُهُ، وَلَا عَيْنُهُ.

### مَثَالُ ذَلِكَ:

تَرْجِيحُ أَحَادِيثِ صِفَةِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ الَّتِي صَحَّتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَلَى حَدِيثِ قَبِيصَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا كَأَحَدِثِ صَلَاةٍ صَلَّيْتُمُوهَا مِنَ الْمَكْتُوبَةِ» <sup>(٢)</sup>.

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مُرْجَحًا الْأَوَّلَ عَلَى الثَّانِي: ثُمَّ حَدِيثُ قَبِيصَةَ مُرْسَلٌ <sup>(٣)</sup>.

### مَثَالُ آخَرٍ:

تَرْجِيحُ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الْفَأْرَةِ وَقَعَتْ فِي السَّمَنِ فَمَاتَتْ: «أَلْقُوهَا، وَمَا حَوْلَهَا فَكُلُّوهَا» <sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود (٧٥٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٧٢، ٢٧٣)، وأحمد (١٥٩/٢).

(٣) السابق (٢٢٧/٣).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٤٠).

عَلَى رِوَايَةٍ: «خُذُوا مِمَّا حَوْلَهَا قَدْرَ الْكَفِّ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: هَذَا إِنَّمَا جَاءَ مُرْسَلًا ... وَلَا حُجَّةَ فِي مُرْسَلٍ، وَلَوْ رَوَاهُ الثَّقَاتُ<sup>(٢)</sup>.

### مَثَلٌ آخَرٌ:

تَرْجِيحُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سُجُودِ السَّهْوِ؛ وَالَّتِي تُفَرِّقُ بَيْنَ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ فِي السُّجُودِ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ.

عَلَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ: كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ السُّجُودَ قَبْلَ السَّلَامِ.

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: وَقَوْلُ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلٌ لَا يَقْتَضِي نَسْخًا<sup>(٣)</sup>.

### مَثَلٌ آخَرٌ:

تَرْجِيحُ حَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرِيقُوا عَلَيْهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ»<sup>(٤)</sup>.

عَلَى حَدِيثِ ابْنِ مَعْقِلٍ: «خُذُوا مَا بَالَ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ، وَأَهْرِيقُوا عَلَيْهِ مَكَانَهُ مَاءً»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجها ابن حزم في «المحلى» (١/١٢٢).

(٢) «المحلى» (١/١١٢).

(٣) «المغني» (٢/٤١٧).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٢١)، ومسلم (٢٨٤).

(٥) أخرجه أبو داود (٣٨١).

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: وَحَدِيثُ ابْنِ مَعْقِلٍ مُرْسَلٌ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: ابْنُ مَعْقِلٍ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (٣- تَرْجِيحُ رِوَايَةِ الْأَوْثِقِ وَالْأَضْبَطِ وَالْأَفْقَهِ عَلَيَّ مِنْ دُونِهِ): لِأَنَّ الْفَقِيهَ يَكُونُ عَالِمًا بِمَذَلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ عَنْ غَيْرِهِ؛ فَيَرْجِحُ الْحَدِيثَ الَّذِي يَرَوِيهِ مِثْلَ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالشَّافِعِيَّ وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْحَفَاطِ الْفُقَهَاءِ الصَّابِطِينَ، عَلَيَّ الْحَدِيثِ الَّذِي يَرَوِيهِ مَنْ هُوَ دُونَهُمْ فِي الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ وَالْمَرْتَبَةِ.

### مِثَالُ ذَلِكَ:

تَرْجِيحُ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «آمِينَ»، يَمُدُّ بِهَا صَوْتَهُ<sup>(٢)</sup>.

عَلَى رِوَايَةِ شُعْبَةَ: وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ<sup>(٣)</sup>.

لِأَنَّ سُفْيَانَ أَضْبَطُ وَأَفْقَهُ مِنْ شُعْبَةَ، وَإِنْ كَانَ شُعْبَةُ إِمَامًا.

### مِثَالُ آخَرٍ:

تَرْجِيحُ حَدِيثِ سُفْيَانَ: «إِذَا اتَّبَعْتُمُ الْجَنَازَةَ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تُوَضَعَ بِالْأَرْضِ».

عَلَى رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: «حَتَّى تُوَضَعَ فِي اللَّحْدِ».

(١) «المغني» (٢/٥٠٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٩٣٢)، وأحمد (٤/٣١٨).

(٣) رواه أحمد (٤/٤٠١)، والدارقطني (١/٣٣٤).

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: وَحَدِيثُ سُفْيَانَ أَصَحُّ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (٤- يَرْجَحُ الْأَكْثَرُ رُؤَاةً عَلَى الْأَقَلِّ): لِأَنَّ احْتِمَالَ وُقُوعِ الْخَطَا مِنْ الْأَكْثَرِ، أَبْعَدُ مِنْ وُقُوعِهِ مِنَ الْأَقَلِّ.

**مَثَالُ ذَلِكَ:**

تَرْجِيحُ حَدِيثِ تَحْرِيمِ رَبَا الْفَضْلِ الْوَارِدِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

عَلَى حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ»<sup>(٢)</sup>.

**مَثَالُ آخَرُ:**

تَرْجِيحُ رِوَايَةِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الْفَاتِحَةُ: ٢﴾»  
الْحَدِيثَ، حَيْثُ بَدَأَ بِذِكْرِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

عَلَى الرِّوَايَةِ الَّتِي يَرْوِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادِ بْنِ سَمْعَانَ، وَالَّتِي فِيهَا: إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: وَاتَّفَاقُ الرُّوَاةِ عَلَى خِلَافِ رِوَايَتِهِ أَوْلَى بِالصَّوَابِ<sup>(٤)</sup>.

(١) «المغني» (٣/٤٠٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٥٩٦).

(٣) أخرجه الدارقطني (٣١٢/١).

(٤) «المغني» (٢/١٥٣).

### مَثَالٌ آخَرُ:

تَرْجِيحُ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى الْإِفْتِرَاشِ فِي التَّشْهَدِ الْأَوْسَطِ، عَلَى حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْلِسُ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ وَفِي آخِرِهَا مُتَوَرِّكًا<sup>(١)</sup>.

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فِي أَحَادِيثِ الْإِفْتِرَاشِ: وَتَقْدِيمُهَا عَلَى حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ لِصِحَّتَيْهِمَا وَكَثْرَةَ رُؤَايَهُمَا<sup>(٢)</sup>.

### مَثَالٌ آخَرُ:

تَرْجِيحُ الْأَحَادِيثِ الْقَائِلَةِ بِرَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعِ فِي الصَّلَاةِ. عَلَى حَدِيثِي ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٣)</sup>، وَالْبِرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(٤)</sup>: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فَقَطْ، ثُمَّ لَا يَعُودُ.

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مُرْجِّحًا الْأَوَّلَ عَلَى الثَّانِي: وَرَوَاهُ سِوَى هَذَيْنِ: عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَوَائِلُ بْنُ حُجْرٍ، وَمَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ، وَأَنَسٌ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَبُو أُسَيْدٍ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَأَبُو مُوسَى، وَجَابِرُ بْنُ عَمِيرٍ اللَّيْثِيُّ؛ فَصَارَ كَالْمُتَوَاتِرِ الَّذِي لَا يَنْطَرِّقُ إِلَيْهِ شَكٌّ مَعَ كَثْرَةِ رُؤَايِهِ، وَصِحَّةِ سَنَدِهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (١/٤٥٩).

(٢) «المغني» (٢/٢١٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٧٤٨)، والترمذي (٢٥٧).

(٤) أخرجه أبو داود (٧٥٠)، وأحمد (٤/٢٨٢، ٣٠١).

(٥) «المغني» (٢/١٧٣).

وَقَالَ أَيضًا فِي نَفْسِ الْمَسْأَلَةِ:

ثُمَّ لَوْ صَحَّ كَانَ التَّرْجِيحُ لِأَحَادِيثِنَا أَوْلَى لِخَمْسَةِ أَوْجُهٍ: ... الثَّانِي: أَنَّهَا أَكْثَرُ رِوَاةٍ؛ فَظَنَّ الصَّدُقِ فِي قَوْلِهِمْ أَقْوَى، وَالْغَلَطُ مِنْهُمْ أَبَعْدُ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (٥- تَرْجَحُ رِوَايَةُ الرَّائِي الْمُتَّفِقِ عَلَى عَدَالَتِهِ عَلَى الْمُخْتَلَفِ فِي عَدَالَتِهِ): لِأَنَّ رِوَايَةَ الْمُتَّفِقِ عَلَى عَدَالَتِهِ مَقْبُولَةٌ بِالِاتِّفَاقِ، فَتَرْجَحُ رِوَايَةُ مِثْلِ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ عُيَيْنَةَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ الْمُتَّفِقِ عَلَى عَدَالَتِهِمْ، عَلَى رِوَايَةِ مِثْلِ: ابْنِ لَهَيْعَةَ الْمُخْتَلَفِ فِي عَدَالَتِهِ.

**مِثَالُ ذَلِكَ:**

تَرْجِيحُ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا أَمَرَتْ أَنْ يُمَرَّ بِجَنَازَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَتُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَانْكَرَ النَّاسُ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: مَا أَسْرَعَ مَا نَسِيَ النَّاسُ، مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى سُهَيْلِ ابْنِ الْبَيْضَاءِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ<sup>(٢)</sup>.

عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ جَنَازَةً فِي الْمَسْجِدِ، فَلَا شَيْءَ لَهُ»<sup>(٣)</sup>.

وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ جَنَازَةً فِي الْمَسْجِدِ فَلَيْسَ لَهُ أَجْرٌ»<sup>(٤)</sup>.

(١) السابق (٢/ ١٧٤).

(٢) أخرجه مسلم (٩٧٣).

(٣) أخرجه أحمد (٩٨٦٥)، وابن ماجه (١٥١٧)، وغيرهم.

(٤) رواه أبو الجعد في «مسنده» (٢٧٥٢).

لِأَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ جَمِيعُ رُؤَايِهِ ثِقَاتٌ مُتَّفَقٌ عَلَى عَدَالَتِهِمْ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّانِي فَفِيهِ صَالِحٌ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي عَدَالَتِهِ.

قَوْلُهُ: (٦- يُرْجَحُ مَا سَلِمَ مِنَ الْإِضْطْرَابِ عَلَى الْمُضْطَرِّبِ): لِأَنَّ اضْطْرَابَ الرَّاوي فِي رِوَايَتِهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ حِفْظِهِ لَهَا، فَيُرْجَعُ إِلَى الرَّوَايَةِ السَّالِمَةِ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ الْغَزَالِيُّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «فَإِنَّ مَا لَا يَضْطَرُّبُ فَهُوَ بِقَوْلِ الرَّسُولِ أَشْبَهُ، فَإِنَّ انْضَافَ إِلَى اضْطْرَابِ اللَّفْظِ اضْطْرَابُ الْمَعْنَى كَانَ أَبْعَدَ أَنْ يَكُونَ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ فَيَدُلُّ عَلَى الضَّعْفِ وَتَسَاهُلِ الرَّاوي فِي الرَّوَايَةِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

### مِثَالُ ذَلِكَ:

تَرْجِيحُ حَدِيثِ النَّبِيِّ: «السَّقَطُ يُصَلِّي عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>، الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى السَّقَطِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَهَلَّ.

عَلَى حَدِيثِ «الطُّفْلُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ حَتَّى يَسْتَهَلَّ»<sup>(٣)</sup>.

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثُ اضْطْرَابِ النَّاسِ فِيهِ<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: (٧- يُرْجَحُ مَا لَهُ شَوَاهِدٌ عَلَى مَا لَا شَاهِدَ لَهُ):

(٣) «المستصفى» (٢/٤٧٧).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣١٨٠)، والترمذي (١٠٣١)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (١٥٠٧)، وصححه الألباني في «الأحكام» (٨٠، ٨٣).

(٣) أخرجه الترمذي (١٠٣٢).

(٤) «المغني» (٣/٤٥٩).

**مثال ذلك:**

تَرْجِيحُ مَا وَرَدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْإِسْرَارِ بِالْبَسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ،  
عَلَى مَا وَرَدَ عَنْهُ أَنَّهُ جَهَرَ بِهَا، وَقَالَ: أَقْتَدِي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١).  
لِأَنَّ رِوَايَةَ الْإِسْرَارِ لَهَا شَوَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ، وَعَائِشَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كَمَا قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢).

**قَوْلُهُ: (٨- تَرْجِيحُ رِوَايَةِ الصَّحَابِيِّ صَاحِبِ الْوَاقِعَةِ عَلَى غَيْرِهِ):** لِأَنَّهُ  
أَدْرَى بِمَا جَرَى لَهُ مِنْ غَيْرِهِ.

**مثال ذلك:**

تَرْجِيحُ رِوَايَةِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ حَلَالٌ (٣).  
عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ (٤).  
لِأَنَّ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا صَاحِبَةُ الْوَاقِعَةِ وَهِيَ أَدْرَى بِهَا مِنْ غَيْرِهَا.  
**قَوْلُهُ: (٩- تَرْجِيحُ رِوَايَةِ الرَّاويِ عَلَى رَأْيِهِ):** لِأَنَّ الرَّاويِ قَدْ يَقُولُ بِرَأْيِهِ  
فِيخْطِئُ، أَوْ يَكُونُ قَدْ نَسِيَ مَا رَوَاهُ.

**مثال ذلك:**

- 
- (١) أخرجه الدارقطني (١/٣٠٨).  
(٢) انظر: «المغني» (٢/١٥٠).  
(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٤١١).  
(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥١١٤)، ومسلم (١٤١٠).



حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَأَى فِي يَدَيَّ فَتَحَاتٍ مِنْ وَرِقٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟»، فَقُلْتُ: صَنَعْتُهُنَّ أَتْرَيْنُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَتُودِّينَ زَكَاتَهُنَّ؟»، قُلْتُ: لَا، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: «هُوَ حَسْبُكَ مِنَ النَّارِ»<sup>(١)</sup>.

فَهَذِهِ رِوَايَةٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَدُلُّ عَلَى إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْحَلِيِّ، ثُمَّ هِيَ خَالَفَتْ ذَلِكَ بِفِعْلِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

كَمَا رُوِيَ أَنَّهَا كَانَتْ تَلِي بَنَاتِ أَخِيهَا يَتَامَى فِي حِجْرِهَا لَهِنَّ الْحَلِيَّ فَلَا تُخْرِجُ مِنْهُ الزَّكَاةَ<sup>(٢)</sup>.

فَرَجَّحَ أَهْلُ الْعِلْمِ مَا رَوَتْهُ عَلَيَّ مَا فَعَلْتَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

### مَثَالٌ آخَرُ:

مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا»<sup>(٣)</sup>.

فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَ بِغَسْلِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ<sup>(٤)</sup>.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- رَدًّا عَلَى مَنْ اِحْتَجَّ بِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَجَّحَهُ عَلَى الْخَبَرِ الَّذِي يَرَوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَتَالِثًا: أَنَّهُ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ عَنْ

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٥٦٥)، والحاكم (٣٨٩/١).

وصححه الألباني في «صحيح أبي داود».

(٢) صحيح: أخرجه مالك (٤٥/١)، والشافعي في «المسند» (٣٤٣)، بإسناد صحيح.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٧٢)، ومسلم (٢٧٩).

(٤) رواه الطحاوي (١٣/١)، والدارقطني (٢٤، ٢٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٤٢/١).

أبي هريرة، لما حلَّ أن يُعترَضَ بِذَلِكَ عَلَيَّ مَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ إِنَّمَا هِيَ فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا فِي قَوْلِ أَحَدٍ سِوَاهُ؛ لِأَنَّ الصَّاحِبَ قَدْ يَنْسِي مَا رَوَى، وَقَدْ يَتَأَوَّلُ فِيهِ؛ وَالْوَاجِبُ إِذَا وُجِدَ مِثْلُ هَذَا أَنْ يُضَعَّفَ مَا رُوِيَ عَنِ الصَّحَابِيِّ مِنْ قَوْلِهِ، وَأَنْ يُغَلَّبَ عَلَيْهِ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ، لَا أَنْ نُضَعَّفَ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَنُغَلَّبَ عَلَيْهِ مَا رُوِيَ عَنِ الصَّاحِبِ، فَهَذَا هُوَ الْبَاطِلُ الَّذِي لَا يَحِلُّ» اهـ<sup>(١)</sup>.

قوله: (١٠ - تَرْجِيحُ رِوَايَةِ الْمُثْبِتِ عَلَى النَّافِي): لِأَنَّ مَعَ الْمُثْبِتِ زِيَادَةُ

عِلْمٍ.

**مَثَالُ ذَلِكَ:**

تَرْجِيحُ حَدِيثِ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى دَاخِلَ الْكَعْبَةِ<sup>(٢)</sup>.

عَلَى حَدِيثِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَلِّ فِيهَا<sup>(٣)</sup>.

**مَثَالُ آخَرُ:**

تَرْجِيحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي: ﴿إِذَا

الْسَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿أَقْرَأُ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]<sup>(٤)</sup>.

عَلَى حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَجَدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى

عَشْرَةَ سَجْدَةً لَيْسَ فِيهَا مِنَ الْمُفْصَلِ شَيْءٌ<sup>(١)</sup>.

(١) «المحلى» (١٢/١٠٠).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٥٩٨)، ومسلم (١٣٢٩).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٣٠).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٨).

لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُثَبَّتٌ، وَالثَّانِي نَافٍ.

### مَثَالٌ آخَرُ:

تَرْجِيحُ حَدِيثِ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا <sup>(٢)</sup>.  
عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبُولُ  
قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا <sup>(٣)</sup>.

لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُثَبَّتٌ، وَالثَّانِي نَافٍ.

قَوْلُهُ: (١١) - يُرَجِّحُ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ رَفَعِهِ عَلَى مَا اخْتَلَفَ فِي رَفَعِهِ  
وَوَقْفِهِ: لِأَنَّ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ رَفَعِهِ يَكُونُ حُجَّةً اتِّفَاقًا، بِخِلَافِ مَا اخْتَلَفَ فِي رَفَعِهِ.

### مَثَالُ ذَلِكَ:

تَرْجِيحُ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا صَلَاةَ  
لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» <sup>(٤)</sup>.  
الَّذِي يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ سِوَاءِ كَانِ إِمَامًا أَوْ  
مَأْمُومًا أَوْ مُنْفَرِدًا.

(١) أخرجه ابن ماجه (١٠٥٦).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٢٤)، ومسلم (٢٧٣).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (١٢)، والنسائي (٢٧/١)، وابن ماجه (٣٠٧)، وأحمد (١٣٦/٦)،  
وصححه الألباني في «الصحيحه» (٢٠١).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

عَلَى حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ»<sup>(١)</sup>.  
الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ؛ لِأَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ.

قَوْلُهُ: (١٢) - يُرْجَحُ مَا اتَّفَقَ عَلَى وَصْلِهِ عَلَى مَا اخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ): لِأَنَّ مَا اتَّفَقَ عَلَى وَصْلِهِ يَكُونُ حُجَّةً اتِّفَاقًا، بِخِلَافِ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ.

قَوْلُهُ: (١٣) - تُرْجَحُ رَوَايَةٌ مَنْ لَا يُجَوِّزُ رَوَايَةَ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى عَلَى مَنْ يُجَوِّزُ ذَلِكَ): لِأَنَّ مَنْ يَرَوِي الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى قَدْ لَا يُصِيبُ الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

### مِثَالُ ذَلِكَ:

حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَزَعَفَرَ الرَّجُلُ<sup>(٢)</sup>.  
رَوَاهُ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بِالْمَعْنَى، فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّرْغَفْرِ<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه الطحاوي ٢١٨/١، والدارقطني ٣٢٧/١، والبيهقي ١٦٠/٢، من طرق صحيحة عن مالك موقوفاً، وهو في «الموطأ» ٨٤/١، وأخرجه الطحاوي ٢١٧/١، والدارقطني ٣٢٧/١، من طريق يحيى بن سلام مرفوعاً، قال الدارقطني: يحيى بن سلام ضعيف والصواب موقوف. اهـ.  
(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٨٤٦)، ومسلم (٢١٠١).  
(٣) أخرجه الترمذي (٢٨١٥).

فَيَيْنَمَا لَفْظُ الْحَدِيثِ خَاصٌّ بِالرِّجَالِ، فَإِذَا بَشُعْبَةً يَرُويهِ بِالْمَعْنَى فَيَجْعَلُهُ عَامًّا.

قَوْلُهُ: (١٤- يَرْجِحُ النَّصَّ عَلَى الظَّاهِرِ): لِأَنَّ النَّصَّ أَقْوَى فِي الدَّلَالَةِ مِنَ الظَّاهِرِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا، بِخِلَافِ الظَّاهِرِ الَّذِي يَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنَى.

### مِثَالُ ذَلِكَ:

تَرْجِيحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥].

عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣].

لِأَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى تَدُلُّ بِالنَّصِّ عَلَى أَنَّ الدَّمَ الْمُحَرَّمُ هُوَ مَا كَانَ مَسْفُوحًا، وَالثَّانِيَةُ تَدُلُّ بِظَاهِرِهَا عَلَى أَنَّ كُلَّ دَمٍ حَرَامٌ.

### مِثَالُ آخَرٍ:

تَرْجِيحُ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

عَلَى حَدِيثِ الرَّجُلِ الَّذِي تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «اجْلِسْ، فَقَدْ آذَيْتَ وَأَنْتِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٨٧٥).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١١١٥)، وأحمد ٤/١٨٨، ١٩٠، وصححه الألباني في «التعليق الرغيب» (٢٥٦/١).

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مُرَجِّحًا الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ عَلَى الثَّانِي:  
وَهَذَا نَصٌّ (١).

### مَثَالٌ آخَرُ:

تَرْجِيحُ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ وَجَهَرَ  
فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ (٢).

فَهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ.

عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ  
سُورَةِ الْبَقَرَةِ (٣).

الَّذِي يُدُلُّ بِظَاهِرِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَجْهَرْ بِالْقِرَاءَةِ؛ وَإِلَّا لَمَا احتَاجَ ابْنُ  
عَبَّاسٍ إِلَى الظَّنِّ وَالتَّخْمِينِ؛ فَرَجَّحَ الْأَوَّلَ - لِأَنَّهُ نَصٌّ - عَلَى الثَّانِي لِأَنَّهُ  
ظَاهِرٌ.

قَوْلُهُ: (١٥ - يُرَجِّحُ الظَّاهِرُ عَلَى الْمُؤَوَّلِ): لِأَنَّ الظَّاهِرَ دَلَّاهُ عَلَى  
الْمَعْنَى جَلِيَّةٌ بِخِلَافِ الْمُؤَوَّلِ فَدَلَّاهُ عَلَى الْمَعْنَى خَفِيَّةٌ.

### مَثَالُ ذَلِكَ:

قَوْلُهُ ﷺ: «الْتَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» (٤).

(١) «المغني» ٣/ ١٩٣.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٠٦٥)، ومسلم (٩٠١).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٥).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٢١).

فَقِيلَ: أَحَقُّ بِنَفْسِهَا فِي الْعَقْدِ، وَلَكِنْ هَذَا التَّأْوِيلُ مَرْجُوحٌ بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ النَّوَوِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «وَقَوْلُهُ ﷺ «أَحَقُّ بِنَفْسِهَا» يَحْتَمِلُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ أَنَّ الْمُرَادَ أَحَقُّ مِنْ وَلِيِّهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ مِنْ عَقْدٍ وَغَيْرِهِ كَمَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَدَاوُدُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا أَحَقُّ بِالرِّضَا؛ أَيْ لَا تَزُوجُ حَتَّى تَنْطِقَ بِالْإِذْنِ بِخِلَافِ الْبِكْرِ، وَلَكِنْ لَمَّا صَحَّ قَوْلُهُ ﷺ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»، مَعَ غَيْرِهِ مِنْ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى اشْتِرَاطِ الْوَلِيِّ تَعَيَّنَ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي»<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (١٦ - يُرَجَّحُ الْمَنْطُوقُ عَلَى الْمَفْهُومِ): لِأَنَّ الْمَنْطُوقَ أَقْوَى فِي الدَّلَالَةِ مِنَ الْمَفْهُومِ.

### مَثَالُ ذَلِكَ:

تَرْجِيحُ حَدِيثِ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»<sup>(٣)</sup>.  
الَّذِي يَدُلُّ بِمَنْطُوقِهِ عَلَى عَدَمِ تَنْجُسِ الْمَاءِ إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ.  
عَلَى حَدِيثِ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٨٨٠)، وأحمد (٢٥٠/١)، وصححه إسناده أحمد شاكر (٢٢٦١)، وصحَّحه الألباني في «الإرواء» (٦/٢٣٨، ٢٤٧).  
(٢) «شرح صحيح مسلم» (٩/٢٠٣، ٢٠٤).  
(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٦)، والترمذي (٦٦)، وصحَّحه الألباني في «المشكاة» (٤٧٨).  
(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٣)، والترمذي (٦٧)، وصحَّحه الألباني في «الإرواء» (٢٣).

الَّذِي يَدُلُّ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ عَلَى أَنَّ مَا نَقَصَ عَنِ الْقُلْتَيْنِ يَتَنَجَّسُ  
بِمُجَرَّدِ مُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ.

### مثال آخر:

تَرْجِيحُ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: « هَاتُوا رُبْعَ الْعُشُورِ  
مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ، وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ حَتَّى تَتِمَّ مِثِّي دِرْهَمٌ فَإِذَا  
كَانَتْ مِثِّي دِرْهَمٌ فَفِيهَا خَمْسَةٌ دِرْهَمٌ فَمَا زَادَ فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.  
وَالَّذِي يَدُلُّ بِمَنْطُوقِهِ عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ فَوْقَ النَّصَابِ فِيهَا الزَّكَاةُ بِحِسَابِهِ.  
عَلَى حَدِيثِ: «مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ، وَلَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِثَّةٍ  
شَيْءٌ»<sup>(٢)</sup>.

وَالَّذِي يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الزِّيَادَةِ.  
قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-؛ مَرْجَحًا الْأَوَّلَ عَلَى الثَّانِي: وَمَا احْتَجَّجُوا  
بِهِ مِنَ الْخَبَرِ الْأَوَّلِ فَهُوَ احْتِجَاجٌ بِدَلِيلِ الْخِطَابِ، وَالْمَنْطُوقُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

### مثال آخر:

ذَكَرَ ابْنُ قَدَامَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مَسْأَلَةَ هَلْ تُدْرِكُ الصَّلَاةُ بِأَقَلِّ مِنْ  
رَكْعَةٍ، أَمْ لَا بَدَّ لِإِدْرَاكِهَا مِنْ رَكْعَةٍ كَامِلَةٍ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،  
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه الدار قطني (٢/ ٩٢).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٥٧٤)، والترمذي (٦٢٠)، وابن ماجه (١٧٩٠)، وصححه  
الألباني في «صحيح أبي داود» (١٤٠٤).

(٣) «المغني» (٤/ ٢١٦).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧).



وَحَدِيثَ: «إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ، وَإِذَا أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ»<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ رَجَّحَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فَقَالَ: وَلَفْظُ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ، وَالْمَنْطُوقُ أَقْوَى مِنْهُ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (١٧- يُرَجَّحُ الْقَوْلُ عَلَى الْفِعْلِ): لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يَكُونُ لِيَبَيِّنَ الْجَوَازَ فَقَطُّ.

### مَثَالُ ذَلِكَ:

نَهْيُهُ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ شُرْبُهُ ﷺ قَائِمًا<sup>(٤)</sup>.

فَالْفِعْلُ هُنَا لِيَبَيِّنَ الْجَوَازَ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ تَرْكُ ذَلِكَ امْتِثَالًا لِنَهْيِهِ ﷺ.

وَقَدْ يَكُونُ الْفِعْلُ خَاصِيَّةً لَهُ ﷺ.

### مَثَالُ ذَلِكَ:

أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُوَاصِلُ فِي الصِّيَامِ<sup>(٥)</sup>.

مَعَ نَهْيِهِ ﷺ عَنِ ذَلِكَ<sup>(٦)</sup>.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨).

(٢) السابق (١٨/٢).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٩٦٢)، ومسلم (١١٠٢).

(٦) التخریج السابق.

فَقَدَّ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ فَعَلَهُ هَذَا خَاصِيَّةً لَهُ ﷺ.

قَوْلُهُ: (١٨) - **يُرْجَحُ مَا ذُكِرَتْ عَلَيْهِ عَلَى مَا لَمْ تُذَكَّرْ**: لِأَنَّ الْخَبَرَ الْجَامِعَ بَيْنَ الْحُكْمِ وَالْعِلَّةِ أَقْوَى فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْحُكْمِ مِنَ الْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ الْحُكْمُ دُونَ الْعِلَّةِ.

**مَثَالُ ذَلِكَ:**

قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(١)</sup>.

يُرْجَحُ فِي شُمُولِهِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ<sup>(٢)</sup>.

لِأَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ مَذْكُورٌ فِيهِ الْعِلَّةُ؛ وَهِيَ تَبْدِيلُ الدِّينِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَفِيهِ الْحُكْمُ دُونَ الْعِلَّةِ، فَيَكُونُ الْأَرْجَحُ قَتْلَ الْمُرْتَدَّةِ، خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، احْتِجَاجًا بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قَوْلُهُ: (١٩) - **يُرْجَحُ الْحَظْرُ عَلَى الْإِبَاحَةِ**: لِأَنَّ فِعْلَ الْحَظْرِ يَسْتَلْزِمُ مَفْسَدَةً، بِخِلَافِ الْإِبَاحَةِ؛ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِهَا وَتَرَكِهَا مَصْلَحَةٌ وَلَا مَفْسَدَةٌ.

وَلِأَنَّ تَرَكَ الْمُبَاحِ أَهْوَنُ مِنْ ارْتِكَابِ الْحَرَامِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَىٰ مَا لَا يَرِيْبُكَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠١٧).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٠١٤)، ومسلم (١٧٤٤).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٥١٨)، وقال: حسن صحيح، والنسائي ٣٢٧/٨، وأحمد

٢٠٠/١، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٢).

## مَثَالُ ذَلِكَ:

تَرْجِيحُ عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]، الْمُقْتَضِي بِعُمُومِهِ مَنَعَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ.

عَلَى عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، الشَّامِلُ بِعُمُومِهِ لِلأُخْتَيْنِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ، فَهَذَا مُبِيحٌ وَذَلِكَ حَاطِرٌ، فَيَقْدَمُ الْحَاطِرُ عَلَى الْمُبِيحِ (١).

قَوْلُهُ: (٢٠- يَرْجَحُ الْخَاصُّ عَلَى الْعَامِّ): لِأَنَّ الْخَاصَّ يُبَيِّنُ الْمُرَادَ مِنَ الْعَامِّ، وَأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ بِهِ جَمِيعُ مُسَمِّيَاتِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ أَمَثَلُهُ.

## وَمِنْ أَمَثَلَتِهِ أَيْضًا:

تَرْجِيحُ حَدِيثِ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْحَمَّامَ وَالْمَقْبَرَةَ» (٢).

عَلَى حَدِيثِ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا» (٣).

فَالْحَدِيثُ الثَّانِي يَدُلُّ بِعُمُومِهِ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ جَائِزَةٌ فِي أَيِّ مَكَانٍ، فَخَصَّصَهُ الثَّانِي بِأَنَّهَا لَا تَجُوزُ فِي الْمَقْبَرَةِ وَالْحَمَّامِ.

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مُرْجِحًا الْأَوَّلَ عَلَى الثَّانِي: وَهَذَا خَاصٌّ مُقَدَّمٌ عَلَى عُمُومِ مَا رَوَوْهُ (٤).

(١) «مذكورة في أصول الفقه» (٥٠٦)، «أضواء البيان» (٧٦٣/٥).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩٢)، والترمذي (٣١٧)، وابن ماجه (٧٤٥)، وصححه الألباني

في «صحيح أبي داود» (٥٠٧)، «الإرواء» (٣٢٠/١).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١).

(٤) «المغني» (٤٦٩/٢).

**مثال آخر:**

تَرْجِيحُ حَدِيثِ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ»<sup>(١)</sup>.

عَلَى حَدِيثِ: «مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

فَالْحَدِيثُ الثَّانِي يَدُلُّ بِعُمُومِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَسْبِحْ؛  
سَوَاءً كَانَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ يُخَصِّصُ ذَلِكَ بِأَنَّ التَّسْبِيحَ  
لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقَ لِلنِّسَاءِ.

**مثال آخر:**

تَرْجِيحُ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَرْدِيدِ الْأَذَانِ خَلْفَ الْمُؤَذِّنِ،  
وَقَوْلِهِ عِنْدَ الْحَيْعَلَتَيْنِ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»<sup>(٣)</sup>.

عَلَى حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ  
مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ»<sup>(٤)</sup>.

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-؛ مُرَجِّحًا حَدِيثَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَهَذَا  
أَخْصُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، فَيَقْدَّمُ عَلَيْهِ، أَوْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا<sup>(٥)</sup>.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٢٠٣)، ومسلم (٤٢٢).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٨٤)، ومسلم (٤٢١).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٣٨٥).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦١١)، ومسلم (٣٨٣).

(٥) «المغني» (١٧/٢).

قَوْلُهُ: (٢١- يُرَجَّحُ الْمُقَيَّدُ عَلَى الْمُطْلَقِ):

لِأَنَّ الْمُقَيَّدَ يُبَيِّنُ الْمُرَادَ مِنَ الْمُطْلَقِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ شَائِعًا فِي جِنْسِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ امْتِلَاثُهُ.

**وَمِنْ امْتِلَاثِهِ أَيْضًا:**

حَمَلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَهْتُمْ كُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ الَّذِي يُحَرِّمُ الرِّضَاعَةَ مُطْلَقًا، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بَعْدَ مُعَيَّنٍ، عَلَى مَا وَرَدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ»<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (٢٢- يُرَجَّحُ الْمُبَيَّنُّ عَلَى الْمُجْمَلِ): لِأَنَّ الْمُبَيَّنَّ هُوَ الَّذِي يُوَضِّحُ وَيَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنَ الْمُجْمَلِ، كَمَا تَقَدَّمَ امْتِلَاثُهُ.

**وَمِنْ امْتِلَاثِهِ أَيْضًا:**

تَرْجِيحُ حَدِيثِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَهُ الْأَذَانُ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ خَرَجَ بِهِ لَمْ يَخْرُجْ لِحَاجَةٍ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ الرَّجْعَةَ، فَهُوَ مُنَافِقٌ»<sup>(٢)</sup>.

عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الرَّجُلِ الَّذِي خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ، فَقَالَ: أَمَا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٥٢).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٧٣٤)، وصححه الألباني في «الصحيحه» (٢٥١٨).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٦٥٥).

فَالْحَدِيثُ الثَّانِي مُجْمَلٌ، وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ بَيِّنٌ أَنْ مَنْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ، أَوْ خَرَجَ وَهُوَ يَنْوِي الْعُودَةَ، فَلَيْسَ عَاصِيًا.

### مَثَالٌ آخَرُ:

تَرْجِيحُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّمَا كَانَ الْأَذَانُ عَلَيَّ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَالْإِقَامَةُ مَرَّةً مَرَّةً، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ<sup>(١)</sup>.

عَلَى حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ<sup>(٢)</sup>.  
فَالْحَدِيثُ الثَّانِي مُجْمَلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْفَاطِ الْإِقَامَةِ تَكُونُ وَتَرًا، وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ بَيِّنٌ أَنَّ لَفْظَ الْإِقَامَةِ يَكُونُ شَفْعًا.  
قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: وَهَذِهِ زِيَادَةٌ بَيِّنَةٌ يَجِبُ الْأَخْذُ بِهَا، وَتَقْدِيمُ الْعَمَلِ بِهَذِهِ الرَّوَايَةِ الْمَشْرُوحَةِ<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: (٢٣- تَرْجِيحُ الْحَقِيقَةِ عَلَى الْمَجَازِ):

الْحَقِيقَةُ هِيَ: اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا وُضِعَ لَهُ<sup>(٤)</sup>.  
وَالْمَجَازُ هُوَ: اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ لِعِلَاقَةٍ بَيْنَهُمَا<sup>(٥)</sup>.

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٥١٠)، والنسائي (٦٢٨)، وأحمد ٨٥/٢، وحسنه الألباني في «صحيح أبي داود» (٥٢٧).  
(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٠٥)، ومسلم (٣٧٨).  
(٣) «المغني» ٥٩/٢.  
(٤) «الإحكام» للآمدني (٢٦/١)، «الأصول» للسرخسي (١/١٧٠).  
(٥) «الأصول» للسرخسي (١/١٧٠).

كَمَا يُطْلَقُ (الْأَسَدُ) عَلَى الرَّجُلِ الشُّجَاعِ؛ لِعِلَاقَةِ الشُّجَاعَةِ بَيْنَهُمَا.  
وَتُرْجَحُ الْحَقِيقَةُ عَلَى الْمَجَازِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَلْفَاظِ الْحَقِيقَةُ وَلَيْسَ  
الْمَجَازُ.

### مَثَالُ ذَلِكَ:

تُرْجِحُ قَوْلَ مَنْ حَمَلَ لَفْظَ (الْأَبِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ  
لِأَبِيهِ أَعِزَّ لِي مِنَ اللَّهِ صَنَامًا ۗ إِلَهًا إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَدْعُوكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٧٤]،  
عَلَى الْوَالِدِ، عَلَى قَوْلِ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْجَدِّ؛ لِأَنَّ (الْأَبَ) يُطْلَقُ عَلَى الْوَالِدِ  
حَقِيقَةً، وَعَلَى الْجَدِّ مَجَازًا.



# الاجتهاد والتقليد



وَفِيهِ سَبْعَةُ ضَوَابِطَ:

**الضَّابِطُ الْأَوَّلُ:** الاجْتِهَادُ: بَدَلُ الْعَالِمِ الْمُؤَهَّلِ وَسَعَهُ فِي اسْتِنْبَاطِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ.

## الشرح

قَوْلُهُ: **(الاجْتِهَادُ):** وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: بَدَلُ الْوُسْعِ فِي طَلَبِ الْأَمْرِ<sup>(١)</sup>.  
وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: عَرَّفَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: **(بَدَلُ الْعَالِمِ الْمُؤَهَّلِ وَسَعَهُ فِي اسْتِنْبَاطِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ).**

فَقَوْلُهُ: **(الْعَالِمِ الْمُؤَهَّلِ):** خَرَجَ بِهِ الْعَامِّيُّ، الَّذِي لَا يُحْسِنُ النَّظَرَ فِي الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَخَرَجَ بِهِ أَيْضًا الْعَالِمُ غَيْرُ الْمُؤَهَّلِ؛ الَّذِي لَا يَمْتَلِكُ أَدْوَاتِ الاجْتِهَادِ الْآتِي ذِكْرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَوْلُهُ: **(بَدَلُ الْعَالِمِ الْمُؤَهَّلِ وَسَعَهُ فِي اسْتِنْبَاطِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ):** أَيُّ: يَبْدُلُ الْعَالِمُ الْمُؤَهَّلُ الْوُسْعَ، وَيَسْتَفْرِعُ الْقُوَّةَ وَالْجُهْدَ، بِحَيْثُ يَشْعُرُ الْبَادِلُ مِنْ نَفْسِهِ الْعَجْزَ عَنِ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ، فَإِذَا شَابَ هَذَا الْبَدَلُ شَيْءٌ مِنَ التَّقْصِيرِ فَلَا يُسَمَّى اجْتِهَادًا.

(١) «النهاية في غريب الحديث» (١ / ٣١٩).

وَالْإِجْتِهَادُ الشَّرْعِيُّ، لَا يَكُونُ إِلَّا فِي شَيْئَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: مَا لَا نَصَّ فِيهِ أَصْلًا.

ثَانِيَهُمَا: مَا فِيهِ نُصُوصٌ ظَاهِرٌهَا التَّعَارُضُ؛ كَعَامٍّ وَخَاصٍّ، أَوْ مُطْلَقٍ  
وَمُقَيَّدٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَيَجِبُ الْإِجْتِهَادُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَوْ التَّرْجِيحِ، بِالْأُمُورِ  
الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا.

وَأَمَّا مَا كَانَ فِيهِ نَصٌّ ظَاهِرٌ، أَوْ إِجْمَاعٌ فَلَيْسَ بِاجْتِهَادٍ، وَإِنَّمَا هُوَ اتِّبَاعٌ  
لِلنَّصِّ أَوْ الْإِجْمَاعِ<sup>(١)</sup>.



(١) انظر: «المستصفي» (٢/ ٣٥٤)، «مذكرة أصول الفقه» (٤٨٧).

**الصَّابِطُ الثَّانِي: الإِتِّبَاعُ: قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ مَعَ مَعْرِفَةِ دَلِيلِهِ.**

## **الشَّرْحُ**

**قَوْلُهُ: (الإِتِّبَاعُ: قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ مَعَ مَعْرِفَةِ دَلِيلِهِ):** فَالِإِتِّبَاعُ مَرْتَبَةٌ بَيْنَ الإِجْتِهَادِ وَالتَّقْلِيدِ، وَهُوَ أَنْ يَتَّبِعَ قَوْلَ الْمُجْتَهِدِ، لَا لِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا لِمَعْرِفَتِهِ بِالدَّلِيلِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ الْحُكْمَ وَاقْتِنَاعِهِ بِهِ، وَهِيَ مَنْزِلَةٌ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ هُمْ فِي مَرْتَبَةٍ دُونَ مَرْتَبَةِ الإِجْتِهَادِ.

وَهُوَ مَا يَأْتِي فِي عِبَارَاتِ الْعُلَمَاءِ: هَذَا قَوْلُ فُلَانٍ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ؛ فَهُوَ إِنَّمَا تَبَعَ قَوْلَ أَحَدِ الْمُجْتَهِدِينَ قَبْلَهُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ دَلِيلِهِ، وَلَمْ يَسْتَنْبِطْ حُكْمًا جَدِيدًا.



**الصَّابِطُ الثَّلَاثُ: التَّقْلِيدُ: قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ بِدُونِ مَعْرِفَةِ دَلِيلِهِ.**

## الشرح

**قَوْلُهُ: (التَّقْلِيدُ: قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ بِدُونِ مَعْرِفَةِ دَلِيلِهِ):** فَالتَّقْلِيدُ هُوَ قَبُولُ قَوْلِ الْعَالِمِ بِدُونِ مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ. وَالَّذِي يَحِقُّ لَهُ التَّقْلِيدُ صِنْفَانِ:

الصَّنْفُ الْأَوَّلُ: عَوَامُّ النَّاسِ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ الدَّلِيلَ؛ فَعَلَى الْوَاحِدِ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنْ يَسْأَلَ مَنْ يَتَّقُ فِي دِينِهِ وَعِلْمِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، ثُمَّ يَقْلُدُهُ، وَلَوْ لَمْ يَعْرِفْ دَلِيلَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ فَالْأَصْلُ فِي الْمُسْلِمِ أَنَّهُ يَتَّبِعُ الدَّلِيلَ؛ وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ هَذَا الشَّخْصُ عَامِيًّا وَلَا يَسْتَطِيعُ النَّظَرَ فِي الْأَدِلَّةِ أَبَاحَ لَهُ الشَّرْعُ التَّقْلِيدَ، وَلَمْ يُكَلِّفْهُ فَوْقَ وُسْعِهِ.

الصَّنْفُ الثَّانِي: الْمُجْتَهِدُ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْاجْتِهَادِ: إِمَّا لِتَكَافُؤِ الْأَدِلَّةِ، وَإِمَّا لِضَيْقِ الْوَقْتِ عَنِ الْاجْتِهَادِ، وَإِمَّا لِعَدَمِ ظُهُورِ دَلِيلٍ لَهُ؛ فَإِنَّهُ حَيْثُ عَجَزَ سَقَطَ عَنْهُ وَجُوبُ مَا عَجَزَ عَنْهُ وَانْتَقَلَ إِلَى بَدَلِهِ وَهُوَ التَّقْلِيدُ.

**قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:**

«وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأُمَّةِ أَنَّ الْاجْتِهَادَ جَائِزٌ فِي الْجُمْلَةِ؛ وَالتَّقْلِيدَ جَائِزٌ فِي الْجُمْلَةِ، لَا يُوجِبُونَ الْاجْتِهَادَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ وَيَحْرَمُونَ التَّقْلِيدَ، وَلَا يُوجِبُونَ التَّقْلِيدَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ وَيَحْرَمُونَ الْاجْتِهَادَ، وَأَنَّ الْاجْتِهَادَ جَائِزٌ لِلْقَادِرِ عَلَى الْاجْتِهَادِ وَالتَّقْلِيدَ جَائِزٌ لِلْعَاجِزِ عَنِ الْاجْتِهَادِ.»

فَأَمَّا الْقَادِرُ عَلَى الْإِجْتِهَادِ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ؟ هَذَا فِيهِ خِلَافٌ؛  
وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ حَيْثُ عَجَزَ عَنِ الْإِجْتِهَادِ: إِمَّا لِتَكَافُؤِ الْأَدِلَّةِ وَإِمَّا لِضَيْقِ  
الْوَقْتِ عَنِ الْإِجْتِهَادِ وَإِمَّا لِعَدَمِ ظُهُورِ دَلِيلٍ لَهُ؛ فَإِنَّهُ حَيْثُ عَجَزَ سَقَطَ عَنْهُ  
وَجُوبُ مَا عَجَزَ عَنْهُ وَانْتَقَلَ إِلَى بَدَلِهِ وَهُوَ التَّقْلِيدُ؛ كَمَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الطَّهَارَةِ  
بِالْمَاءِ.

وَكَذَلِكَ الْعَامِّيُّ إِذَا أَمَكَّنَهُ الْإِجْتِهَادُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ جَازَ لَهُ الْإِجْتِهَادُ؛  
فَإِنَّ الْإِجْتِهَادَ مُنْصَبٌ يَقْبَلُ التَّجْزِءَ وَالْإِنْقِسَامَ؛ فَالْعِبْرَةُ بِالْقُدْرَةِ وَالْعَجْزُ<sup>(١)</sup>.



---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٠ / ٢٠٣، ٢٠٤).

**الضابطُ الرابعُ:** قَدْ يَكُونُ الْعَالِمُ مُجْتَهِدًا فِي إِثْبَاتِ النَّصِّ، مُقَلِّدًا فِي اسْتِنْبَاطِ الْحُكْمِ، وَالْعَكْسُ، وَقَدْ يَكُونُ مُجْتَهِدًا فِي بَابٍ، مُقَلِّدًا فِي غَيْرِهِ.

## الشرح

**قَوْلُهُ:** (قَدْ يَكُونُ الْعَالِمُ مُجْتَهِدًا فِي إِثْبَاتِ النَّصِّ): أَيُّ: مُجْتَهِدًا فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، عَالِمًا بِهِ، مُتَخَصِّصًا فِيهِ، يَسْتَطِيعُ بِمَا مَعَهُ مِنَ آلَاتِ، أَنْ يَجْمَعَ طُرُقَ الْحَدِيثِ، ثُمَّ يَحْكُمُ عَلَيْهِ قَبُولًا أَوْ رَدًّا.

**قَوْلُهُ:** (مُقَلِّدًا فِي اسْتِنْبَاطِ الْحُكْمِ): أَيُّ: مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ وَتَخَصُّصِهِ فِيهِ حَتَّى وَصَلَ فِيهِ إِلَى دَرَجَةِ الْاجْتِهَادِ، هُوَ مُقَلِّدٌ فِي عِلْمِ الْفِقْهِ وَالْإِسْتِنْبَاطِ، لَيْسَ مَعَهُ مِنَ الْآلَاتِ مَا يُسَاعِدُهُ عَلَى اسْتِنْبَاطِ الْحُكْمِ مِنَ النَّصِّ.

**قَوْلُهُ:** (وَالْعَكْسُ): أَيُّ: قَدْ يَكُونُ عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ، مُقَلِّدًا فِي إِثْبَاتِ النَّصِّ، مُجْتَهِدًا فِي اسْتِنْبَاطِ الْحُكْمِ.

**قَوْلُهُ:** (وَقَدْ يَكُونُ مُجْتَهِدًا فِي بَابٍ، مُقَلِّدًا فِي غَيْرِهِ): أَيُّ: قَدْ يَكُونُ مُجْتَهِدًا فِي بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْهِ مُقَلِّدًا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَبْوَابِ؛ كَأَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا فِي بَابِ الْحَجِّ مُتَخَصِّصًا فِيهِ، أَحَاطَ بِكُلِّ صَغِيرَةٍ وَكَبِيرَةٍ فِيهِ، مُقَلِّدًا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَبْوَابِ، أَوْ يَكُونُ مُتَخَصِّصًا فِي بَابِ الْفَرَائِضِ وَمَسَائِلِ الْمَوَارِيثِ، أَوْ بَابِ الْبُيُوعِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَبْوَابِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«وَالْاجْتِهَادُ لَيْسَ هُوَ أَمْرًا وَاحِدًا لَا يَقْبَلُ التَّجْزِءَ أَوْ الْإِنْقِسَامَ؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ مُجْتَهِدًا فِي فَنٍّ، أَوْ بَابٍ، أَوْ مَسْأَلَةٍ، دُونَ فَنٍّ، وَبَابٍ، وَمَسْأَلَةٍ، وَكُلُّ أَحَدٍ فَاجْتِهَادُهُ بِحَسَبِ وَسْعِهِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ وَالثَّلَاثُونَ:

الْاجْتِهَادُ حَالَةٌ تَقْبَلُ التَّجْزِءَ وَالْإِنْقِسَامَ، فَيَكُونُ الرَّجُلُ مُجْتَهِدًا فِي نَوْعٍ مِنَ الْعِلْمِ، مُقْلِدًا فِي غَيْرِهِ، أَوْ فِي بَابٍ مِنْ أَبْوَابِهِ؛ كَمَنْ اسْتَفْرَغَ وَسْعَهُ فِي نَوْعِ الْعِلْمِ بِالْفَرَائِضِ وَأَدْلَتِهَا وَاسْتَبْطَأَهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْعُلُومِ، أَوْ فِي بَابِ الْجِهَادِ، أَوْ الْحَجِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَهَذَا لَيْسَ لَهُ الْفَتْوَى فِيمَا لَمْ يَجْتَهِدْ فِيهِ، وَلَا تَكُونُ مَعْرِفَتُهُ فِيمَا اجْتَهِدَ فِيهِ مُسَوِّغَةً لَهُ لِلْإِفْتَاءِ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي غَيْرِهِ» اهـ<sup>(٢)</sup>.



(١) «مجموع الفتاوى» (٢٠/٢١٢، ٢١٣).

(٢) «إعلام الموقعين» (٤/٢١٦).

**الصَّابِطُ الْخَامِسُ: شُرُوطُ الْمُجْتَهِدِ تِسْعَةٌ:**

- ١- الإِسْلَامُ.
- ٢- التَّكْلِيفُ.
- ٣- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْقُرْآنِ.
- ٤- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالسُّنَّةِ مُمَيِّزًا صَاحِحَهَا مِنْ سَقِيمِهَا.
- ٥- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.
- ٦- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأُصُولِ الْفِقْهِ.
- ٧- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ.
- ٨- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ.
- ٩- أَنْ يَكُونَ ذَا ذَكَاءٍ وَفِطْنَةٍ.

## الشَّرْحُ

**قَوْلُهُ: (شُرُوطُ الْمُجْتَهِدِ تِسْعَةٌ:**

١- **الإِسْلَامُ):** لِأَنَّ غَيْرَ الْمُسْلِمِ لَيْسَ بَعْدَلٍ، وَلَيْسَ لَهُ الْإِجْتِهَادُ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ.

**قَوْلُهُ: (٢- التَّكْلِيفُ):** فَلَا يَصِحُّ اجْتِهَادُ الصَّبِيِّ غَيْرِ الْبَالِغِ.

**قَوْلُهُ: (٣- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْقُرْآنِ):** فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِنُصُوصِ الْكِتَابِ الْوَارِدَةِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.



قوله: (٤- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالسُّنَّةِ مُمَيَّرًا صَحِيحًا مِنْ سَقِيمِهَا): فَيَكُونُ  
عَالِمًا بِنُصُوصِ السُّنَّةِ الْوَارِدَةِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، مُمَيَّرًا  
الصَّحِيحَ مِنْهَا مِنَ السَّقِيمِ؛ حَتَّى لَا يَبْنِي حُكْمًا عَلَى حَدِيثٍ لَا يَصِحُّ، أَوْ أَنْ  
يُخَالَفَ حَدِيثًا صَحِيحًا يَظُنُّهُ ضَعِيفًا.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوكَانِيُّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

«أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنْ قَصَرَ فِي أَحَدِهِمَا لَمْ  
يَكُنْ مُجْتَهِدًا، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ، وَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَتُهُ بِجَمِيعِ الْكِتَابِ  
وَالسُّنَّةِ، بَلْ مَا يَتَعَلَّقُ مِنْهُمَا بِالْأَحْكَامِ» اهـ<sup>(١)</sup>.

قوله: (٥- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ): فَمِنْ شُرُوطِ الْمُجْتَهِدِ أَنْ  
يَكُونَ عَالِمًا بِالْقَدْرِ اللَّازِمِ لِفَهْمِ الْكَلَامِ، مِنَ اللَّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالصَّرْفِ، وَغَيْرِ  
ذَلِكَ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوكَانِيُّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

«أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِلِسَانِ الْعَرَبِ؛ بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ تَفْسِيرُ مَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ  
وَالسُّنَّةِ مِنَ الْغَرِيبِ وَنَحْوِهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ حَافِظًا لَهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ،  
بَلِ الْمُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ مُتَمَكِّنًا مِنْ اسْتِحْرَاجِهَا مِنْ مَوْلَفَاتِ الْأَئِمَّةِ الْمُشْتَغَلِينَ  
بِذَلِكَ، وَقَدْ قَرَّبُوهَا أَحْسَنَ تَقْرِيبٍ، وَهَدَّبُوهَا أَبْلَغَ تَهْدِيبٍ، وَرَتَّبُوهَا عَلَى  
حُرُوفِ الْمُعْجَمِ تَرْتِيبًا لَا يَصْعُبُ الْكَشْفُ عَنْهُ، وَلَا يَبْعُدُ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهِ،

(١) «إرشاد الفحول» (٢/ ٢٠٦).

وَإِنَّمَا يَتَمَكَّنُ مِنْ مَعْرِفَةِ مَعَانِيهَا، وَخَوَاصِّ تَرَائِيهَا، وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ لَطَائِفِ الْمَزَايَا مَنْ كَانَ عَالِمًا بِعِلْمِ النَّحْوِ، وَالصَّرْفِ، وَالْمَعَانِي، وَالْبَيَانِ، حَتَّى يَثْبُتَ لَهُ فِي كُلِّ فَنٍّ مِنْ هَذِهِ الْفُنُونِ مَلَكَتٌ، يَسْتَحْضِرُ بِهَا كُلَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ عِنْدَ وُرُودِهِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ بِذَلِكَ يَنْظُرُ فِي الدَّلِيلِ نَظْرًا صَحِيحًا، وَيَسْتَخْرِجُ مِنْهُ الْأَحْكَامَ اسْتِخْرَاجًا قَوِيًّا.

وَمَنْ جَعَلَ الْمِقْدَارَ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْفُنُونِ هُوَ مَعْرِفَةٌ مُخْتَصِرٌ مِنْ مُخْتَصِرَاتِهَا، أَوْ كِتَابٍ مُتَوَسِّطٍ مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ الْمَوْضُوعَةِ فِيهَا، فَقَدْ أَبْعَدَ، بَلِ الْإِسْتِكْنَارُ مِنَ الْمُمَارَسَةِ لَهَا، وَالتَّوَسُّعُ فِي الْإِطْلَاعِ عَلَى مُطَوَّلَاتِهَا مِمَّا يَزِيدُ الْمُجْتَهِدَ قُوَّةً فِي الْبَحْثِ، وَبَصْرًا فِي الْإِسْتِخْرَاجِ، وَبَصِيرَةً فِي حُصُولِ مَطْلُوبِهِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَثْبُتَ لَهُ الْمَلَكَتُ الْقَوِيَّةُ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ، وَإِنَّمَا تَثْبُتُ هَذِهِ الْمَلَكَتُ بِطُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَلَاذِمَةِ لِشُيُوخِ هَذَا الْفَنِّ» اهـ<sup>(١)</sup>.

**قَوْلُهُ: (٦- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأُصُولِ الْفِقْهِ):** لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ الْعِلْمُ بِالْقَوَاعِدِ الَّتِي تُتَّبَعُ فِي الْإِسْتِنْبَاطِ، فَيَكُونُ مُتَمَكِّنًا مِنْ طُرُقِ الْإِسْتِنْبَاطِ أَوْ مَعْرِفَتِهَا؛ لَيْسْتَطِيعَ اسْتِنْبَاطَ الْأَحْكَامِ بِوَاسِطَةِ اسْتِخْدَامِ هَذِهِ الْأُصُولِ.

(١) «إرشاد الفحول» (٢/ ٢٠٩).

قَالَ الْعَلَمَةُ الشُّوكَانِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

«أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِعِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ، لِاشْتِمَالِهِ عَلَى مَا تَمَسَّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُطَوَّلَ الْبَاعَ فِيهِ، وَيَطَّلَعَ عَلَى مُخْتَصَرَاتِهِ، وَمُطَوَّلَاتِهِ، بِمَا تَبْلُغُ إِلَيْهِ طَاقَتُهُ، فَإِنَّ هَذَا الْعِلْمَ هُوَ عِمَادُ فُسْطَاطِ الْاجْتِهَادِ، وَأَسَاسُهُ الَّذِي تَقُومُ عَلَيْهِ أَرْكَانُ بِنَائِهِ، وَعَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ يَنْظُرَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِهِ نَظْرًا يُوصِلُهُ إِلَى مَا هُوَ الْحَقُّ فِيهَا، فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ تَمَكَّنَ مِنْ رَدِّ الْفُرُوعِ إِلَى أَصُولِهَا، بِأَيْسَرِ عِلْمٍ، وَإِذَا قَصَرَ فِي هَذَا الْفَنِّ صَعِبَ عَلَيْهِ الرَّدُّ، وَخَبَطَ فِيهِ وَخَلَطَ.

قَالَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ فِي «الْمَحْصُولِ»<sup>(١)</sup> - وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ -: إِنَّ أَهَمَّ الْعُلُومِ لِلْمُجْتَهِدِ عِلْمُ أَصُولِ الْفِقْهِ» اهـ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (٧- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ): لِئَلَّا يَخْرُجَ عَنِ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ قَبْلَهُ، وَلِيَنْحَصِرَ اجْتِهَادُهُ فِيَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، أَوْ فِيَمَا لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْ أَهَمِّ كُتُبِ الْإِجْمَاعِ:

- ١- كِتَابُ «الْإِجْمَاعِ» لِلْإِمَامِ ابْنِ الْمُنْذِرِ (ت: ٣١٨هـ).
- ٢- كِتَابُ «مَرَاتِبُ الْإِجْمَاعِ» لِلْإِمَامِ ابْنِ حَزْمٍ (ت: ٤٥٦هـ).
- ٣- «الْإِقْنَاعُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ» لِلْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ ابْنِ الْقَطَّانِ (ت: ٦٢٨هـ).
- ٤- كِتَابُ «نَقْدُ مَرَاتِبِ الْإِجْمَاعِ» لِلْإِمَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (ت: ٧٢٨هـ).

(١) (٦ / ٢٥).

(٢) «إرشاد الفحول» (٢ / ٢٠٩).

(٣) انظر السابق.

وَمِمَّنْ يَنْقُلُ الْإِجْمَاعَاتِ الْإِمَامُ ابْنُ حُزْمٍ فِي كِتَابِهِ «الْمُحَلَّى بِالْآثَارِ»،  
وَالْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ فِي كِتَابِهِ «الْمُغْنِي» وَالنَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»،  
وَالْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَغَيْرُهُمْ.

قَوْلُهُ: (٨- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ): مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛  
لَيْلًا يَعْمَلُ بِحُكْمِ مَنْسُوخٍ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ كُتُبِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ فِي الْقُرْآنِ:

١- «النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ» لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ بِنِ  
شَهَابِ الزُّهْرِيِّ (ت: ١٢٤).

٢- «النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ وَمَا فِيهِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسُّنَنِ»  
لِلْأَبِيِّ عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامِ الْهَرَوِيِّ (ت: ٢٢٤).

٣- «النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ» لِلْأَبِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُزْمٍ (ت:  
٣٢٠).

٤- «النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ» لِلْأَبِيِّ  
جَعْفَرِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ النَّحَّاسِ (ت: ٣٣٨).

٥- «النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ» لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ  
الْمَالِكِيِّ (ت: ٥٤٣).

٦- «نَوَاسِخُ الْقُرْآنِ» لِلْأَبِيِّ الْفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ (ت:  
٥٨٧).

(١) انظر السابق.

وَمِنْ كُتُبِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ فِي الْحَدِيثِ:

١- «نَاسِخُ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخُهُ» لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ الْأَثَرِمِ (ت: ٢٧٣).

٢- «النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ مِنَ الْحَدِيثِ» لِأَبِي حَفْصَةَ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ ابْنِ

شَاهِينَ (ت: ٣٨٥).

٣- «الْإِعْتِبَارُ فِي بَيَانِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ الْأَثَارِ» لِأَبِي بَكْرٍ الْحَازِمِيِّ

(ت: ٥٨٤).

قَوْلُهُ: (٩- أَنْ يَكُونَ ذَا ذِكَاةٍ وَفِطْنَةٍ): فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْأَسَاسُ لِحُسْنِ

التَّصَرُّفِ فِي الْأَدِلَّةِ، وَالِاسْتِفَادَةِ مِنَ الْعُلُومِ الْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي تُسْتَنْبَطُ مِنْهَا

الْأَحْكَامُ.



**الضَّابِطُ السَّادِسُ: الاجْتِهَادُ لَا يُنْقَضُ بِاجْتِهَادٍ آخَرَ.**

### الشَّرْحُ

قَوْلُهُ: **(الاجْتِهَادُ لَا يُنْقَضُ بِاجْتِهَادٍ آخَرَ):** أَي: أَنَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا أَفْتَى أَوْ قَضَى قَضَاءً بِنَاءٍ عَلَى اجْتِهَادٍ، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ فَإِنَّ اجْتِهَادَهُ الْأَخِيرَ لَا يُنْقَضُ اجْتِهَادُهُ السَّابِقُ.

وَلَا فَرْقَ فِي تَطْبِيقِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ اخْتِلَافُ الاجْتِهَادِ الثَّانِي مِنَ الْمُجْتَهِدِ الْأَوَّلِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، بَلْ إِذَا كَانَ الاجْتِهَادُ الْمُتَأَخَّرُ مِنْ غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ الْأَوَّلِ يَكُونُ أَوْلَى بِعَدَمِ النِّقْضِ <sup>(١)</sup>.  
وَإِنَّمَا يُنْقَضُ الاجْتِهَادُ الْأَوَّلُ إِذَا ظَهَرَ نَصٌّ يُخَالِفُهُ فَيَجِبُ - حِينَهَا - الرَّجُوعُ إِلَى النِّصِّ.

### مثاله:

شَخْصٌ صَلَّى إِلَى جِهَةٍ (مَا) بِنَاءً عَلَى الاجْتِهَادِ، ثُمَّ اجْتَهَدَ مَرَّةً أُخْرَى فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، فَإِنَّهُ لَا يُحْكَمُ عَلَى صَلَاتِهِ الْأَوْلَى بِالْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّهُ بَنَاهَا عَلَى الاجْتِهَادِ، وَالاجْتِهَادُ لَا يُنْقَضُ بِمِثْلِهِ.

### مثال آخر:

لَوْ اجْتَهَدَ الْقَاضِي فِي مَسْأَلَةٍ وَحَكَمَ فِيهَا، ثُمَّ عُرِضَتْ عَلَيْهِ مَسْأَلَةٌ مُشَابِهَةٌ، فَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَعُودُ إِلَى الْقَضِيَّةِ الْأَوْلَى لِیَنْقُضَ حُكْمَهُ فِيهَا؛ لِأَنَّ الاجْتِهَادَ لَا يُنْقَضُ بِمِثْلِهِ <sup>(٢)</sup>.

(١) «أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله» (٤٧٢).

(٢) «الممتع في القواعد الفقهية» (٣٤٢، ٣٤٣).

وَدَلَّ عَلَيَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ أَدِلَّةٌ مِنَ النَّقْلِ وَالْعَقْلِ:

فَأَمَّا النَّقْلُ: فَقَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - عَلَيَّ عَدَمَ  
مَشْرُوعِيَّةِ نَقْضِ الْاجْتِهَادِ السَّابِقِ.

وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ حَكَمَ فِي مَسَائِلَ بِاجْتِهَادِهِ، وَخَالَفَهُ فِيهَا  
عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخِلَافَةَ لَمْ يَنْقُضْ تِلْكَ الْاجْتِهَادَاتِ، وَقَدْ  
أَقْرَهُ الصَّحَابَةُ عَلَيَّ ذَلِكَ فَكَانَ إِجْمَاعًا.

وَعَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي  
امْرَأَةٍ تَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأُمَّهَا وَإِخْوَتَهَا لِأُمِّهَا وَإِخْوَتَهَا لِأَبِيهَا وَأُمَّهَا، فَشَرَّكَ بَيْنَ  
الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ وَبَيْنَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأَبِ بِالثَّلْثِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّكَ لَمْ تُشْرِكْ  
بَيْنَهُمَا عَامَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «فَتِلْكَ عَلَيَّ مَا قَضَيْتَنَا يَوْمَئِذٍ وَهَذِهِ عَلَيَّ مَا قَضَيْتَنَا  
الْيَوْمَ»<sup>(١)</sup>.

فَلَمْ يَنْقُضْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اجْتِهَادَهُ الْأَوَّلَ بِاجْتِهَادِهِ الثَّانِي.  
وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَلِأَنَّهُ لَوْ سَاعَ نَقْضِ الْعَمَلِ بِالْاجْتِهَادَاتِ فِي الْفِتَاوَى  
وَالْأَقْضِيَّةِ كُلَّمَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُ الْمُجْتَهِدِ لَمَّا اسْتَقَرَّ حُكْمٌ فِي حَادِثَةٍ؛ لِأَنَّ  
الْاجْتِهَادَ عُرْضَةً لِلتَّبَدُّلِ بِتَكَرُّرِ النَّظَرِ فِي الْأَدِلَّةِ وَالْأَمَارَاتِ<sup>(٢)</sup>.



(١) أحرجه ابن أبي شيبة (٣١٠٩٧)، والدارمي (٦٧١)، والدارقطني (٤١٢٦)، وغيرهم.  
(٢) السابق.

**الضَّابِطُ السَّابِعُ:** لَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ:

١ - أَنْ يَكُونَ الْمُقَلِّدُ عَامِمًا عَاجِزًا عَنِ فَهْمِ الدَّلِيلِ.

٢ - أَنْ يَسْتَفْتِيَ عَالِمًا ثِقَةً تَقِيًّا.

## الشرح

قَوْلُهُ: (لَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ):

١ - أَنْ يَكُونَ الْمُقَلِّدُ عَامِمًا عَاجِزًا عَنِ فَهْمِ الدَّلِيلِ: لِأَنَّ التَّقْلِيدَ هُوَ:

قَبُولُ قَوْلِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ، وَهَذَا لَا يَحِلُّ إِلَّا لِلْعَامِيِّ الْعَاجِزِ عَنِ فَهْمِ

الدَّلِيلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وَأَمَّا مَنْ يَسْتَطِيعُ فَهْمَ الدَّلِيلِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ الْبَشَرِ بِدُونِ دَلِيلٍ شَرْعِيِّ.

قَوْلُهُ: (٢ - أَنْ يَسْتَفْتِيَ عَالِمًا ثِقَةً تَقِيًّا): فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَفْتِيَ مَنْ يَثِقُ فِي دِينِهِ

وَعِلْمِهِ، وَلَوْ أَفْتَاهُ بِخِلَافِ مَا يُرِيدُ.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَفْتِيَ غَيْرَ دِينٍ وَلَا عَدْلٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ أَهْلِ لِفَتْوَى.





# كيفية الوصول إلى الحكم الشرعي

## كيفية الوصول إلى الحكم الشرعي

وَفِيهِ ثَمَانِيَةُ ضَوَابِطَ:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: تَصَوُّرُ الْمَسْأَلَةِ تَصَوُّرًا صَحِيحًا.

### الشرح

قَوْلُهُ: (تَصَوُّرُ الْمَسْأَلَةِ تَصَوُّرًا صَحِيحًا): إِنَّ تَصَوُّرَ الشَّيْءِ تَصَوُّرًا صَحِيحًا أَمْرًا لَا بُدَّ مِنْهُ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيَّ هَذَا الشَّيْءِ؛ فَالْحُكْمُ عَلَيَّ الشَّيْءِ فَرَعٌ مِنْ تَصَوُّرِهِ، فَتَصَوُّرُ الْمَسْأَلَةِ مُقَدِّمَةٌ لَا مَفْرَرٍ مِنْهَا لِمَنْ أَرَادَ الْاجْتِهَادَ فِي اسْتِخْرَاجِ حُكْمِهَا.

وَهَا هُنَا يَجْدُرُ التَّنْبِيهُ إِلَى أَمْرِ كَالْقَاعِدَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ؛ وَهُوَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي تَصَوُّرِ الْمَسْأَلَةِ وَفَهْمِهَا فَهْمًا صَحِيحًا مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: الْأَوَّلُ مِنْهُمَا: تَصَوُّرُ الْمَسْأَلَةِ فِي ذَاتِهَا، وَهَذَا وَحْدَهُ لَا يَكْفِي، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ آخَرَ، وَهُوَ: تَصَوُّرُ مَا يُحِيطُ بِهِذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ مُلَابَسَاتٍ وَقَرَائِنَ وَأَحْوَالٍ.

مَثَالُ ذَلِكَ:

الْعَمَلِيَّاتُ الْفِدَائِيَّةُ:

أَوَّلًا: تَصَوُّرُ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ فِي ذَاتِهَا:

لَمَّا وَجَدَتِ الْوَسَائِلَ الْقِتَالِيَّةَ الْحَدِيثَةَ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً مِنْ قَبْلُ  
ظَهَرَتْ صُورٌ جَدِيدَةٌ لِمُقَاوَمَةِ الْعَدُوِّ، مِنْهَا هَذِهِ الْعَمَلِيَّاتُ الَّتِي تُسَمَّى  
بِالْعَمَلِيَّاتِ الْفِدَائِيَّةِ.

وَتَتِمُّثُ هَذِهِ الْعَمَلِيَّاتِ بِأَنْ يَمَلَأَ الْمُقَاتِلُ حَقِيْبَتَهُ أَوْ سَيَّارَتَهُ بِالْمَوَادِّ  
الْمُتَفَجِّرَةِ، أَوْ يُلْفَ نَفْسَهُ بِحِزَامِ نَاسِفٍ، مَلِيٍّ بِالْمَوَادِّ الْمُتَفَجِّرَةِ، ثُمَّ يَتَحَجَّمُ  
عَلَى الْأَعْدَاءِ مَكَانَ تَجْمُعِهِمْ، أَوْ يُشَارِكُهُمْ فِي وَسِيلَةِ نَقْلِ كَبِيرَةٍ؛ حَافِلَةٍ أَوْ  
طَائِرَةٍ أَوْ قِطَارٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، أَوْ يَتَظَاهَرُ بِالِاسْتِسْلَامِ لَهُمْ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي  
جَمْعٍ مِنْهُمْ وَرَأَى الْفُرْصَةَ مُوَاتِيَةً فَجَرَ مَا يَحْمِلُهُ مِنَ الْمَوَادِّ الْمُتَفَجِّرَةِ، مِمَّا  
يُؤَدِّي إِلَى قَتْلِ وَجْرَحٍ وَتَدْمِيرٍ فِي أَشْخَاصِ الْعَدُوِّ وَآلَاتِهِ، وَحَتَّى سَيَكُونُ  
مُنْفَذُ الْعَمَلِيَّةِ مِنْ بَيْنِ الْقَتْلَى، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ غَالِبًا مَا يَكُونُ الْأَقْرَبُ إِلَى الْمَوَادِّ  
الْمُتَفَجِّرَةِ.

ثَانِيًا: تَصَوُّرُ الْوَاقِعِ الْمُحِيطِ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

هَلْ هَذِهِ الْعَمَلِيَّاتُ هِيَ الْأَشَدُّ وَالْأَقْوَى مِنْ حَيْثُ إِيقَاعِ النَّكَايَةِ بِالْأَعْدَاءِ  
وَإِدْخَالِ الرُّعْبِ فِي قُلُوبِهِمْ، أَمْ هُنَاكَ وَسِيلَةٌ أُخْرَى؟

وَبِالنِّسْبَةِ لِلْفِلَسْطِينِيِّينَ، هَلْ سَيَعُودُ عَلَيْهِمْ هَذَا الْأَمْرُ بِالنَّفْعِ بِحَيْثُ  
يَهَابُهُمُ الْعَدُوُّ بَعْدَ ذَلِكَ؟ أَمْ سَيَعُودُ عَلَيْهِمْ بِالضَّرَرِ، بِحَيْثُ إِنَّ الْعَدُوَّ سَيُقْتَلُ  
مِنْهُمْ الْكَثِيرَ فِي مُقَابِلِ قَتْلَاهُمْ.

ثُمَّ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ أَيْضًا إِلَى وَاقِعِ الْقَضِيَّةِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ، وَمَا نَوْعُ الدَّعْمِ  
الَّذِي تَرْجُوهُ وَتَنْتَظِرُهُ خَارِجَ الْأَرَاضِي الْفِلَسْطِينِيَّةِ.

فَهَلْ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ سَعْيٌ حَيْثُ لِنُصْرَةِ إِخْوَانِهِمْ فِي فِلَسْطِينَ؟  
وَهَلْ لَدَيْهِمْ تَصْمِيمٌ وَعَمَلٌ نَحْوَ تَحْرِيرِ الْأَرَاضِي الْمُقَدَّسَةِ السَّلْبِيَّةِ مِنْ  
أَيْدِي الْمُحْتَلِينَ<sup>(١)</sup>؟

### مثال آخر:

حُقوقُ الْمُصَنَّفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ:

أَوَّلًا: تَصَوُّرُ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ فِي ذَاتِهَا:

مَعَ التَّطَوُّرِ الْكَبِيرِ فِي مَجَالِ طِبَاعَةِ الْكُتُبِ وَالْمُصَنَّفَاتِ وَقَامَتْ بَعْضُ  
الشَّرِكَاتِ وَالذُّورِ الْمُتَخَصِّصَةِ بِأَخْذِ حُقُوقِ الطَّبْعِ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ، وَقَامَتْ  
بِإِنْفَاقِ مَبَالِغَ بَاهِظَةٍ لِبِطَاعَةِ هَذِهِ الْكُتُبِ، ثُمَّ قَامَتْ هَذِهِ الشَّرِكَاتُ بِتَحْدِيدِ  
مَبَالِغَ كَبِيرَةٍ لِبَيْعِ هَذِهِ الْكُتُبِ، وَذَلِكَ لِتَغْطِيَةِ نَفَقَاتِ الطَّبَاعَةِ وَحُقُوقِ  
الْمُؤَلِّفِينَ.

وَنَظَرًا لِحَاجَةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى هَذِهِ الْمُصَنَّفَاتِ وَغَلَاءِ أَسْعَارِهَا، فَقَدْ  
وُجِدَتْ فِي الْأَسْوَاقِ نُسُخٌ غَيْرُ أَصْلِيَّةٍ لِلِإِضْدارِ نَفْسِهِ تَبَاعٌ بِأَسْعَارٍ زَهِيدَةٍ  
مُقَارَنَةً بِالنُّسخِ الْأَصْلِيَّةِ.

ثَانِيًا: تَصَوُّرُ الْوَاقِعِ الْمُحِيطِ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

(١) نحن الآن لسنا في معرض الحكم في هذه المسألة، وإنما هو مثال فقط، وإلا فهي مسألة كبيرة،  
تحتاج إلى مجامع فقهية كبيرة للحكم عليها. وانظر: «فقه النوازل» للجزائري (١/ ٤٠، ٤١).

لَا بُدَّ أَوْلًا مِنْ الإِطْلَاعِ عَلَى العُرْفِ السَّائِدِ الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهِ العَمَلُ فِي  
تِلْكَ الأَسْوَاقِ.

ثُمَّ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ: هَلْ يَتَرْتَّبُ عَلَى انْتِشَارِ النُّسخِ غَيْرِ الأَصْلِيَّةِ إِضْرَارٌ  
بِالشَّرِكَةِ المُتَبَجِّةِ؟ وَمَا مِقْدَارُ هَذَا الضَّرَرِ؟

وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَبْلُغَ هَذَا الضَّرَرُ إِلَى دَرَجَةٍ أَنْ تَتَوَقَّفَ هَذِهِ الشَّرِكَةُ  
المُتَبَجِّةُ وَمِثْلَاتُهَا عَنْ إِنتَاجِ إِصْدَارَاتٍ جَدِيدَةٍ تَعُودُ عَلَى البَّاحِثِينَ فِي العِلْمِ  
الشَّرْعِيِّ بِالنَّفْعِ وَالفَائِدَةِ؟

وَهَكَذَا لَا بُدَّ مِنْ تَصَوُّرِ المَسْأَلَةِ قَبْلَ الحُكْمِ عَلَيْهَا، وَإِلَّا لَخَرَجَ الحُكْمُ  
غَيْرَ مُنْضَبِطٍ.



**الضَّابِطُ الثَّانِي: إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ إِجْمَاعٌ فَلَا يُخَالِفُهُ.**

### الشرح

قوله: **(إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ إِجْمَاعٌ فَلَا يُخَالِفُهُ):** لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ

إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ

وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:

.[١١٥]



**الضَّابِطُ الثَّلَاثُ: الإِطْلَاقُ عَلَى أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَمَعْرِفَةُ  
أَدِلَّةِ كُلِّ فَرِيقٍ.**

## **الشَّرْحُ**

**قَوْلُهُ: (الإِطْلَاقُ عَلَى أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ):** لِأَنَّهُ قَدْ يَجِدُ  
الصَّوَابَ فِي أَقْوَالِ مَنْ قَبْلَهُ.

**قَوْلُهُ: (وَمَعْرِفَةُ أَدِلَّةِ كُلِّ فَرِيقٍ):** حَتَّى يُرَجَّحَ بَيْنَهَا إِنْ كَانَ هُنَاكَ تَرْجِيحًا.



**الضَّابِطُ الرَّابِعُ: دِرَاسَةُ أُدَلَّةِ الْعُلَمَاءِ مِنْ وَجْهَيْنِ:**

٢- الدَّلَالَةُ.

١- الثُّبُوتُ.

## الشَّرْحُ

**قَوْلُهُ: (دِرَاسَةُ أُدَلَّةِ الْعُلَمَاءِ مِنْ وَجْهَيْنِ:**

**١- الثُّبُوتُ):** لِكَيْ يَتَبَيَّنَ هَلِ الدَّلِيلُ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ هَذَا الْعَالِمُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ ثَابِتٌ صَحِيحٌ أَمْ لَيْسَ كَذَلِكَ؟ لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ يَكُونُ صَرِيحًا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ صَحِيحًا، فَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ.

كَمَنْ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ، فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ»<sup>(١)</sup>، عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُغْسَلَ الْعَضْوُ فِي الْوُضُوءِ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ.

أَوْ كَمَنْ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: «يَا عَلِيُّ، لَا تَفْتَحْ عَلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup>، عَلَى عَدَمِ جَوَازِ اسْتِفْتَاكِ الْمَأْمُومِ عَلَى الْإِمَامِ إِذَا نَسِيَ؛ وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ.

وَكَمَنْ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: وَصَّاتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَمَسَحَ أَعْلَى الْخُفَّيْنِ وَأَسْفَلَهُمَا<sup>(٣)</sup>، عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْمَسْحِ أَسْفَلَ الْخُفَّيْنِ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ.

(١) **ضعيف:** أخرجه أبو داود (١٣٥)، وابن خزيمة (١٧٤)، وضعفه الألباني في «المشكاة» (٤١٧)

(٢) **ضعيف:** أخرجه أبو داود (٩٠٨)، وضعفه الألباني في «ضعيف أبي داود» (١٦١).

(٣) **ضعيف:** أخرجه أبو داود (١٦٥)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٥٥٥٣).



قَوْلُهُ: (٢- الدَّلَالَةُ): لِكَيْ يَتَبَيَّنَ هَلِ الدَّلِيلُ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ هَذَا الْعَالَمُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْحُكْمِ أَمْ لَيْسَ كَذَلِكَ؟ لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ يَكُونُ صَاحِحًا وَلَكِنَّهُ لَيْسَ صَرِيحًا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ.

كَمَنْ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ صَدَقَ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٩٥]، عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ قَوْلِ: (صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ) بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ؛ وَالْآيَةُ غَيْرُ صَرِيحَةٍ فِي الْمَسْأَلَةِ.

أَوْ كَمَنْ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>، عَلَى جَوَازِ الْإِشْتِرَاطِ فِي أَخْذِ الْأُجْرَةِ عَلَى الرُّقِيَّةِ بِالْقُرْآنِ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ صَاحِحًا إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ صَرِيحًا فِي الْمَسْأَلَةِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ.



---

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٧٣٧).

**الضَّابِطُ الْخَامِسُ:** الْبَحْثُ عَنْ أَدَلَّةٍ أُخْرَى تُوضِّحُ حُكْمَ الشَّرْعِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

## الشرح

**قَوْلُهُ:** (الْبَحْثُ عَنْ أَدَلَّةٍ أُخْرَى تُوضِّحُ حُكْمَ الشَّرْعِ فِي الْمَسْأَلَةِ): إِذْ لَا بُدَّ لِمَنْ أَرَادَ الْوُصُولَ إِلَى الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فِي مَسْأَلَةٍ مَا بَعْدَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَى أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ وَمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ مِنْ أَدَلَّةٍ أَنْ يَطَّلِعَ وَيَبْحَثَ عَنْ أَدَلَّةٍ أُخْرَى مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تُوضِّحُ لَهُ حُكْمَ الشَّرْعِ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَقَدْ يَقِفُ عَلَى أَدَلَّةٍ تُقَوِّي لَهُ قَوْلًا فِي الْمَسْأَلَةِ أَوْ تُضَعِّفُ لَهُ آخَرَ.



**الضَّابِطُ السَّادِسُ:** الإِطْلَاقُ عَلَى أَقْوَالِ الْمَجَامِعِ الْفِقْهِيَّةِ، وَدَوْرِ الْفَتْوَى،  
وَالْعُلَمَاءِ الْمُعَاصِرِينَ فِي الْمَسْأَلَةِ، إِذَا كَانَتْ حَدِيثَةً نَازِلَةً.

## الشَّرْحُ

**قَوْلُهُ:** (الإِطْلَاقُ عَلَى أَقْوَالِ الْمَجَامِعِ الْفِقْهِيَّةِ):

**مِثْلُ:**

- ١- مَجْمَعُ الْبُحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ.
- ٢- الْمَجْمَعُ الْفِقْهِيُّ الْإِسْلَامِيُّ بِمَكَّةِ الْمُكْرَمَةِ.
- ٣- مَجْمَعُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ بِجِدَّةَ.
- ٤- مَجْمَعُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ بِالْهِنْدِ.
- ٥- مَجْمَعُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ بِالسُّودَانَ.
- ٦- هَيْئَةُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالسَّعُودِيَّةِ.
- ٧- اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ بِالسَّعُودِيَّةِ.
- ٨- مَجْمَعُ فُقَهَاءِ الشَّرِيعَةِ بِأَمْرِيكََا.

**قَوْلُهُ:** (وَدَوْرِ الْفَتْوَى): كَدَوْرِ الْفَتْوَى فِي مِصْرَ وَالسَّعُودِيَّةِ وَقَطَرَ  
وَالْكُوَيْتِ وَالسُّودَانَ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

**قَوْلُهُ:** (وَالْعُلَمَاءِ الْمُعَاصِرِينَ): كَفَتْاَوَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ آلِ  
الشَّيْخِ، وَالشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ، وَالشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ،

وَالشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ، وَالشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُمُ اللهُ جَمِيعًا - وَغَيْرِهِمْ مِنْ  
عُلَمَاءِ الأُمَّةِ.

قَوْلُهُ: **(إِذَا كَانَتْ حَدِيثَةً نَازِلَةً):** النَّازِلَةُ هِيَ الْمَسْأَلَةُ الْوَاقِعَةُ الْجَدِيدَةُ  
الَّتِي تَتَطَلَّبُ اجْتِهَادًا وَبَيَانَ حُكْمٍ<sup>(١)</sup>.

فَلَا بُدَّ لِمَنْ أَرَادَ الْحُكْمَ عَلَى نَازِلَةٍ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَى أَقْوَالِ الْمَجَامِعِ الْفِقْهِيَّةِ  
وَدُورِ الْفُتُوَى وَالْعُلَمَاءِ الْمُعَاصِرِينَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَيَنَالُ بِهَذَا فَائِدَتَيْنِ:

أَوَّلًا: يَسْتَنْبِهُ وَيَسْتَضِيءُ بِأَقْوَالِ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ أَثْنَاءَ بَحْثِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

ثَانِيًا: أَنْ لَا يَخْرُجَ قَوْلُهُ عَنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَجَامِعِ الْفِقْهِيَّةِ.



(١) «فقه النوازل» للجزيري (٢١).

**الضَّابِطُ السَّابِعُ:** إِذَا لَمْ يَجِدْ قَوْلًا لِلْعُلَمَاءِ، وَلَا نَصًّا فِي الْمَسْأَلَةِ، نَظَرَ  
إِلَى عُمُومَاتِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ وَأَدْرَجَهَا تَحْتَهَا إِنْ كَانَتْ مِنْ أَفْرَادِهَا.

## الشَّرْحُ

**قَوْلُهُ:** (إِذَا لَمْ يَجِدْ قَوْلًا لِلْعُلَمَاءِ، وَلَا نَصًّا فِي الْمَسْأَلَةِ، نَظَرَ إِلَى  
عُمُومَاتِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ وَأَدْرَجَهَا تَحْتَهَا إِنْ كَانَتْ مِنْ أَفْرَادِهَا): كَقَاعِدَةِ  
(التَّيْسِيرِ وَرَفْعِ الْحَرَجِ) الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الشَّرِيعَةُ، أَوْ قَاعِدَةِ (إِبَاحَةِ  
الْمَحْظُورَاتِ لِلضَّرُورَاتِ)، أَوْ قَاعِدَةِ (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)، أَوْ قَاعِدَةِ (دَرْءِ  
الْمَفَاسِدِ وَجَلْبِ الْمَصَالِحِ)، وَغَيْرِ هَذَا.



**الضَّابِطُ الثَّامِنُ:** إِذَا لَمْ يَجِدْ قَاسَهَا عَلَى مَا يُشَابِهُهَا أَوْ يَتَّفِقُ مَعَهَا فِي الْعِلَّةِ.

## الشرح

قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَجِدْ قَاسَهَا عَلَى مَا يُشَابِهُهَا أَوْ يَتَّفِقُ مَعَهَا فِي الْعِلَّةِ): كَقِيَاسِ الْحُبُوبِ الْمُخَدَّرَةِ عَلَى الْخَمْرِ لِاشْتِرَاكِهَا مَعَهَا فِي عِلَّةِ السُّكْرِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْقِيَاسِ.



انتهى الكتاب، والحمد لله الموفق للصواب  
وَقَدْ تَمَّ بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ الْإِنْتِهَاءُ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ وَتَبْيِيضِهِ فِي صَبَاحِ  
الرَّابِعِ مِنْ شَوَّالِ سَنَةِ ١٤٣٢ هـ مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى ﷺ.  
فَأَسْأَلُ اللَّهَ الْعَلِيِّ الْغَفَّارَ أَنْ يَجْعَلَهُ ذُخْرًا لِي وَلِوَالِدِي وَأَشِقَائِي وَرَوْجَتِي  
وَأَوْلَادِي، وَأَنْ يَكُونَ عِلْمًا يُنْتَفَعُ بِهِ فَلَا يَنْقَطِعُ بِهِ عَمَلِي، إِنَّهُ سُبْحَانَهُ نِعَمَ  
الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.  
كَمَا أَسْأَلُ كُلَّ مَنْ اطَّلَعَ عَلَى هَذَا الشَّرْحِ أَنْ يَخُصَّنِي وَوَالِدِي وَرَوْجَتِي  
وَأَشِقَائِي وَأَوْلَادِي بِدَعْوَةِ صَالِحَةٍ.

**اللَّهُمَّ يَا عَظِيمَ الْمِنَّةِ هَبْ لِكَاتِبِهِ وَمُطَالِعِهِ الْجَنَّةَ**

**وصل اللهم على المبعوث رحمة للعالمين محمد وآله  
وصحبه وسلم**

## الفهرس

- فضيلة الشيخ/ وحيد بن عبد السلام بالي حفظه الله ..... ٥
- متن البداية في الأصول ..... ١٠
- أصول الفقه ..... ١١
- البَابُ الْأَوَّلُ الْأَحْكَامُ التَّكْلِيفِيَّةُ ..... ١٢
- البَابُ الثَّانِي الْأَحْكَامُ الْوَضْعِيَّةُ ..... ١٤
- البَابُ الثَّلَاثُ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ ..... ١٦
- البَابُ الرَّابِعُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ ..... ١٧
- البَابُ الْخَامِسُ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ ..... ١٨
- البَابُ السَّادِسُ الْإِجْمَاعُ ..... ١٩
- البَابُ السَّابِعُ الْقِيَاسُ ..... ٢٠
- البَابُ الثَّامِنُ الْأَدِلَّةُ الْإِسْتِنَاسِيَّةُ ..... ٢١
- البَابُ التَّاسِعُ فَوَاعِدُ فَهْمِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ ..... ٢٢
- البَابُ الْعَاشِرُ النَّسْخُ ..... ٢٤
- البَابُ الْحَادِي عَشَرَ التَّعَارُضُ وَالتَّرْجِيحُ ..... ٢٥
- البَابُ الثَّانِي عَشَرَ الْإِجْتِهَادُ وَالتَّقْلِيدُ ..... ٢٧
- البَابُ الثَّلَاثُ عَشَرَ كَيْفِيَّةُ الْوُصُولِ إِلَى الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ ..... ٢٩
- الأحكام التكليفية ..... ٣٨
- الأحكام الوضعية ..... ٩١
- الأدلة الشرعية ..... ١١٥

- ١٢١ ..... القرآن الكريم
- ١٣٢ ..... السُّنَّة النبوية
- ١٦٠ ..... الإجماع
- ١٦٢ ..... حجية الإجماع:
- ١٧١ ..... القياس
- ١٨٨ ..... الأدلة الاستثنائية
- ٢٠٩ ..... قواعد فهم النصوص الشرعية
- ٢٦٩ ..... النسخ
- ٢٨٣ ..... التعارض والترجيح
- ٣١٣ ..... الاجتهاد والتقليد
- ٣٣٠ ..... كيفية الوصول إلى الحكم الشرعي